جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات السعودية اللبنانية خلال الفترة (1975-2014 م)
دراسة تاريخية

إعداد الطالب
سعود العود النور الرشيدي

بإشراف
الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في التاريخ/ قسم التاريخ

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Collage of Graduate Studies

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سعود العود الرشيدي الموسومة بـ:

العلاقات السعودية اللبنانية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٤ دراسة تاريخية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **التاريخ**.

القسم: التاريخ.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد سالم الطراونة		٢٠١٥/٢/٩	مشرفاً ورئيسا
أ.د. صداح احمد الحباشنة		٢٠١٥/٢/٩	عضواً
د. عوض عبدالكريم الذنيبات		٢٠١٥/٢/٩	عضواً
أ.د. محمد حمد القطاطشه		٢٠١٥/٢/٩	عضواً

/عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقاً للنجاح...

والدي حفظه الله

إلى من سهرت على راحتي ومنحتني الثقة والأمل بالمستقبل...

والدتي حفظها الله

إلى من خفق لها قلبي حبا إلى رفيقه دربي الطويل ومشواري في الحياة...

إلى زوجتي الغالية

إلى من لهم تحية حب وتقدير على ما قدموه لي من نصح وتوجيه ورعاية...

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأحبة والأصدقاء...

وإلى كل من قدم العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

سعود العود النور الرشيدي

الشُّكر والتَّقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلــق و المرســلين، المبعوث رحمه للعالمين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - .

أشكر الله الذي سدد خطاي، ووفقني على إنجاز هذه الرسالة، كما ويسعدني في هذا المقام وبكل الفخر والامتنان والتقدير أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأســتاذ الدكتور محمد سالم الطراونة، الذي أعطاني من وقته الكثير، و مــن بحــر علمــه المزيد، فكان نعم المربي المخلص في عطائه المتفاني في تقديم المشورة والتوجيــه والرعاية والنصيحة التي أثرت دراستي.

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى كل من: الأستاذ الدكتور صــداح أحمد الحباشنة، و الأستاذ الدكتور عوض عبدالكريم الذنيبات، والدكتور محمد حمــد القطاطشة، أعضاء لجنة المناقشة على ما قدموه من توجيهات وملاحظات أثرت هذه الرسالة، وأسهمت بإخراجها على صورتها الحالية.

وأخيرًا أتقدم بالشكر لكل من أسهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود، زملائي الأفاضل، فلهم جميعًا كل الشكر وعظيم الامتنان.

كما أجزل بالشكر والتقدير إلى الزملاء ورفقاء الدرب الأخ الدكتور نايل بــن جزاء الرشيدي، والأخ الدكتور مساعد بن سالم الرشيدي.

والحمد لله رب العالمين

سعود العود النور الرشيدي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة المختصرات	و
الملخص باللغة العربيّة	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: موقف المملكة العربية السعودية من لبنان خـــلال الفتـــرة (1975-1990 م)	1
مقدمة	1
تمهيد	8
أحداث لبنان من عام 975-1990م	11
- موقف المملكة العربية السعودية من لبنان خلال الفتـــرة 1975-1990م	17
- موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1975م	19
- موقف المملكة العربية من لبنان عام 1976م	23
- موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1977م	30
- موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1978م	31
- موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1979م	34
- موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1980م-1981م	37
- موقف المملكة العربية السعودية من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عـــام 1982م	41
- موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1983م	48
- موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1984م	49
- موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان بين عـــامي 1985م	49

-1988م
- موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عـــام 1989م (اتفـــاق الطائف) 50
الخاتمة 54
الفصل الثاني: موقف المملكة العربية السعودية مـــن لبنـــان (1990-2005) 55
موقف المملكة العربية السعودية من لبنان: 55
- موقف المملكة العربية السعودية من حكومات لبنان 1992-2005 57
- موقف المملكة العربية السعودية من عملية عناقيد الغضب 1996م. 60
- موقف المملكة العربية السعودية من حزب الله : 61
- موقف المملكة العربية السعودية من أزمة الصواريخ السورية في البقاع: 65
- موقف المملكة العربية السعودية من أزمة الصواريخ 66
الفصل الثالث: موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان(2005 – 2010 م) 72
المقدمة 72
موقف المملكة العربية السعودية من اغتيـــال الـــرئيس اللبنـــاني رفيـــق الحريري 14 شباط 2005 م 73
موقف المملكة العربية السعودية من ثورة الأرز 79
موقف المملكة العربية السعودية من حرب تموز عام 2006م 81
موقف المملكة العربية السعودية من أحداث نهر البارد 90
موقف المملكة العربية السعودية من تشكيل الحكومات اللبنانية 95
موقف المملكة العربية السعودية ولبنان مـــن الغـــزو العراقـــي للكويـــت وتداعياته 1990 – 2002 107
أ. موقف المملكة العربية السعودية من الغزو 107

ب. موقف لبنان من الغزو العراقي للكويت 110
الخاتمة 111
الفصل الرابع: موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان في ظل الربيع العربي 2010-2014 112
مقدمة 112
تمهيد 114
لبنان في ظل الربيع العربي 116
- الاسلاميون في لبنان والربيع العربي 117
- تيار المستقبل وقوى 14 آذار 121
- المسيحيون في لبنان والربيع العربي 123
- طرابلس و الربيع العربي 126
- النظام اللبناني ودورة في الربيع العربي 129
- حكومة ميقاتي وسياسة الناي بالنفس 132
موقف المملكة العربية السعودية من لبنان في ظل الربيع العربي 135
أولاً: الدائرة الخليجية 135
ثانياً: الدائرة العربية 136
ثالثاً: الدائرة الإسلامية 137
رابعاً: الدائرة الدولية 137
أولاً: توجهات السياسة الخارجية السعودية 140
- رسالة إنسانية عالمية 140
- رسالة إسلامية 141
- رسالة عربية 141
ثانياً: سلوك السياسة الخارجية السعودية 142
ثالثاً: فعالية المواقف السعودية وإمكانية التأسيس لصحوة عربية 143
المراجع 155

قائمة المختصرات

هـــ: هجري

م: ميلادي

ص: صفحة

ج: جزء

ق: قسم

م: مجلد

مل: مليم فلسطيني

د.ت: دون تاريخ

page :p

Volume :Vol

الملخص

العلاقات السعودية اللبنانية خلال الفترة (1975-2014 م) دراسة تاريخية

سعود العود النور الرشيدي

جامعة مؤتة، 2015 م

تهدف الدراسة إلى الوقوف على نشأة العلاقات السعودية اللبنانية وتطورها منذ عام 1975م، ولغاية عام 2014م، وكذلك التعريف بأبرز المحطات في هذه العلاقات، والعوامل المؤثرة فيها، وأثر هذه العلاقات على مجمل الأحداث التي وقعت على الساحتين اللبنانية والعربية، ودور هذه العلاقات في النزاعات والصراعات الإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

وجاءت هذه الدراسة في أربعة فصول تناول الفصل الأول: موقف المملكة العربية السعودية من لبنان خلال الفترة (1975-1990 م)، وتناول الفصل الثاني :موقف المملكة العربية السعودية من لبنان (1990-2005)، في حين تناول الفصل الثالث: موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان(2005 – 2010 م)، وأما الفصل الرابع والأخير فتناول موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان في ظل الربيع العربي 2010-2014.

Abstract

The Saudi-Lebanese relationships during the period (1975-2014 AD): A historical study

Saud Al oud Al-Noor Al-Rashidi

Mu'tah University, 2015

The study aims to identify the emergence and development of The Saudi-Lebanese relationships from 1975 until 2014, as well as identifying the most prominent events in these relationships, and the factors that affect them, as well as the impact of these relationships on the whole events that took place on the Lebanese and Arab arenas, and the role of these relationships in the disputes and regional conflicts in the Middle East.

This study consisted of four chapters .The first addressed the position of Saudi Arabia toward Lebanon during the period (1975-1990 AD). The second chapter addressed the position of Saudi Arabia toward Lebanon (1990-2005). The third chapter addressed the position of the Kingdom of Saudi Arabia regarding the events in Lebanon (2005 - 2010 AD), and the fourth chapter addressed the position of Saudi Arabia with regard to the events in Lebanon in light of the Arab Spring 2010-2014.

الفصل الأول

موقف المملكة العربية السعودية من لبنان

خلال الفترة (1975-1990 م)

مقدَّمة:

يأتي الحديث عن العلاقات السعودية اللبنانية في إطار العلاقات العربية، وبخاصة الدول العربية الآسيوية، فمنذ استقلال لبنان عام 1943م، وانضمامها إلى جامعة الدول العربية فيما بعد، سعت الدولة اللبنانية إلى توثيق علاقاتها مع الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية؛ نظراً لما تحتله السعودية من مكانة مرموقة من الناحيتين السياسية والدينية، وما تقدِّمه من إسناد ودعم لمشاريع التنمية في الدول العربية ومنها لبنان، وقد مثَّلت لبنان وعاصمتها بيروت مصدر إشعاع وتنوير من حيث الجامعات ومعاهد التعليم وحرية الصحافة والنشر والوعي السياسي، وشكَّلت نقطة اتصال، وجسراً للتفاعل مع الحضارة الغربية؛ ممَّا جعلها مسرحاً للتدخلات الأجنبية والعربية، وكانت السعودية حاضرة في المشهد السياسي كأبرز القوى الإقليمية في المنطقة، وفي إطار التوازنات التي كانت تشهدها الساحة اللبنانية، على أنَّ هذه العلاقات أخذت منحىً جديداً بعد نشوب الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1975، ودخلت لبنان في حمأة الصراعات السياسية والطائفية؛ ممَّا حدا بالسعودية ومن خلال جامعة الدولة العربية إلى التدخل لوقف النزيف بعد انهيار الدولة اللبنانية وتعطل المؤسسات الدستورية وانسداد أفق التوافق بين الجماعات المتصارعة التي لجأت إلى السلاح لفرض أجندتها وحسم خياراتها. وبالرغم من استمرارية الحرب الأهلية لمدة خمسة عشر عاماً فإن الأطراف توصلت إلى قناعة أنه لا يمكن فرض الواقع بالقوة، بل لا بُدَّ من الاحتكام إلى الحل السياسي وهذا الأمر مهَّد لاتفاق الطائف عام 1989م، والذي اعتمد في مرجعيته على أعضاء مجلس النواب للحصول على الشرعية في اختبار رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة واستئناف الحياة السياسية وإعادة ترميم هياكل الدولة المنهارة. ممَّا جعل الدور السعودي يحتل مكانة الصدارة في الشأن اللبناني. ومع استمرار الاحتقان السياسي وتزايد نفوذ إيران من خلال حزب الله، فقد بدا الموقف السعودي منحازاً للتيار

السنِّي والذي يمثله تيار المستقبل، ومن خلال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحراري. وبدأت المحاور السياسية الداعمة لحزب اله من خلال لبنان وسوريا، في حين وقفت السعودية على الطرف الآخر، كما بدأت المواقف السعودية ضد ممارسات حزب الله والتصريحات التي رافقت حرب تموز عام 2006م.

وعليه، فإنَّ العلاقات السعودية اللبنانية متشابكة، فهي تدعم النظام السياسي الممثل برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، كما تدعم تيار المستقبل، وهي حريصة على وحدة وسيادة لبنان وضد النفوذ الإيراني بأي شكل من الأشكال، وضد امتداد الحرب من سوريا إلى لبنان، ومن أجل تدعيم موقف الدولة اللبنانية قدمت مساعدة سخية تتجاوز الثلاث مليارات لتسليح الجيش اللبناني من أجل تمكينه في الحفاظ على الأمن والاستقرار في محاولة لإثبات أن السعودية تدعم الدولة اللبنانية وجيشها الوطني وليس لدعم فصيل أو طائفة بعينها.

أهمية الدِّراسة:

تأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مرحلة زمنية مهمة في تاريخ العلاقات العربية المعاصرة وبين طرفين على درجة من الأهمية، المملكة العربية السعودية من خلال مكانتها المرموقة وإمكاناتها المالية والسياسية وموقعها الهام في المنظومة العربية والإسلامية، ولبنان واجهة الوطن العربي الحضارية ومصدر الإشعاع والفكر والوعي السياسي والدور الثقافي والتواصل مع العالم على الرغم من الاختلاف بين الدولتين فأولاهما دينية محافظة، والثانية علمانية متفتحة على الغرب، ولكن كل منهما بحاجة إلى آخر؛ فلبنان يحتاج إلى الدعم والإسناد السعودي، والسعودية ليس بمقدورها أن تترك الساحة اللبنانية للنفوذ الغربي أو الإيراني؛ لما لذلك من خطر على أمنها ودورها السياسي.

على أنَّ هذه العلاقات مرَّت بمراحل عديدة، منها ما كان يتصف بالدور التقليدي مثل تبادل السفراء والتبادل التجاري والثقافي وفي إطار العلاقات العربية التي تشكل من خلال ميثاق جامعة الدول العربية والأنظمة الناظمة لاتفاقيات التعاون العربي.

ومنها ما يتجاوز الدور التقليدي ليأخذ شكلاً أكثر عمقاً والذي بدأ من خلال اتفاقية الطائف التي حرصت المملكة العربية السعودية على إنجازها لتأخذ زمام المبادرة والهيمنة في الشأن اللبناني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على نشأة العلاقات السعودية اللبنانية وتطورها منذ عام 1975م، ولغاية عام 2014م، وكذلك التعريف بأبرز المحطات في هذه العلاقات، والعوامل المؤثرة فيها، وأثر هذه العلاقات على مجمل الأحداث التي وقعت على الساحتين اللبنانية والعربية، ودور هذه العلاقات في النزاعات والصراعات الإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

حدود الدراسة:

حدود الدراسة من الناحية الموضوعية تقتصر على العلاقات السعودية اللبنانية على الصعيد الرسمي، وأثر ذلك على مختلف المجالات ومنها المجال السياسي.

وأما من حيث الزمن، فإن المدة التي تعالجها الدراسة، فتبدأ عام 1975 وهي بداية الحرب الأهلية اللبنانية التي عصفت بالبلاد، وتنتهي الدراسة بعام 2012، هو العام الذي بدأت آثار الحرب في سوريا تمتد إلى لبنان ودخول لبنان في منعطف جديد من الأحداث والأعمال الإرهابية والاغتيالات، وبروز الموقف السعودي الداعم لسيادة الدولة اللبنانية ووحدتها.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- كيف بدأت العلاقات السعودية اللبنانية والمراحل التي مرَّت بها؟
2- ما هي أبرز المحطات في تاريخ العلاقات السعودية اللبنانية؟
3- ما هي العوامل المؤثرة في العلاقات السعودية اللبنانية؟
4- ما أثر الأحداث التي مرَّت بها لبنان والمنطقة على العلاقات السعودية اللبنانية؟

5- ما هي أوجه العلاقات بين السعودية ولبنان في ضوء النزاعات المعاصـــرة والموازنات السياسية.

مقدمة:

بداية لا بد من فهم موقف المملكة العربية السعودية في الأحداث اللبنانية خلال الفترة من 1975-1990م، في إطار الموقف التوفيقي المؤثر الذي بدأت تلعبه المملكة في النزاعات العربية في الفترة التي تلت حرب 1973.

جاء هذا الموقف الذي بدأت المملكة تقوم به في النظام السياسي الإقليمي العربي متزأمنا مع عدد من التغييرات الإيجابية في البيئة الداخلية والخارجية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية، والتي تمثلت في تنامي الإمكانات الاقتصادية للمملكة بسبب ارتفاع إيرادات النفط، والتحسن الملحوظ في الظرف الإقليمي المرتبط بمجمل التحول الإيجابي، الذي طرأ على العلاقات العربية في أعقاب حرب 1967. وقد اتضح تأثير هذه العوامل في البروز الواضح لدور المملكة العربي، الذي تحدثت عنه الكثير من الأدبيات المتعلقة بالسياسات العربية أو بالصراع العربي _ الإسرائيلي بشكل عام، أو بالسياسة الخارجية السعودية بشكل خاص، فقد وصفت هذه المرحلة من العلاقات العربية بالحقبة السعودية، وذلك بسبب الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المملكة في مجمل التفاعلات السياسية العربية والذي يمكن رؤيته وبوضوح في دور المملكة في المواجهة العربية مع إسرائيل ودورها كوسيط ذي موقف توفيقي مؤثر في الكثير من النزاعات العربية الإقليمية والداخلية، والتي تبرز القضية اللبنانية أحد أمثلتها الواضحة.

في المقابل، فإن التحسن في إمكانات المملكة وظروفها الداخلية والإقليمية، لم يكن المتطلب الوحيد لقيامها بدور الوسيط المرغوب والمطلوب دوره في النزاعات العربية، بل انه يوجد اعتباران مهمان لدور الوساطة أدى توافرهما في المملكة العربية السعودية لتقوم بهذا الدور. يتعلق الاعتبار الأول بالتصورات التي يتطلبها هذا الدور، إذ إنه ينسجم ولدرجة كبيرة مع التصورات السعودية لأسس العلاقات العربية، والتي تأتي في مقدمتها دعواتها الدائمة لنبذ الخلافات الجانبية العربية والتضأمن لمواجهة التحديات المحيطة بالعرب وأهمها التحدي الإسرائيلي، وتأكيدها المستمر قولاً وممارسة على أهمية مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية لتضأمن وأمن واستقرار العالم العربي.

في هذا السياق، يقول خادم الحرمين الشريفين: «لماذا يقاتل العربي أخاه العربي؟، لماذا يراق الدم العربي بيد يجري في عروقها الدم نفسه؟، لماذا يحرق العربي ارضه ويشتت أهله وينسف داره؟، كيف نقنع دول العالم بعدالة قضيتنا وكيف نطالبها بالوقوف معنا لاسترداد ارضنا وحقوقنا وأوطاننا إذا نحن لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا؟». ويتدخل كاتب لبناني قاطعاً بوجود علاقة بين السعي لتحقيق الوفاق الوطني اللبناني كهدف ثابت للدور السعودي في لبنان، وبين إيمان المملكة بأهمية التضأمن العربي، إذ انه يرى أن تحقيق الوفاق الوطني في لبنان كهدف سعودي، إنما هو «في حد ذاته مظهر واحد من عدة مظاهر لسياسة سعودية تقوم على أساس تسوية الخلافات العربية _ العربية، من أجل تحقيق تضأمن عربي حقيقي وشامل يكون القاعدة التي تقوم عليها استراتيجية التصدي لإسرائيل[1].

ويرتبط الاعتبار الثاني بالمصداقية التي يتطلبها دور الوساطة، إذ ان من أهم الشروط الموضوعية للقيام بدور الوساطة، أن يكون الوسيط مقبولاً من أطراف النزاع، لذلك تسعى المملكة بسياستها الخارجية المعتدلة والهادئة إلى جعل نفسها مقبولة من قبل أطراف أي نزاع عربي لما في ذلك من تزايد احتمالية نجاح وساطتها. ومن أجل جعل وساطتها مقبولة، فإنها تسعى في بعض الحالات لتحسين علاقاتها بأطراف النزاع وذلك لتزيد من احتمالات نجاح وساطتها[2]، كما تحأول المملكة أن تتخذ مواقف حيادية في الخلافات العربية. يقول مسؤول سعودي رفيع، تعليقا على حيادية بلاده وتحفظها إزاء بعض الخلافات العربية: «إن المملكة عندما تصبح طرفاً في أي نزاع عربي فمعنى ذلك أنها ستفقد تلقائياً دورها كوسيط ودورها في إعادة التضأمن العربي عندما يصبح هذا التضأمن واجباً»، ويضيف: «إنه عندما تصل المبادرة إلى نهايتها ويصبح من واجبنا التدخل لإنقاذ العرب من المزيد من الانقسام سنتدخل وسيكون رأينا مسموعاً لأننا لم نكن طرفا». ويؤكد كلام هذا الكاتب

---

[1] -وكالة دار الصحراء، 1418ه، خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز: قائد مسيرة ورجل السلام العالمي، دار الصحراء السعودية، الرياض، ص49.

[2] - القباع، عبدالله، السياسة الخارجية السعودية، ط1، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 1987م، ص41.

قول الملك فهد في كلمته للنواب اللبنانيين أثناء استقباله لهم في جدة بعد انتهاء مؤتمر الطائف: " أرجو أن أؤكد مرة أخرى، سرور والتزام اللجنة الثلاثية بأن تواصل العمل معكم في أي لحظة ترغبون أن تؤدي فيها أي مجهود كان، ونحن لن نؤدي مجهوداً لفئة دون أخرى، وليست لنا رغبة معينة بأي حال من الأحوال"[1].

[1] - وكالة دار الصحراء، خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز: قائد مسيرة ورجل السلام العالمي، ص49.

تمهيد:

شهد لبنان، منذ عام 1975 وحتى عام 1990، حرباً أهلية، كان لها أعمق الأثر في حياته، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي إطار هذا السياق، تعددت أسباب هذه الحرب، بين داخلية وإقليمية، مع عدم إغفال البعد الدولي لهذه الأزمة.

ويُعدّ لبنان من أكثر أقطار الوطن العربي تعقيداً وتنوعاً، من الناحية الأثنية. فعلى الرغم من أنه أصغرها مساحةً، وأقلّها سكاناً، إلاّ أنه يضم أكبر مجموعة من التكوينات، الطائفية والمذهبية، الموجودة في الوطن العربي. فلبنان لا يعكس أغلبية. إنما هو مجموعة من الأقلّيات الطائفية، يبلغ عدد المعترف به منها سبع عشرة طائفة، لا يمثل أي منها، في الوقت الحاضر، أكثر من ثلث السكان. تشمل ثلاث مجموعات إسلامية، والبقية طوائف مسيحية. هذا غير جماعات أثنية أخــرى، لا تصنف وفق الديانة أو الطائفة، ولها وجود فعلي، وإنْ لم يعترف بها، قانوناً، في الكيان السياسي الرسمي[1].

وفي إطار هذه التركيبة السكانية المعقدة، عكس الواقع التاريخي اللبناني، السياسي والاجتماعي، فترات من التعايش والتوتر والصراع، بين معظَم هذه الأقلّيات.

وقد تبدت الفواصل القاطعة في هذا التاريخ في صعود إحداها وهبوطها. ويمكِن القول: إن عمليات التعايش والتوتر والصراع، من ناحية، وعمليتَي الصعود والهبوط، من ناحية أخرى، قد تحددت من خلال أربعة عوامل رئيسية، هي[2]:

1. التوازن الديموجرافي أو السكاني، لكل طائفة.
2. التكوينات الاجتماعية ــ الاقتصادية، داخل كل طائفة.
3. القوى الإقليمية المحيطة بلبنان، في المنطقة.

---

[1]- حسيب، خير الدين، 2006، حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، مجلة المستقبل العربي، السنة 29، العدد 331 .9 -أيلول.

[2]- مبارك،وليد، 2004، مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة :حالة لبنــان، مركــز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، ص 4.

4. القوى الدولية الكبرى، خارج المنطقة.

وقد تعرض لبنان، خلال القرنين، التاسع عشر والعشرين، لثلاثة صراعات كبرى:

الأول: في الفترة من 1840 إلى 1860.

الثاني: في عام 1958.

الثالث: الحرب الأهلية (1975 ــ 1990).

ظَلّ لبنان، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولاية تابعة للدولة العثمانية، التي عملت على إثارة الروح الطائفية في البلاد، وهي التي ما زال لبنان يشهد تداعياتها، حتى وقتنا الحالي. وتنفيذاً لهذه السياسية الطائفية، قسم العثمانيون جبل لبنان إلى قسمين. أحدهما مسيحي، في الشمال، والثاني درزي، في الجنوب. ولم تكتفِ الدولة العثمانية بذلك، بل عملت على إشاعة الفتن، التي أدت إلى الصراع الدموي، الذي بلغ ذروته، عام 1860، بتحوّل الاضطرابات الدامية، بين الموارنة والدروز،إلى مذابح، رهيبة، حملت الدول الأوروبية على التدخل، لدى الدولة العثمانية، لحماية المسيحيين، لتنتهي المسألة إلى وضع نظام جديد، وُقِّع عام 1861، في إستانبول1.

نال، بمقتضاه، جبل لبنان استقلالاً ذاتياً، تحت سيادة الدولة العثمانية. وقد عدِّل هذا النظام، عام 1864، واستمر العمل به حتى دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى. فعطلت هذا النظام السياسي، وأقامت حكماً عسكرياً، يخضع مباشرة لإستانبول2.

وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، واحتلال الجيوش الفرنسية لبنان، عام 1918، انتهى الوجود العثماني، ليحل محله الانتداب الفرنسي، الذي قرره مؤتمر سان ريمو، عام 1920. غير أنه لم يرتدِ الثوب القانوني الدولي، إلاّ بموجب قرار عصبة الأمم، عام 1923، الذي نصت مادته الأولى على أن تضع الدولة

---

[1]- النجار، ابراهيم؛ واخرون، 1991م، لبنان وافاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص24.

[2]- النجار واخرون، لبنان وافاق المستقبل، ص25-26

المنتدبة، بالاتفاق مع السلطات المحلية، خلال ثلاث سنوات، نظاماً أساسياً، يأخذ في الحسبان حقوق الأهالي ومصالحهم ورغباتهم، ويؤمّن تقدمهم 1.

ولا يخفى، أن الدستور اللبناني، الذي صيغ في 23 مايو 1926، كان من وضع السلطة الفرنسية. ولم يغيّر من هذا الواقع، تعديله، في تواريخ لاحقة؛ "فهو مجرد تعديل لبعض مواده، أريد به مسايرة الوضع الجديد للبلاد، دون المساس بكيان الدستور نفسه، الذي أريد الإبقاء عليه، وعدم التخلص منه كلية"2.

ولم يسلم لبنان من التدخلات الأجنبية، بعد إعلان استقلاله عن فرنسا، خاصة مع استمرار الطائفية والصراعات الدولية، التي تبدت في العديد من الأحداث، من أهمها أزمة 1958، إلى أن تفجرت الشرارة الأولى للحرب الأهلية الأخيرة، عام 1975، فاتحة الباب على مصراعَيه، أمام الصراعات، الداخلية والإقليمية والدولية، في لبنان، إذ أسهم المناخ السائد، آنذاك، على كافة هذه الأصعدة، في تأجيج حدّة هذا الصراع. ففي أعقاب حرب أكتوبر عام 1973، وبعد توقيع اتفاقات فك الاشتباك، بين إسرائيل وكلٍّ من مصر وسورية، كان هناك اتجاه للتوصل إلى تسوية سلمية، عبْر مؤتمر جنيف والأمم المتحدة. إلاّ أن التوازن، الذي كان قائماً بين العرب وإسرائيل، وقتئذٍ، وإن لم يكُن في مصلحة العرب بصورة تامة ــ لم يكُن مقبولاً من إسرائيل، خاصة في ظِل ثورة النفط، وازدياد عناصر القوة العربية، والتضأمن النسبي بين الأقطارالعربية، وازدياد دور المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية. وكان لبنان مرشحاً، آنئذٍ، بحكم توافر الخبرات الاقتصادية لدى أبنائه، لتأدية دور اقتصادي مهم في المنطقة 3.

ومن ثَمّ، كان على إسرائيل أن تلعب دوراً في تعديل ميزان القوى، تعديلاً، يقترب، بموجبه، من الحالة التي تراها ملائمة لأهدافها ومصالحها. وهكذا، كان لابد لها، أن تتجه نحو إجهاض كافة عناصر القوة العربية. فبادر وزير الدفاع

---

[1]- حسيب، خير الدين، 2006، العدوان على لبنان: الاهداف والنتائج، القاهرة، ص47.

[2]- مبارك، مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة :حالة لبنان، ص6-8

[3]- علي، ايفان، 2014، الحرب الاهلية اللبنانية 1975م، مجلة المعــارج، العــدد 923، 14 اذار.

الإسرائيلي، آنئذٍ، إلى التصريح بأن إسرائيل، ستردّ على المقاومة، المنطلقة من الأراضي اللبنانية، من خلال عمل ينبع من داخل لبنان. وجاء ردها، بالفعل، من خلال الدور الذي لعبته في إشعال الحرب الأهلية اللبنانية، وساعدها عليه الأوضاع الداخلية اللبنانية.

وقد أدى إشعال هذه الحرب، إلى توجيه ضربة إلى أحد مراكز التحضر العربي المتميزة، والقادرة على التعامل مع معطيات العصر الحديث. كما أنه أدى إلى خلق مشكلةجديدة، على المستوى العربي، تتعلق بكيفية معالجة الوضع في لبنان، خاصة أن للبنان أهميته، بالنسبة إلى سورية، إحدى دول المواجَهة الرئيسية مع إسرائيل. ومن ثَمّ، فقد سعت إسرائيل، من خلال إشعال الحرب الأهلية اللبنانية، إلى خلخلة في عناصر القوة العربية، لإضعافها، بقدر الإمكان. وتابعت خطواتها، بعد ذلك، باحتلال جنوبي لبنان، والسيطرة على مياهه، وإنشاء ما يسمى "جيش لبنان الجنوبي"، الموالي لها.

احداث لبنان من عام 1975-1990م:

الحرب الأهلية اللبنانية لم تندلع فجأة وإنما سبقتها أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة تمثلت في تزايد الخلافات بين المسلمين والمسيحيين بسبب سيطرة الموارنة على السلطة وعدم الاهتمام بتنمية مناطق المسلمين، بالإضافة إلى زيادة حدة عمليات المقاومة الفلسطينية، فمنذ انتهاء حرب عام 1967 تطورت المقاومة الفلسطينية المسلحة التي تمكنت من القيام بعملياتها العسكرية بداخل العمق الإسرائيلي منطلقة من الأردن ومن لبنان1.

بدأت إسرائيل بالقيام بعمليات عسكرية ضد المصالح اللبنانية الحيوية وذلك لدفع الحكومة اللبنانية لأخذ مواقف صارمة ضد المقاومة الفلسطينية ومن أشد هذه العمليات قيام قوات الصاعقة الإسرائيلية بضرب وتدمير ثلاث عشرة طائرة مدنية في مطار بيروت في 28 ديسمبر 1968

[1]- علي، الحرب الاهلية اللبنانية 1975م، ص12.

ولقد أدت هذه العملية إلى زيادة حدة التوتر القائم بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة الفلسطينية في لبنان وأعقب ذلك وقوع أول صدام عسكري جدي بين القوات اللبنانية والفلسطينية في ربيع عام 1969 .

وشهدت الأشهر التي أعقبت هذا الصدام مجموعة من الاضطرابات والمصادمات في بيروت وصيدا وطرابلس، وتبع ذلك مجموعة من الغارات الإسرائيلية التي أدت إلى زيادة المصادمات وإلى حدوث أزمة حكومية استمرت سبعة أشهر ولم تنته إلا باتفاقية القاهرة المنعقدة في نوفمبر 1969 والتي تم بها الاتفاق على النقاط الرئيسة الثلاثة التالية 1:- السماح للفلسطينين بإدارة مخيمات اللاجئين، احتفاظ الفلسطينيين ببعض طرق العبور وبعض المواقع جنوب لبنان، إقرار القيادة الفلسطينية بالمقابل بسيادة الحكومة اللبنانية وتعهدها والتزامها بعدم التدخل في شئون السياسة اللبنانية الداخلية.

اتفاقية القاهرة لم تنجح في حل مشكلة الاختلافات اللبنانية الفلسطينية لأنها كانت نصف تسوية كما وصفها بعض المحللين السياسيين وأهملت الكثير من الأمور التي بقيت معلقة بين الطرفين من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أحداث عام 1970 المعروفة بأيلول الأسود وما تضمنته من قيام الجيش الأردني بضرب قواعد المقاومة الفلسطينية في الأردن، دفعت المقاومة الفلسطينية إلى تركيز قواتها وقواعدها العسكرية في الجنوب اللبناني الذي أصبح المركز الأول لقيادتها وشن عملياتها العسكرية ضد إسرائيل2.

نتيجة لذلك زاد الضغط العسكري الإسرائيلي على لبنان مما دفع الحكومة اللبنانية إلى محأولة التخلص من الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان أسوة بما حدث في الأردن، هذا في الوقت الذي رحبت فيه فئات

---

[1]- عباس، نادية فاضل، 2005، تداعيات الازمة اللبنانية، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص50.

[2]- حسيب، العدوان على لبنان: الاهداف والنتائج، ص25

لبنانية تعاني القهر والتهميش والاستغلال بالوجود المسلح الفلسطيني، فيما عارضته فئات أخرى كانت ترى في هذا الوجود تهديداً لمصالحها.

كما حأول الجيش القضاء على الأنشطة الفلسطينية العسكرية في جنوب لبنان إلا أنه فشل في تحقيق هذا الهدف بسبب دعم التيارات الإسلامية والشيعية للفلسطينيين الذين حصلوا أيضا على دعم اليسار اللبناني ومجموعات من المسيحيين الأرثوذكس فيما عرف بـ "الحركة الوطنية اللبنانية1 ."

وبدأت تظهر منذ ذلك الوقت معالم صراع كبير بين المسلمين واليسار اللبناني والقوات الفلسطينية من طرف والمسيحيين الموارنة واليمين اللبناني من طرف آخر وكان من الممكن للحرب الأهلية اللبنانية أن تبدأ في تلك السنة، ولكن حرب أكتوبر 1973 أخرت حدوثها حتى عام 1975.

انطلقت الشرارة الأولى للحرب الأهلية اللبنانية في 13 إبريل 1975 بعد مقتل النائب اللبناني معروف سعد خلال محأولة لاغتيال بيار الجميل رئيس حزب الكتائب المسيحي بيد مجهولين فرد مقاتلو الحزب بإطلاق النار على حافلة تقل فلسطينيين في منطقة عين الرمانة في ضواحي بيروت الشرقية ما أدى إلى مقتل ركابها السبعة والعشرين 2.

بين 13 و 16 إبريل، وقعت مواجهات أدت إلى سقوط 300 قتيل من الجانبين وبعد أكثر من عام من المعارك التي طغت عليها مجازر في الجانبين، بدأ التدخل السوري في يونيو 1976 إلى جانب المسيحيين لمنع الفلسطينيين والقوات اليسارية والتقدمية من إحراز انتصار كان وشيكا، حيث أعلن الزعيم الدرزي الكبير كمال جنبلاط عندئذ أنه كان قريبا جدا من تحقيق نصر عسكري حاسم على قوات المسيحيين الموارنة، ولكن دخول

---

[1]- الداود، محمود علي، 2007، الحرب الإسرائيلية السادسة على لبنان، مجلة العرب والمستقبل، العدد 20، أيلول ص 1

[2]- الداود، الحرب الإسرائيلية السادسة على لبنان، ص2-3

القوات السورية إلى لبنان بناء على طلب من الحكومة اللبنانية وتصديها لقوات المقاومة الفلسطينية وقوات اليسار اللبناني حال دون إلحاق هزيمة فادحة بالأطراف اللبنانية الأخرى.

وفي مارس 1977، اغتيل رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الزعيم الدرزي كمال جنبلاط الذي عارض بقوة دخول القوات السورية إلى لبنان، وفي 1978 قصفت القوات السورية أحياء بيروت المسيحية بعدما تبدلت التحالفات وتقاربت دمشق من القوات التقدمية والفلسطينية في مواجهة الميليشيات المسيحية التي عززت علاقاتها مع إسرائيل 1.

كما تعرضت مدينة زحلة المسيحية في شرق لبنان إلى قصف مماثل عام 1981، في هذه الأثناء وفي مارس 1978 اجتاح الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان ووصل حتى مجرى نهر الليطاني لإقامة ما سماه "حزاما أمنيا"، وفي يونيو من العام نفسه انسحبت إسرائيل بعد نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان مخلفة وراءها ميليشيات مسيحية عهدت إليها بإحكام السيطرة على المنطقة بقيادة سعد حداد2.

وفي عام 1982 سجلت عملية "سلامة الجليل" الإسرائيلية انعطافا جديدا في الأزمة، حيث اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان في السادس من يونيو وحاصرت بيروت وبين 21 أغسطس و3 سبتمبر اضطر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى الخروج من بيروت مع 11 ألف مقاتل فلسطيني، فيما كانت القوات السورية تنحسب إلى منطقة البقاع شرق بيروت وفي 15 سبتمبر وغداة اغتيال الرئيس بشير الجميل دخلت القوات الإسرائيلية بيروت الغربية وبين 16 و 18 من الشهر نفسه قتل ما

---

[1]- قصير، سمير، 2007، حرب لبنان: في الشقاق الوطني الى النزاع الاقليمي 1975م، دار النهار، بيروت، ص45.

[2]- قصير، حرب لبنان: في الشقاق الوطني الى النزاع الاقليمي 1975م، ص46

لا يقل عن ألف مدني فلسطيني ولبناني في مخيمي صبرا وشاتيلا اللذين اقتحمتهما ميليشيات القوات اللبنانية المسيحية1.

معاهدة 17 أيار في 17 من شهر مايو 1982 وقع أمين الجميل و الولايات المتحدة والصهاينة على اتفاق ينص على انسحاب قوات العدو الصهيوني من لبنان بشرط أن تنسحب القوات السورية، كما نص الاتفاق ان "حالة الحرب بين لبنان و الصهاينة قد انتهت ولم يعد لها وجود" وهو ما جعل هذه الاتفاقية بمثابة اتفاقية سلام، ولكن اللبنانيون المسلمون أعتبروا الاتفاقية محأولة من العدو الصهيوني للسيطرة الدائمة على جنوب لبنان، كما أعتبر البعض أن أمين الجميل خائن وإن الاتفاقية هي اتفاقية استسلام وليست إتفاقية سلام وفي المقابل رفضت سوريا الانسحاب2.

حاولت القوى الغربية وضع حد للصراع فأرسلت قوة متعددة الجنسيات لكن هذه القوة اضطرت إلى الانسحاب بداية عام 1984 بعد مقتل أكثر من 300 من جنودها (أمريكيون وفرنسيون) في عمليات انتحارية، واعتبارا من مارس 1984 وبعد موجة من الاغتيالات السياسية والسيارات المفخخة بدأت سلسلة من عمليات اختطاف الرهائن الغربيين .

خلال هذه الفترة وفي سبتمبر عام 1983 خسرت الميليشيات المسيحية في مواجهة الميليشيا الدرزية مما أجبرها على الخروج من منطقة الشوف الجبلية وفي نهاية العام 1983 جرت في شمال لبنان مواجهات بين الفلسطينيين الموالين لعرفات والفصائل الفلسطينية الموالية لدمشق الذين ساندتهم القوات السورية3.

في شهر اغسطس 1983 انسحب العدو الصهيوني من جبل الشوف وبذلك زال الفاصل ما بين الدروز والمسيحيين لتندلع معارك عنيفة ودامية بين الحزب

---

[1]- منصور، البير، 2009م، لبنان بين ردة وريادة، شركة المطبوعات، بيروت، ط1، ص85.

[2]- عطاالله، طوني جورج، 2007م، نزعات الداخل وحروب الخارج، المؤسسه اللبنانية للسلم الاهلي، بيروت، ط1، ص68.

[3]- شيف، زائيف، واخرون، 1985م، هكذا غزت اسرائيل لبنان، ترجمة يوسف ابو التل، مطابع دار الشعب، ص67-68

التقدمي الإشتراكي مدعوماً من بعض القوة الفلسطينية في مواجهة القوات اللبنانية والجيش اللبناني.

وأزدادت المعارك حدة على مختلف الجبهات لترتفع معها أعداد القتلى بصورة مرعبة، إذ كان يسقط مئات المقاتلين من الطرفين كل بضعة أيام، واعتبر المراقبون حرب الجبل إحدى أعنف فصول الحرب اللبنانية وانتهت هذه المعارك بهزيمة القوات اللبنانية وانسحاب المقاتلين المسحيين إلى بلدة دير القمر وبعدها إلى بيروت الشرقية، كانت حصيلة المعارك سقوط المئات من الأبرياء من الطرفين.

وفي 1985 بدأت ميليشيا حركة أمل الموالية لسوريا قتالا ضد الفلسطينيين فيما عرف بحرب المخيمات في ضاحية بيروت الجنوبية، وفي عام 1987 عاد الجيش السوري مجددا إلى بيروت الغربية، إلا أنه لم يتمكن من إنهاء الحرب التي استمرت في حدتها ودمويتها وسعة انتشارها، كما زاد عدد الأطراف الإقليمية المتورطة والمعنية بها وهو الأمر الذي أدى إلى بدء الوساطة السعودية في لبنان والتي استمرت حتى عام 19891.

ويرى البعض أن توصيف الحرب التي وقعت فيما بين 1975 و1990 على أنها أهلية فقط ليس توصيفاً دقيقاً لأن هذه الحرب في العديد من مراحلها بل في أخطر هذه المراحل وأشرسها، كانت حرباً خارجية على لبنان تمثلت في ذروتها بالغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 الذي افتتح مرحلة من مراحل الحرب اللبنانية هي الأكثر خطورة والأكثر سفكاً للدماء، والأكثر تفكيكاً لأواصر المجتمع ووحدته2، وحتى في اللحظات التي كانت فيها هذه الحرب، تتخذ مظهراً أهلياً وداخلياً بحتاً، لايستطيع أي مكابر أن ينكر وجود العنصر الخارجي والإسرائيلي تحديداً في التحريض والتفجير والإثارة وإدامة الجرح المفتوح.

---

[1]- سابا، اليأس، 1996م، الأزمة اللبنانية إلى أين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 135 ، ص5.

[2]- دلول، لبنان الى أين ، ص92.

لا شك ان ما تم عرضه في السياق السابق قد اوجزالفترة من 1975-1990م في لبنان بانها كانت حرب اهلية تخللها العديد من الاحداث، فكانت لبنان عبارة عن ساحة حرب واقتتال تلم بها من كل جانب.

كذلك نجد ان لبنان عاشت وتعيش في ظل اوضاع صعبة ناجمة من التكوين الطائفي الذي يتكون منه النظام السياسي في لبنان، ولايتمحور الوضع السياسي في لبنان حول الدولة بل حول المجتمع، مما جعل لبنان محوراً اساسياً في ظل التخطيط الاقليمي والدولي، وادى ذلك الوضع الى وقوعها في فخ الطائفية السياسية الذي انعكس بشكل واضح على النظام السياسي اللبناني وعلى التشكيل الحكومي فيها.

- **موقف المملكة العربية السعودية من لبنان خلال الفترة 1975-1990م.**

انطلاقا من مبادىء القومية والعربية، كانت المملكة العربية السعودية على الدوام مع لبنان ومع قضاياه، تتحس ظروفة الخاصة وتتفهم تعدديته الدينية، كما كانت تدعم الصيغ التي تساعده على تجاوز ازماته والحفاظ على وحدة ترابه وشعبه واستقلال سيادته، معتبرة ان اي وهن يصيب عضواً عربياً لا بد من ان يؤثر في كامل الجسم العربي.

اضافة الى ذلك، تتمتع العلاقات السعودية – البنانية بنكهة خاصة، يجري التعبير عنها ان اصح القول بعلاقات الاخوة التاريخية الوطيدة بين البلدين. وفي المملكة العربية السعودية من اللبنانيين العاملين في حقول الصناعة والتجارة والمؤسسات الحكومية والطبابة والخدمات العامة، والمهن والحرف، والاف الحجاج اللبنانيين الذين يؤدون فريضة الحج الى مكة المكرمة كل عام، ناهيك عن العلاقات التجارية المزدهرة بين البلدين.

وفي المقابل، يشكل لبنان منطقة جذب للمصطافين السعوديين، ولتوظيف الاموال السعودية في القطاع المصرفي، وفي قطاعي البناء والعقار [1].

[1]- صادق، سمير؛ وغانم، بهيج، 1975م، العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد اللبناني، فبراير، ص8-23.

هذا ويثمن الزعيم الراحل بيار الجميل الموقف السعودي تجاه لبنان بـــالقول: " ان السعودية من خلال التاريخ،وعلى الرغم من المسافة التي تفصلها عـــن لبنـــان، تتفهم واقعه ووضعه جيداً". ويضيف كذلك:" ان المملكة العربية السعودية كانت لها مواقف ايجابية ولم تدخر وسعاً تستطيعه.. ولا سيما في اثناء وجود قواتها في لبنان، اذ كان هذا الوجود نزيهاً ومتوافقاً "[1].

هذا من جهة، ومن جهة اخرى علق حسين الحسيني، رئيس المجلس النيابي اللبناني السابق، عن عمق هذه المواقف بالقول: " ان تاريخ العلاقات الاخوية الوثيقة التي تشد لبنان الى المملكة العربية السعودية ليدفع اي استغراب، لما نراه من نجدة ومساعدة لنا منكم (السعودية) "[2].

ومع هذا، تستمد دراسة الدور السعودي في القضية اللبنانية أهميتهـــا مـــن حقيقة أن هذا الدور كان مركزياً ومستمراً، ذلك أن الجهود السعودية لوقف القتـــال في لبنان ومحأولاتها تحقيق الوفاق الوطني وتسوية الصراع اللبناني، لم تكن مؤقتة أو مرحلية، بل رافقت الحرب اللبنانية منذ بدايتها في أبريـــل 1975، واســـتمرت طوال الحرب اللبنانية حتى حالفها النجاح في الطائف.

وهناك الاستمرارية التي تميز بها الدور السعودي فـــي محأولاتـــه تـــسوية الصراع اللبناني وتحقيق الوفاق الوطني واعادته، وقد ارتكز كل ذلك على اهتمـــام الملك فهد بالقضية اللبنانية، إذ أبدى كما تدل أقواله وأفعاله منـــذ انـــدلاع الحـــرب اللبنانية في أبريل 1975، ومنذ أن كان ولياً للعهد، اهتماماً خاصـــاً بإنهـــاء هـــذه

---

[1]- جريدة النهار، 25 يناير 1981م.

[2]- منصور، منصور عبدالله، 1982م كيف تاهلت السعودية لانهاء حرب لبنان باتفاق الطائف، مختارات من ورقة عمل قدمها في ندوة السياسة الخارجية للمملكة العربية الـــسعودية بمناســـبة مرور 20 عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد مقاليد الحكم.

الحرب، وكان وراء الكثير من الجهود والمقترحات السعودية الهادفة لتسوية الصراع اللبناني[1].

هذا الاهتمام الخاص من الملك فهد، غير مستغرب، ذلك أن " تاريخ العلاقات الأخوية الوثيقة التي تشد لبنان إلى المملكة العربية السعودية"، حسب قول الرئيس السابق لمجلس النواب اللبناني حسين الحسيني للملك فهد: " ليدفع أي استغراب.. لما نراه من نجدة ومساعدة لنا منكم"[2]

وعودة لأهم محاور الجهود السعودية في تسوية الصراع اللبناني، تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ بداية الحرب اللبنانية عام 1975، وحتى الوصول لتطبيق اتفاقية الطائف عام 1990، قامت المملكة بمساع توفيقية كثيرة لوقف الحرب وتسوية الصراع اللبناني. وطوال سنوات الحرب اللبنانية سلكت المملكة، أسلوبا في التحرك جنبها من جهة أولى خطر التورط في رمال الأزمة المتحركة، وحافظ من جهة ثانية، على مصداقيتها كوسيط لا يمكن الاستغناء عن مبادراته التوفيقية[3].

فقامت المملكة العربية السعودية منذ بداية الحرب اللبنانية في ابريل عام 1975، بجهود متميزة لوقف القتال وحاولت باستمرار تحقيق الوفاق الوطني وتسوية الصراع اللبناني، إلا أن هناك محطات رئيسية في تاريخ الجهود الدبلوماسية السعودية المستمرة، والتي تمثلت بمواقف مختلفه خلال فترة الدراسة، وساتتأولها عبر محطات السنوات التي تمثل هذه الفترة.

- **موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1975م.**

بين عامي 1975م و 981م، تدخلت المملكة الربية السعودية بزخم ولاكثر من مرة من اجل اطفاء نيران الحرب في لبنان، سواء من خلال مبادراتها الفردية، او

---

[1]- العرابي، فهد، واخرون،2008م، العلاقات السعودية اللبنانية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، مجموعة بحوث ألقيت في دارة الملك عبد العزيز بالرياض ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض.ص68

[2]- جريدة الشرق الاوسط، العدد 8395، 22 نوفمبر 2001 م.

[3]- المغلوس، عبدالله احمد، 1998م، مائة عام في خدمة العرب والعروبة ، دار اللواء للصحافة، لبنان.ص68

من خلال العمل العربي المشترك[1].ومما اعطى مبادراتها الزخم الهائل والفعالية من وجهة نظري هو قبولها من قبل معظم الاطراف اللبنانية كوسيط يسعى لخير لبنان وخلاصه من محنته، كذلك مساعداتها الانسانية والاقتصادية للبنان، مؤسسات رسمية وهيئات اهلية.

فمنذ اندلاع حرب لبنان عام 1975م، نشطت المملكة العربية السعودية من خلال دورها في الاجتماع غير العادي لوزراء خارجية الدول العربية في القاهرة، والذي عقد في نهاية تلك السنه، واصدرت الرياض مع بقية الدول العربية، باستثناء سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بياناً مشتركاً اعربت فيه عن اهمية الحفاظ على سلامة لبنان ووحدته، ودعم كل ما تتخذه الحكومة اللبنانية من اجراءات لوقف النزف الذي يحصل في البلاد. وادراكا من المملكة العربية السعودية لمصالح سوريا ودورها في لبنان، لم تحأول المملكة مناورتها على الساحة اللبنانية، وكل ما كانت تقوم به هو التمني عليها وتقديم النصيحه لها. وفي المقابل، تسامح السوريون مع المبادرات السعودية في لبنان لطالما كانت تنسجم مع مخططاتهم وسياستهم.

واخذت مواقف المملكة العربية السعودية تتجلى بعد أن انفجرت الأزمة اللبنانية عام 1975م بين مسلحين فلسطينيين ومسلحين من حزب الكتائب[2] فقامت المملكة العربية السعودية بجهود معطاء وفعاله لاحتواء الأزمة اللبنانية، انطلاقا من أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في تعزيز التضأمن العربي وتقوية وحدة الصف، وكان مما تجلت به سياسة المملكة العربية السعودية أنها وضعت لنفسها هدفاً ثابتاً وهو تحقيق الوفاق الوطني اللبناني على أساس تسوية الخلافات العربية - العربية ، ناهيك عن سعيها لتحقيق تضأمن عربي حقيقي وشامل من أجل بناء قاعدة تقوم عليها إستراتيجية التصدي لإسرائيل [3]، دون أن يخرج عن إطاره التوفيقي والإصلاحي مما جعله يلقي قبولا وتجاوباً لدى معظم أطراف النزع. فكان من أولى المساعي التي قامت بها المملكة العربية السعودية لمعالجة الأزمة اللبنانية بعد

---

[1]- خويري، انطوان، 1976م، حوادث لبنان 1975م، ج1، ص307.

[2]- جريدة الرياض، السنة 11، العدد 3008، 1975/4/17م

[3]- الرياض، سنة 11، العدد 3076 27 /1975/5

تفجرها عام 1975م أن قام الملك خالد بن عبد العزيز بزيارة لسوريا في 25 تشرين ثاني1975 م وكان من نتائج هذه الزيارة ان ابدا الطرفان الاتفاق على ضرورة تسوية الأزمة اللبنانية واعادة السلام الى لبنان في أسرع وقت[1].

كذلك وعلى إثر الأحداث الجارية في لبنان الشقيق بين مسلحي حزب الكتائب وأفراد المقاومة الفلسطينية والتي وقع خلالها عشرات القتلى من الطرفين أصدر الديوان الملكي للمملكة العربية السعودية البيان التالي[2]: إن الأحداث الجارية في لبنان الشقيق بين حزب الكتائب والمقاومة الفلسطينية تؤلم كل عربي وإن المملكة العربية السعودية تناشد جميع العناصر المخلصة من الطرفين أن يتذرعوا بالصبر وأن يضعوا حدا لهذه الاستفزازات التي لا يستفيد منها إلا العدو المتربص بالأمة العربية شرا وترجو المملكة أن يعود التعاون والوئام بين جميع العناصر لنتمكن من تحرير أرضنا واسترداد حقوقنا من أيدي العدو الغاصب.

ومن هذا المنطلق يتضح لنا ان المملكة العربية السعودية دعت من خلال البيان السابق جميع الاطراف المتنازعة بالسعي الجاد لوضع حد للاحداث الداميه في لبنان.

وقد تبلورت السياسة السعودية من خلال النهج الخاص والمميز للملك فهد بن عبد العزيز في أربع نقاط وهي[3]: التأكد المستمر على وحدة لبنان وشرعيته الجغرافية وسلطته الوطنية، ورفع الخطأ في الممارسة والعلاقة ما بين العمل الفدائي والسلطة الشرعية، والتحذير المبكر من أبعاد هذه الحربعلى الساحة اللبنانية، والمساعدة الدائمة ما أمكن دبلوماسياً وماليا[4]ً، خاصة مع ظهور فقدان التوازنات الاقتصادية العالمية[5].

---

[1]- المنصور، السياسة الخارجية السعودية ، ص87

[2]- مجلة اليمامة، 17 ابريل 1975م.

3 - الغادري ، 1975، السياسة الخارجية السعودية ،ص94-95 ؛ الرياض سنة 11 العدد 3087 /7/8

4- العرابي واخرون، العلاقات السعودية اللبنانية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، ص35.

5- الغادري ، السياسة الخارجية السعودية ،ص95.

كذلك أدركت المملكة العربية السعودية ما تعج به الساحة اللبنانية من صراعات وأبعادها الخارجية لذلك سلكت أسلوبا جنبها التورط وحافظ على مصداقيتها كوسيط لا يمكن الاستغناء عنه ، ويقول الملك خالد بن عبد العزيز: " إن الصراع المرير الذي عصف بلبنان واستمر طيلة هذه السنيين هو في حقيقته وجوهره صراع سياسي ومن ثم فان الحوار السياسي هو أفضل السبل لاحتواء الصراع وعودة الوفاق والتآخي والتواصل بين أبناء الوطن الواحد "[1].

ومن هذا المنطلق يتضح تأييد الملك خالد بن عبدالعزيز كل جهد يجري لإعادة الأمن والسلام والعدالة لجميع الفئات والأخوة في لبنان ، ناهيك عن تأكيد الأمير سلطان بن عبد العزيز أن المملكة العربية السعودية تريد للبنان أن يستعيد هدوءه، وبأن ذلك لن يكون ممكنا إلا عندما يقرر مختلف الأطراف إيقاف التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية اللبنانية[2].

هذا وقد ادلى متحدث رسمي بتصريح حول ما نشر في الصحافة اللبنانية عن موقف المملكة العربية السعودية في الأحداث الجارية في لبنان عام 1975م. وقد أكد المتحدث الرسمي أن المملكة العربية السعودية تشعر بالألم البالغ والأسى العميق إزاء الأحداث التي ألمت بلبنان الشقيق. وأن المملكة مازالت تلتزم التزاما تاما بسياسة عدم التدخل في شؤون أشقائها الداخلية، وأوضح البيان محأولات المملكة في نطاق جامعة الدول العربية تجنيب لبنان المأساة التي حلت به، وأن المملكة حريصة على وحدة لبنان شعبا وأرضا، وإذا كانت الأوضاع الداخلية في لبنان كما يراها شعب لبنان في حاجة إلى إصلاح فإنه يهم المملكة العربية السعودية أن يتم ذلك بروح الأخوة وفي ظل وحدة لبنان بعيدا عن الاقتتال بين الإخوة، وبعيدا عن أية تدخلات من الغير[3].

1- الحضرمي، البعد الاقتصادي، دار الفتح للنشر والتوزيع ، ط1، /2002م ،عمان، ص158-159.

2- المنصور، السياسة الخارجية السعودية، ص94.

3- اليمامه، 5 ديسمبر، 1975م.

كذلك تحدث صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء إلى صحيفة (الأنوار) اللبنانية، فأكد سموه أن المملكة حريصة على أمن لبنان، وقال سموه:" وإنني كمسؤول في الأراضي المقدسة، وكعربي في مركز المسؤولية أعلن أننا لن نقبل التعامل إلا مع لبنان العربي كما عرفناه..

وردا على سؤال حول التضأمن العربي في واقعه الحالي قال سموه: (لقد حأولنا دائما من جانبنا بتوجيه الملك خالد رأب الصدع معتمدين بالدرجة الأولى على حسن علاقاتنا مع جميع الأطراف، ورفضنا أن نكون فريقا في أي نزاع عربي، ونحن عندما ندعم أي طرف عربي فإنما ندعمه لمواجهة إسرائيل والصهيونية). فأكد سموه المواقف المعلنة للمملكة العربية السعودية التي تنبع من الصالح العام للوطن والأمة والعالم[1].

- **موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان عام 1976م.**

في شباط عام 1976م ايدت المملكة العربية السعودية " الوثيقة الدستورية " التي اعلنها رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية انذاك للمصالحة الوطنية وبمباركة سورية [2].

ويمكن القول بان اهم ما يميز هذا العام من مواقف للمملكة العربية السعودية هو الجهود الدبلوماسية السعودية بعقد مؤتمر القمة السداسي في الرياض والذي جاء على النحو التالي:

خلال الفترة من 16 إلى 18 أكتوبر 1976 وبمبادرة سعودية_ كويتية، انعقد مؤتمر قمة سداسي في الرياض، شارك فيه زعماء المملكة العربية السعودية ومصر وسورية والكويت ولبنان، بالاضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وكان الهدف المباشر للمؤتمر معالجة احداث القتال الجارية في لبنان بين اللبنانيين أنفسهم وبين بعض اللبنانيين والفلسطينيين، لكن معالجة هذه الأحداث في لبنان كانت مرتبطة أو محكومة بمعالجة الخلاف الإقليمي العربي بين مصر وسورية الذي نتج

---

[1]- اليمامه، 5 ديسمبر، 1975م

[2]- يونس، عماد، 1973م، سلسلة الوثائق الاساسية للازمة اللبنانية / ج2، ص172-173.

عن توقيع مصر لاتفاقية سيناء الثانية مع إسرائيل في سبتمبر 1975، وتكمن أسباب هذا الخلاف الإقليمي العربي بعدم وجود استراتيجية عربية موحدة وواضحة الخطوات لكيفية التعامل مع إسرائيل لإزالة آثار عدوان 1967م[1].

ومن خلال ذلك كان على الوساطة السعودية في تلك الفترة أن تعمل على مستويين إقليمي عربي وداخلي لبناني. فعلى المستوى الإقليمي، تمكنت المملكة في يونيو 1976، من عقد لقاء تمهيدي للمصالحة بين سورية ومصر (على مستوى رئيسي الوزراء وبمشاركة وزيري خارجية المملكة العربية السعودية ودولة الكويت)، والذي جرى الاتفاق فيه على ورقة عمل تتضمن مجموعة من المبادئ تهدف إلى عودة التضأمن بين سورية ومصر، وضمان استمراره، كما تم الاتفاق على عقد لقاء قمة بين الراحلين السادات والأسد، وتمت المصالحة المصرية – السورية[2] في اجتماع القمة السداسي الذي عقد في الرياض في اكتوبر 1976. وقد مهدت إزالة الخلاف السوري _ المصري في قمة الرياض لعقد القمة العربية الثأمنة في القاهرة في 26 أكتوبر 1976.

يتضح مما سبق ان المملكة العربية السعودية وبجهود الامير فهد بن عبد العزيز ومن خلال القمة استطاعت حل الخلاف القائم بين سوريا ومصر. ومن هذا المنطلق قال عنه الياس سركيس[3]: " انه المهندس الحقيقي في مصالحة مصر وسورية (1976-1977م) من خلال تحرك مكوكي بين السادات والاسد ".

وكذلك وصف السياسي اللبناني كريم بقرادوني شخصية الامير فهد بن عبدالعزيز وسيرته في الادارة والحكم على الشكل الاتي:" يمتاز الامير بخبرة سياسية واسعة، فقد قام باكراً جداً بمهمات عديدة وصعبة في الخارج، حيث نسج علاقات متينة، وتولى منذ فجر شبابه وزارة التربية، فوزارة الداخلية، واشرف على

---

[1]- الغادري، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، ص95.

[2]- الحضرمي، البعد الاقتصادي، ص159

[3]- بقرادوني، السلام المفقود: عهد الياس سركيس 1976-1982م، ص66.

المناصب الرئيسية الفاعلة في انماء البلاد، وهو طموح وعملي، يسافر كثيراً، ويوجه السعودية بروح واقعية وحيوية " [1].

اما على مستوى الأحداث الجارية في لبنان، فقد قررت قمة الرياض، وقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال في كل الأراضي اللبنانية اعتبارا من 21 أكتوبر، وتشكيل قوات ردع عربية في حدود 30 ألف رجل، تعمل داخل لبنان وتحت امرة رئيس الجمهورية لفرض الالتزام بوقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة والإشراف على انسحاب وعودة المسلحين إلى المواقع التي كانوا فيها قبل 13 ابريل 1975، ومتابعة جمع الأسلحة الثقيلة، ومساعدة السلطة اللبنانية على تسلم وحماية المرافق والمؤسسات العامة، كما قررت القمة تنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه، والذي ينظم علاقة المقاومة الفلسطينية بالدولة اللبنانية، وتشكيل لجنة تضم ممثلين من السعودية والكويت ومصر وسورية تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبناني بهدف تطبيق بنود اتفاق القاهرة[2]. وقد أعلنت هذه القمة رفض تقسيم لبنان والمحافظة على وحدة أراضيه وسيادته الوطنية.

ومن الواضح أن نتائج قمة الرياض احتوت على خطة واضحة لإنهاء الحرب اللبنانية، تتكون من قرارات متعددة كانت بمثابة الحل السليم لتهدئة الاوضاع بين الاطراف المتنازعة على ارض لبنان. فجاءت قرارات القمة واضحة ومبسطة ومرضية لجميع الاطراف. ناهيك على ان القمة أدت ولفترة محدودة إلى رأب الصدع الذي أصاب تكتل أكتوبر واستقرار الوضع الإقليمي العربي والداخلي اللبناني، لذا اعتبر كاتب اميركي (ان قمة الرياض كانت انتصاراً عظيماً للسعودية، كانت محصلة ثمانية عشر شهرا من الجهود الديبلوماسية السعودية، القتال في لبنان انتهى ومحور سعودي _ مصري _ سوري تشكل[3].

ولم يتوقف الموقف السعودي عند هذا الحد بل قام الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية بجهود مضنية لاحتواء الأزمة ، كذلك قام الأمير

---

[1]- بقرادوني، السلام المفقود: عهد الياس سركيس 1976-1982م، ص67-68.

[2]- جريدة الشرق الاوسط، العدد 8395، 22 نوفمبر 2001م.

[3]- الساحلي، يوسف علي، 2009م، مجلة المسلح، 4 ديسمبر

بندر بن سلطان بدور نشط لوقف إطلاق النار، وتابع الملك خالد مهمة وزير الخارجية ومبعوثه وساندهما بالاتصال الشخصي لتحقيق الخطوة الأولى الضرورية للحل بحيث أمكن التوصل إلى وقف إطلاق النار والاتفاق على مؤتمر وطني للحوار يضم القوة اللبنانية المتصارعة والمختلفة والفاعلة على مسرح الإحداث[1].

كذلك في عام 1976م، وبناء على توجيهات الملك خالد بن عبد العزيز، قرر مجلس الوزراء السعودي تقديم مساعدات غذائية وطبية عاجلة إلى المتضررين في لبنان على أثر الحصار الذي فرض على عشرات الألوف في مخيمات اللاجئين هناك[2].

ناهيك عن الدور الذي قام به سمو الأمير فهد من خلال أعرابه عن أسفه لما يجري في لبنان، وأعلانه أن المملكة لم تتأخر عن القيام بواجباتها، وقد قدمت المملكة عشرة ملايين دولار للبنان حتى لا يقال: إنها لا ترد طلبا. وهي على استعداد لأن تقوم منفردة أو مع أي مجموعة دولية بالواجب القومي تجاه لبنان[3].

كذلك أعربت المملكة عن عدم ارتياحها لتردي الأوضاع في لبنان الشقيق، ونبهت إلى فداحة المخاطر التي سيجر إليها الصراع القائم على أرض الوطن العزيز. وأوضحت بأن ما يدور في الخفاء من مؤامرات تكاد تطوق استقلال لبنان، حرية بأن تستثير همم المخلصين من أبناء لبنان وأشقائه للعمل المتكاثف؛ حماية لأراضيه وتأمينا لسلامته، كما نوهت بخطورة المحأولات الرامية إلى تطويق العمل الفدائي، وتفجيره، مع وضد السلطة اللبنانية لخدمة أغراض صهيونية وطامعة. وجاء ذلك من خلال بيان اصدرة مجلس الوزراء السعودي بعد موافقة الملك خالد بن عبد العزيز علية والذي جاء فيه:

" تراقب حكومة جلالة الملك خالد باهتمام وقلق بالغين انطلاقا من مبادئها الإسلامية وقيمها العربية تردي الأوضاع في لبنان إلى الأسوأ، ودخوله مرحلة جديدة من التحديات للقيم الإنسانية بتطويق مخيمات اللاجئين، تراقبها بقلق بالغ

---

[1]- الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص96-97.

[2]- مجلة الدعوة، 20 يناير 1976م.

[3]- مجلة اليمامة، العدد 216، 23 يوليو 1976م.

مدركة ولافتة الانتباه إلى خطورة اللامسؤولية التي تتسم بها هذه التصرفات. وقد أيدت المملكة العربية السعودية بقوة الجهود العربية التي رحبت بها الجهات اللبنانية المسؤولة في حينها للمحافظة على وحدة لبنان وعروبته وسلامة أراضيه، والمحافظة على كرامته وحقوق جميع أهله ومواطنيه، وإذ تؤكد المملكة هذا الموقف بحافز من حرصها على سلامة لبنان والمنطقة العربية لتهيب بالمسؤولين اللبنانيين أن يقدروا خطورة ما تقود إليه هذه الأوضاع منطقتنا العربية بأسرها وتحمل العناصر التي لا تريد الوئام مسؤولية النتائج السيئة التي يؤدي إليها سير الأحداث في اتجاهها الحالي، كما تؤيد المملكة كل جهد ومسعى يجري لإعادة الأمن والسلام والعدالة لجميع الفئات والإخوة في الوطن اللبناني"[1].

كذلك تحدث جلالة الملك خالد بن عبد العزيز إلى صحيفة أخبار الخليج التي تصدر في البحرين عن الوضع القائم في لبنان فقال: " أن ما يجري في لبنان لا يمكن أن يقره أحد، وإننا دوما نناشد الإخوه في لبنان بوقف هذا النزيف الدموي الذي يتألم من استمراره كل عربي، وإن ما يجري في الساحة اللبنانية تقع مسؤوليته على اللبنانيين أنفسهم[2].

وفي نفس هذا العام ادلى جلالة الملك خالد بن عبد العزيز بحديث الى صحيفة القبس الكويتية حذر فيه جلالته من أن يخرج الأمر من أيدي الزعماء اللبنانيين فتكون النتيجة وبالا محققا على الأمة العربية وعلى العالم أجمع[3].

ويتضح من هذا التحذير الذي يصدر من جلالته عن إدراك كامل لما يمكن أن يصل إليه لبنان من تدهور في الأوضاع، وسوء في الأحوال ما لم يلتق أبناؤه الممثلون في قياداتهم المختلفة حول الرغبة في إبقاء لبنان بلدا موحدا ووطنا لأبنائه جميعا مهما كانت طوائفهم وتعددت مذاهبهم. وسيكون أمام هؤلاء الزعماء فرصة ليثبتوا للعالم أنهم ما زالوا يؤمنون بلبنان من خلال اتفاقهم على انتخاب رئيس جديد

---

[1]- مجلة اقرأ، 16 يناير 1976م.

[2]- مجلة اقرأ، 9 ابريل 1976م.

[3]- مجلة اليمامة، 7 مايو 1976م.

للجمهورية يستطيع أن يباشر في إعادة شيء من العافية لبلدهم الذي أنهكته سنة كاملة من الحرب الأهلية الشرسة[1].

وإن انتخاب رئيس الجمهورية ليس بالطبع سوى خطوة أولى على طريق طويل. لكن اتفاق الأحزاب والتيارات المعينة على شخصية معينة وانتخابها بأغلبية كبيرة سيكون بحد ذاته بمثابة تصويت على الإيمان بأن لبنان يجب أن يستعيد الوضع الطبيعي ويسترد ما استنزف من قواه وعافيته[2].

إن من الطبيعي أن تكون لأحزاب تقاتلت شهورا عديدة تطلعات ونظرات مختلفة. لكن من المستحيل أن يصل الاختلاف إلى حد عدم الالتقاء على أمور حيوية مثل ضرورة وقف الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد ووجوب إغلاق الباب في وجه الطامعين والمتآمرين من الخارج.

ومن المؤكد أن المجابهة العسكرية التي طال أمدها قد أتاحت لكل طرف أن يتبين مواقع الطرف الآخر ويدرك المصالح الحيوية التي لن يرضى بالتنازل عليها. كما أثبتت هذه المجابهة أن من المستحيل لأي جانب أن يقضي على الجانب الآخر[3].

ويفترض في هذين الاستنتاجين أن يكونا كافيين لإقناع الجميع بأن قدر لبنان هو أن يكون وطنا تتعايش فيه الطوائف والمذاهب المختلفة وأن يتم إصلاح أية أوضاع مطلوب إصلاحها بوسائل الحوار والتفاهم بين أبناء الوطن الواحد.

وأي أسلوب غير ذلك سيكون إفساحا للمجال أمام القوى الخارجية لكي تمارس لعباتها التي لا يدخل ضمن إطارها في أية مرحلة من المراحل أخذ مصلحة اللبنانيين أو سلامة لبنان بعين الاعتبار.

وتقديرا لجهود الملك خالد المكثفة وما نتج عنها من تقريب وجهات النظر والتوصل إلى حل الأزمة بين اللبنانيين والفلسطينيين بعث الرئيس اللبناني " بيير الجميل " في رسالة للملك خالد قائلا: (ثقوا أن شعب لبنان لن ينسى أبدا ما زرعته

---

[1]- ام القرى، العدد 2791 تاريخ 1979/10/5، الاهرام، تاريخ 1979/9/30.

[2]- مجلة المنهل، سنه 47، المجلد 42 مايو 1981 ص449.

2- ام القرى، سنة 55، عدد 2724، 1978/5/12

يداكم من بذور الخير في أرضه الطيبة)، ورد عليه الملك خالد قائلا: (ما قمنا به نحو لبنان يقتضيه الواجب)[1].

كذلك صرح الأمير عبدالله بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ردا على سؤال لمندوب وكالة الأنباء السعودية حول أحداث لبنان بأن ما يحدث الآن في لبنان أمر يأسف له كل عربي مسلم وكل رجل سلام في هذا العالم، وتساءل سموه قائلا[2]: لمصلحة من يقتل الأخ أخاه ويدمر بيته ويزعزع استقراره ؟ وينشر الشقاء في ربوع بلد كان أمنا مطمئنا تلتقي على صعيده قلوب الأمة العربية ويجد فيه مجالا واسعا للتعارف الأخوي كما تجد فيه تجربة فريدة لممارسة الحرية والديمقراطية والتعايش السلمي بين جميع العقائد والمذاهب المتباينة، وناشد سموه الشعب اللبناني في أن يتقي الله في نفسه وفي مصيره ومستقبل أجياله، كما ناشد الأمة العربية أن تساعد الشعب البائس على الخلاص من محنته وأن تنطلق في مساعدتها من أمثل الأخلاق لأن لبنان اليوم يحترق ويكتوي بنار الفتنة، وتركه يعاني التمزق ويفترس ذاته ويقسو على هذه الذات ويعاقبها في سخط وغضب - خطيئة كبرى وغفلة ضمير وهروب من الواجب، واختتم سموه تصريحه قائلا: أسأل الله أن يقي هذه الأمة من عثرات النفس وشطحات الغرور وعواصف الأهواء [3].

ناهيك عن ان الديوان الملكي السعودي قد ناشد قادة الدول العربية بضرورة الاسراع الى عقد اجتماع وعلى اي مستوى يكون للاسراع في وقف الاحداث الداميه في لبنان، وكان ذلك من خلال البيان التالي: " إن المملكة العربية السعودية لتناشد قادة الأمة العربية إلى التنادي لعقد اجتماع، على أي مستوى، بغية إيقاف نزيف الدماء العربية المراقة على أرض لبنان قبل أن تتصعد الأحقاد وتتأصل في نفوس

---

[1]- جريدة الرياض، السنة 12، العدد 3500، 1976/12/8م.

[2]- مجلة اليمامه، 2 ابريل 1976م.

[3]- مجلة اليمامه، 2 ابريل 1976م

أبناء الأمة العربية تاركة للعدو الصهيوني تنفيذ مخططاته بيسر وأمان سائلين المولى العلي القدير أن يرزقنا التوفيق والسداد، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا[1].

وقد أبدت الدوائر الدبلوماسية العربية في الدول العربية اهتمامها الكبير ببيان الديوان الملكي السعودي التي ترى فيه أملا جديدا لوقف المذبحة التي تتم في لبنان. وتقول هذه الدوائر أن المملكة العربية السعودية التي تمثل بيت العرب هي أقدر الدول على القيام بعمل فعال في الأزمة اللبنانية التي مزقت وحدة الصف العربي،ونالت من تضأمنهم.

- **موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان عام 1977م.**

في هذا العام قدمت المملكة العربية السعودية منحة مالية بقيمة خمسون مليون ليرة لبنانية، تبرعت بها المملكة لدعم الخطة الاجتماعية المتعلقة بغوث المهجرين والمتضجرين.

وجاء هذا التبرع عن طريق تسليم السفير السعودي علي الشاعر في لبنان الى رئيس الوزراء اللبناني سليم الحصن بشيك بهذا المبلغ 2.

ناهيك عن اسهام المملكة في تقديم كثير من المعونات المادية والمعنوية، وواكبت مسيرة السلام بكل عناية ودقة، سواء من خلال اتصالات المسؤولين في المملكة بأشقائهم في الدول العربية، أو من خلال عضوية المملكة في اللجنة الرباعية، وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر ما قدمته المملكة العربية السعودية للبنان الشقيق من دفعات متتالية على مستوى الدولة ابتداء من خمسة ملايين دولار ومرورا بخمسين مليون ليرة إثر ذلك، ثم احد عشرة مليون ليرة للمقاصد الخيرية، تلى ذلك الإعانات العينية التي تمثلت فيما يقارب عشرون ألف طرد وزعتها سفارة المملكة العربية السعودية على جميع اللبنانيين سواء بسواء[3].

كذلك إسهام المملكة في إعادة تعمير عدد من المساجد ودعم كثير من المؤسسات الخيرية الإسلامية التي مسها الضرر خلال الحوادث، وجميعها قد

---

[1]- الحمودي، الدبلوماسية والمراسم السعودية،1006-1007.

[2]- مجلة الدعوة، 22 مارس 1977 م.

[3]- وزارة الاعلام، رحلة الخير، ص37-38.

استعادت نشاطها ومارست رسالتها، ولا يفوتني أن أشير أيضا إلى ما قدمه جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز شخصيا لبعض المستشفيات الخيرية وعشرات الأسر الإسلامية التي تضررت، أما بالنسبة لصندوق الإعمار فالمملكة قد أبدت استعدادها للإسهام في هذا الصندوق من خلال خطة عربية مشتركة يسهم فيها جميع الأشقاء العرب كل على قدر طاقته.

وخلال هذا العام صدر بيان مشترك سعودي – فرنسي[1] أعرب فيه الجانبان عن سرورهما لعودة الهدوء إلى لبنان نتيجة لمقررات مؤتمري الرياض والقاهرة. وأوضح الجانبان اتفاقهما على ضرورة احترام سيادة لبنان ووحدة شعبه وأرضه، كما عبرا عن تقديرهما للجهود المبذولة في سبيل المصالحة الوطنية وإعادة بناء الدولة وتعمير لبنان تحت قيادة فخامة الرئيس إلياس سركيس. كذلك اكد الجانبان على ضرورة احترام سيادة ووحدة لبنان[2].

- **موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان عام 1978م:**

لقد دفع تفاقم الاوضاع في لبنان، في اعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1978م (عملية الليطاني)، وتعطيل اتفاقية القاهرة ومقررات شتورا [3]،واندلاع القتال بين الجبهة اللبنانية وسورية، واعلان الرئيس سركيس عن عزمه على الاستقالة، كل ذلك دفع بالمملكة العربية السعودية لان تفعل وساطتها في سبتمبر عام 1978م وتتوجها بوقف جديد لاطلاق النار بين سورية والجبهة اللبنانية، بعدما تلكا الإسرائيليون عن نجدة بشير الجميل.

وفي التاسع من اكتوبر من هذا العام، استقبلت الرياض الياس سركيس، رئيس الجمهورية اللبنانية (1976-1982م)، من اجل وضع حداً للعنف، هذا وقد صرح الرئيس اللبناني قبل ان يغادر بيروت متوجهاً الى المملكة العربية السعودية

---

[1] الحمودي، الدبلوماسية، ص1032 ؛ اقراء، 28- يناير -1977م

[2] - اقراء، 28- يناير -1977م

[3] - قضى اتفاق القاهرة عام 1969م بحصول المقاومة الفلسطينية على حرية القيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل من جنوب لبنان. اما مقررات شتورا في يوليو 1977م، فكان الهدف منها تجميد العمليات العسكرية الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية.

بالقول[1]: " الكل يعلم الاهتمام الذي ابدته المملكة العربية السعودية لما حصل في لبنان والذي ادى الى انعقاد مؤتمر الرياض. فكانت مناسبة لان نقوم مع سمو ولي العهد فهد ما اسفرت عنه مقررات الرياض على صعيد التنفيذ، وان نتشاور في ما ينبغي ان يتخذ ضمن الاطار العربي من اجراءات سريعة تهدف أولاً الى وضع حد للتدهور الأمني في لبنان، ومعالجة المشكلات التي نعانيها والتي ادت الى تفاقم الامور وانفجارها".

كذلك كان الملك خالد بن عبدالعزيز قد أدرك أن استمرار اضطرام نار الحرب المشتعلة في ربوع لبنان الشقيق، يفضي إلى خطر انتشارها وامتدادها إلى كثير من أنحاء العالم، فجرد سيف عزيمته لإطفاء هذا اللهيب المشؤوم. فقام بمبادرته العظيمة ألا وهي الدعوة إلى " عقد مؤتمر السلام " في الرياض. وقد استجاب له زعماء العرب المعنيون، وهكذا قرر المؤتمر السلمي بإجماع، قراراته السلمية البناءة وبادرت الأطراف المعنية بالاستجابة المخلصة لتنفيذها بحذافيرها، فكان من جراء هذه الازدواجية الإيجابية الميمونة السريعة بين كل من " التقرير" و" التنفيذ" انطفاء اللهب المشتعل وعودة طائر السلام مرفرفا على ربوع لبنان الشقيق من جديد[2].

وعندما قامت إسرائيل عام 1978م باحتلال جنوب لبنان وانتهاك الحقوق والسيادة اللبنانية وقف الملك خالد في وجه هذا الاحتلال بكل صلابة وأصدر الديوان الملكي بيانا باستنكار العدوان وضرورة احترام القوانين الدولية، وطالب الملك خالد الرئيس الأمريكي " كارتر " وقف العدوان الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية واحترام سيادة الدول على أراضيها، وواصل الملك خالد مساعيه الحميدة فبعث ببرقيتين للرئيس اللبناني " سركيس " و " ياسر عرفات " رئيس المنظمة التحرير

---

[1]- خويري، حوادث لبنان 977-1978م،ج6، يونيو 1978م، ص513-514.

[2]- الانصاري، عبد القدوس، 1978م، اختيار جلالة الملك خالد من الشخصيات العالمية، مجلة المنهل، 1 سبتمبر.

الفلسطينية بتأييد المملكة العربية السعودية الكامل لهما واستنكار العدوان الإسرائيلي الغاشم على الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية[1].

كذلك عقد مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية اجتماعا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء، وقد استعرض المجلس الوضع في لبنان، وصرح معالي وزير الإعلام الدكتور محمد عبده يماني بأن المجلس قد أعرب عن قلقه الشديد إزاء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان والتي ذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء، كما أعرب المجلس عن استنكاره الشديد لما حدث من احتلال جديد في جنوب لبنان [2].

ومن جهتها: ناشدت الحكمة السعودية جميع اللبنانيين ان يتحلوا بضبط النفس، وان يعملوا على كل ما من شأنه حماية المصالح اللبنانية والسير بالبلاد نحو الهدوء في هذه الفترة الدقيقة كي يتفرغوا لاعادة بناء وطنهم[3].

ناهيك على ان الرياض اكدت عقب لقاء القمة اللبنانية – السعودية على انها ستسهم كعادتها بكل ما تستطيعه من مساعدة ودعم لتحقيق الغايات المنشودة لما فيه خير لبنان الشقيق.وكذلك اكدت اقتناعها ان الحلول السلمية يجب ان تكون نابعة من لبنان، ومن ارادة اللبنانيين انفسهم على اختلاف طوائفهم [4].وذكرت صحيفة القبس ان المملكة العربية السعودية قد تعاطفت مع مطالب لبنان باعادة تشكيل قوات الردع العربية وتنظيمها [5].

اسفرت الاتصالات اللبنانية – السورية، واللبنانية – السعودية التي قام بها الرئيس اللبناني عن عقد مؤتمر بيت الدين في الخامس عشر من اكتوبر عام 1978م، والذي استمر حتى السابع عشر منه. وقد مارست المملكة العربية السعودية دوراً حاسماً في المؤتمر، وتمثلت بوزير خارجيتها الامير سعود الفيصل،

---

[1]- ام القرى،السنة 55، العدد 2717، 1978/3/24م.

[2]- مجلة اليمامه، 24 مارس 1978م.

[3]- خويري، حوادث لبنان 977-1978م، ص514.

[4]- جريدة القبس، 1978م، تعاطف سعودي مع سركيس، تاريخ 16 اكتوبر.

[5]- جريدة القبس، 16 اكتوبر، 1978م.

وعبدالرحمن المنصوري، وكيل وزارة الخارجية، واسماعيل الشوري، احد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية.كما نشطت المملكة العربية السعودية بدورها خارج قاعات المؤتمر ايضاً، وخصوصا اتصالات وزير خارجيتها الامير سعود الفيصل بالشخصيات السياسية والحزبية اللبنانية، ومنها كامل الاسعد، وعبدالله اليافي، وصائب سلام، وتقي الدين الصلح، ورشيد الصلح، ووليد جنبلاط. وفي ختام الجلسات، تشكلت لجنة ثلاثية من السعودية والكويت وسورية لمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر بيت الدين، وفي مقدمتها التاكيد على وحدة لبنان واستقلالة وسلامة اراضيه، وانهاء المظاهر المسلحة، وتطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة، واعادة بناء الجيش اللبناني على اسس وطنيه، واجراء اصلاحات للوصول الى وفاق وطني[1].

- **موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان عام 1979م:**

بين مؤتمري بيت الدين ومؤتمر القمة العربية في تونس خلال الفترة من 20-21 نوفمبر 1979م، حصرت المملكة العربية سياستها تجاه لبنان في تنفيذ مقررات مؤتمر بيت الدين، وفي مقدمتها اعادة بناء الجيش اللبناني على اسس وطنية، وبسط السلطة اللبنانية سيادتها على المنطقة الحدودية في جنوب لبنان[2]، وتحقيق المصالحة بين ابناء البلد الواحد.

وفي هذا السياق، استنكرت المملكة العربية السعودية اعلان سعد حداد دولة لبنان الحر، ووصفت ذلك على انه مؤامرة صهيونية خطيرة على لبنان[3].

وعلى الرغم من مساعي المملكة العربية السعودية ومواقفها، الا ان شيئا كثيراً لم يتحقق في مجال وساطتها على الساحة اللبنانية منذ قمة الرياض، وذلك بسبب شدة التناقضات على الساحة اللبنانية، وما افرزته معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية على الاوضاع الداخلية في لبنان من جهة (عودة التحالف بين الجبهة اللبنانية واسرائيل من ناحية، وبين سورية ومنظمة التحرير من ناحية اخرى)،

---

[1]- عطا الله، نزعات الداخل وحروب الخارج، ص516-518.

[2]- خويري، حوادث لبنان 977-1978م، ص261-262

[3]- خويري، حوادث لبنان 977-1978م،ص340.

وعلى العلاقات العربية – العربية من جهة اخرى، فضلاً عن الصراع السوري – الإسرائيلي على لبنان والاعتداءات الإسرائيلية على جنوبه.

لقد تسبب تدهور الاوضاع في لبنان في عام 1979م، وتزأمنه مع التطورات الاقليمية التي شهدتها الساحة العربية، بقلق لدى القيادة السعودية.

وفي تصريح لولي العهد السعودي الامير فهد بن عبد العزيز في دمشق في السابع من اغسطس 1979م حول ما وصلت اليه الحالة اللبنانية، قال: " اننا نتالم دائماً لما حدث في لبنان، ونقدر الخطر المحدق بت جراء هذه الاحداث الدامية التي تقع على ارضه. وانه ليعز علينا هذا بقدر ما نكن للبنان من حب، ويعلم الاخوة في لبنان ان المملكة العربية السعودية لم تكن قط في معزل عن واجبها حيال لبنان، وانها تمد يدها اليه دائما يد الاخاء والوفاء، وقد عملت وتعمل دائما كل ما يسعه جهدها لنجدته وتوحيد الكلمة بين قادته وزعمائه ىليكونوا جبهة واحدة ازاء تلك الاحداث الخطيرة التي تهدم من كيانه وتضعضع وحدته".

وعلاوة على ذلك، اعلنت المملكة العربية السعودية انها مع اي عمل مشترك عربي- اسلامي لمساعدة لبنان في الدفاع عن ارضه، وانها لا تريد ان تحتكر ادوار الاخرين. ودعت المملكة كذلك الولايات المتحدة والدول الاوروبية الى ممارسة نفوذها لوقف الأعمال الاجرامية الإسرائيلية في لبنان[1].

من هنا، تجاوبت المملكة العربية السعودية مع دعوة الرئيس سركيس لعقد مؤتمر قمة عربية سريع لبحث مسألة جنوب لبنان، نظرا الى ان مسالة الجنوب هي قضية الامة العربية.[2]

وقبل ان تعطي الرياض موافقتها النهائية على القمة، تقدمت في نوفمبر عام 1979م بمذكرة الى الحكومة اللبنانية تستفسر حول موقفها من كامب ديفيد، وتوقعاتها حول تطور علاقاتها بالفلسطينيين، وكذلك دور الجبهة اللبنانية في طلب عقد القمة العربية.

---

[1]- خويري، حوادث لبنان 1979م، لبنان تحت الاحتلال، ص282.

[2]- خويري، حوادث لبنان 1979م، لبنان تحت الاحتلال، ص427-428.

يتضح مما سبق، ان المملكة العربية السعودية كانت تحرص كل الحرص قبل ان تتخذ اي قرار يتعلق بلبنان، وذلك لحرصها الشديد على السعي في حل الازمة التي يمر بها. ومن وجهة نظري ان سبب هذا الاستفسار ياتي من خشية المملكة العربية السعودية من تداعيات كامب ديفيد ونتائجه على الساحة اللبنانية. ناهيك على ان موقف السعودية من كامب ديفيد ادى الى حصول ان اصح القول تشنج في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية التي كانت راعية لكامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية[1].

وبعدما تاكدت الرياض ان لبنان لا يسعى الى الانضمام الى كامب ديفيد، ولا الى مواجهة مع الفلسطينيين، وانه لا يذهب الى القمة لتمثيل المتطرفين المسيحيين (الجبهه اللبنانية)، اعطت بعد ذلك الضوء الاخضر للقمة العربية في تونس[2].

وكذلك أكدت المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية تمسكهما الكامل بقرارات قمة بغداد الخاصة بالحقوق العربية العادلة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة. وأدان الجانبان في بيان مشترك صدر بمناسبة زيارة المقدم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية للمملكة العربية السعودية بشدة السياسة الصهيونية التوسعية والعدوان الإسرائيلي المتكرر على جنوب لبنان 3.

ولم يقف هذا البيان عند هذا الحد بل ناشد الأمة العربية والإسلامية بضرورة التمسك بالتضأمن العربي للتصدي للمخططات العدوانية، وطالب بالوقوف إلى جانب المقاومة الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وتأييد الشرعية في لبنان ممثلة في الرئيس إلياس سركيس وحكومته الوطنية.

ناهيك عن تحمل المملكة سداد جميع النفقات المترتبة على الخزينة اللبنانية لشركات البترول، والتي قدرت هذه النفقات بحوالي 120 مليون دولار. وتسعة

---

[1]- سلامه، غسان، 1980، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م. دراسة في العلاقـــات الدولية، بيروت، ص253-254.

[2]- جريدة النهار، تاريخ 17 كانون الأول 1979م.

[3]- اليمامة، 19 مايو 1979م.

ملايين دولار من المملكة لقوات الردع وذلك كدفعة من حصة المملكة في مساهمتها المالية بنفقات قوات الردع العربية[1].

- **موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان عام 1980م-1981م:**

جرت مباحثات على ارض الطائف بين السيد شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني مع جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، ونوه دولة السيد الوزان بدعم المملكة للبنان، ووصف الدور السعودي تجاه القضية اللبنانية بأنه دور صادق ونبيل يتحسس المأساة اللبنانية ويساعد على التخفيف منها، كما أكد على أهمية دور المملكة في لجنة المتابعة العربية وقال بأنه دور مفيد يتسم بالموضوعية والأهداف الطيبة.

وقال:" لقد شعرت بالجو الأخوي الحميم خلال اجتماعاتي بالمسؤولين السعوديين ولمست الشعور الصادق من كافة المسؤولين الذين تحسسوا المأساة اللبنانية"[2].

على كل حال، كان عام 981م امتحانا جديداً للدبلوماسية السعودية ولثوابتها تجاه لبنان. فجاءت ازمة زحلة بين سورية والقوات اللبنانية في ابريل 1981م بعد محأولات وحدات الجبهة اللبنانية السيطرة على المدينة وخلق تواصل بين مواقعها شمالي بيروت وقوات سعد حداد في الجنوب عبر منطقة جزين، الامر الذي كان يهدد الأمن القومي السوري، في ضوء التنسيق بين اسرائيل والجبهة اللبنانية. وقد انفجر الوضع في مطلع نيسان 1981م، حين هاجمت قوات الجبهة اللبنانية وحدة سورية على جسر نهر البردوني، فرد السوريون بقصف زحلة ومحاصرتها والانتشار حولها على التلال المحيطة وصولا الى قمة جبل صنين[3].

3- الظاهري: مسيرة القوات المسلحة ص43 ؛ السلوم، يوسف ابراهيم، 1999م، الدور السعودي في الدفاع عن القضايا العربية والمحافظة على الأمن والسلام في البلاد العربية،مجلة اهلا وسهلا العدد 2 سنه 23 فبراير ص25.

[2]- اليمامة، العدد 219، 21 اغسطس 1981 م.

3- ازمة الصواريخ السورية: الحرب التي قد تقع. الفكر الاستراتيجي العربي، 1981م، ص421-422. ابو حبيب، عبدالله، 1991م، الضوء الاصفر، ط3، بيروت، ص15.

من هنا، جاءت هذه الازمة لتثبت الموقف السعودي في الازمة اللبنانية، وتلتها ازمة الصواريخ بين سورية واسرائيل[1]. وقد وضعت الازمتان ولي العهد السعودي الامير فهد ومبادرته من اجل السلام في الشرق الاوسط لعام 1981م في صدارة الاحداث الدولية.

فحين حدثت ازمة زحلة، ناشد البطريرك الماروني مار انطونيوس بطرس خريش الملك خالد بن عبد العزيز في الثالث من ابريل 1981م التدخل لوقف القتال انطلاقاً من اصالة عربية انسانية عرف بها، ولما له من تقدير واحترام لدى فرقاء النزاع اللبنانيين. فعقد مجلس الوزراء السعودي جلسة برئاسة ولي العهد الامير فهد ناقش فيه الوضع اللبناني. وفي 18 ابريل، رد العاهل السعودي على البطريرك الماروني مشيرا الى الجهود المكثفة التي تقوم بها بلاده من اجل وأد الفتنه وايجاد تسوية سلمية للصراع اللبناني، وعودة الحياة الرغيدة الى لبنان الشقيق. ناهيك عن تنشيط المملكة العربية السعودية لأعمال اللجنة العربية المخولة بالملف اللبناني، والتي عقدت اجتماعا في جدة في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من يونيو 1981م. وفي هذه المناسبة صرح ولي العهد السعودي الامير فهد بان بلاده تقف في احداث زحلة مع الشرعية اللبنانية وتدعمها. ومن جهة اخرى، قال علي الشاعر، السفير السعودي في لبنان، ان بلاده تصر على وقف لاطلاق النار وانهاء حصار القوات السورية لمدينة زحلة ليكون ذلك مقدمة لتحقيق المصالحة الوطنية[2].

وبالفعل، انتهت ازمة زحلة كما ارادت المملكة العربية السعودية بخروج القوات اللبنانية بسلام وبمواكبة سعودية[3]. وعبر اهالي زحلة عن سرورهم بالموقف السعودي من خلال ارسال برقية شكر الى الحكومة السعودية والاسرة السعودية[4].

---

[1]- خليفه، نبيل، 1991م، لبنان في استراتيجية كيسنجر، جبيل، ص189-196.

[2]- جريدة النهار، تاريخ 26 نيسان 1981م.

[3]- هانف، تيودور، 1993م، لبنان تعيش في زمن الحرب، ترجمة موريس صليبيا، باريس، ص313.

[4]- خويري، انطوان، 1982م، حوادث زحلة 1975-1981م، يونيو ص426.

هذا ومن وجهة نظري، حول تدخل المملكة العربية السعودية لاخراج القوات اللبنانية من زحلة جاء وفقا لمبادىء انسانية بحتة، اذ كانت المملكة العربية السعودية تدرك حجم التعامل بين القوات اللبنانية واسرائيل، هذا التعامل الذي كانت الرياض تسعى وتصر على قطعه بوصفه مطلبا سعودياً ولبنانيا وعربياً[1].

ومن خلال ذلك، نرى ان تحرك المملكة العربية السعودية خلال عام 1981م صار في اتجاهين، شكل لبنان قاسماً مشتركاً لهما:

1. حل أزمة الشرق الاوسط بدءاً بلبنان.
2. دخول الاردن والفلسطينيين وفرقاء عرب اخرين الى عملية السلام بعد الانتخابات الإسرائيلية في يونيو 1981م في تسوية سلمية لازمة المنطقة تشمل لبنان في اخر الامر[2].

اما فيما يتعلق بالمبدىء الأول، وهو حل ازمة الشرق الاوسط بدءاً بلبنان، زار الامير فيصل بن تركي واشنطن في مايو 1981م واجتمع بالرئيس ريغان، وناقش معه المبادرة السعودية. وفيما يتعلق بالشق اللبناني من المبادرة، جرى الاتفاق على اجراء المصالحة بين الجبهة اللبنانية وسورية أولاً، ثم تحقيق مصالحة وطنية بين المسيحيين والمسلمين تقوم على احلال تسوية متوازنة محل الميثاق الوطني لعام 1943م، وتقضي بتقاسم السلطة بين الطائفتين المسيحية والاسلامية بالتساوي. ويعقب ذلك انتشار للقوات السورية واخرى للجيش اللبناني، وسحب الصواريخ السورية من البقاع[3].

وعندما لم يكتب النجاح لهذه المبادرة، بسبب رفض اسرائيل وقرارها في ذلك العام اجتياح لبنان والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الوجود السوري في البلاد، طرحت المملكة العربية السعودية ما سمي في حينه " خطة الامير فهد " التي وضعت حل ازمة الشرق الاوسط في أولوياتها بدلاً من الازمة اللبنانية. اشارة كذلك الى ان المملكة العربية السعودية اتخذت موقفاً سلبياً من مهمة فيليب حبيب،

---

[1]- جريدة النهار، تاريخ 24 اغسطس 1981م.

[2]- الشرق الاوسط، 5 جونيوري، 1981م، ص2.

[3]- جريدة النهار، تاريخ 16 يونيو 1981م.

الموفد الامريكي الى المنطقة لنزع فتيل التوتر بين لبنان واسرائيل، معتبرة ان على واشنطن ان توقف أولا اعتداءات اسرائيل على لبنان وتهديداتها له[1].

وفي اغسطس عام 1981م، تقدم ولي العهد السعودي بمبادرة سلام تبدا بحل ازمة الشرق الاوسط أولا، ثم تنتقل بعد ذلك الى الملف اللبناني.وقد راى السعوديون ان مبادرتهم يمكن ان تحدث اختراقا في اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين ماتتا في مهدهما، ولم تؤديا الى انضمام دول عربية اخرى اليهما[2].

علاوة على ذلك، جاءت المبادرة السعودية في ظروف اقليمية وتعقيدات خطيرة، مما زاد من تعنت اسرائيل ورفضها اية تسوية تعيد للفلسطينيين حقوقهم المشروعة في بلدهم، او اعادة الاراضي العربية المحتلة في حرب عام 1967م الى اصحابها. وتابع السعوديون ازدياد التهديد الإسرائيلي لسورية، وتدخلها في الازمة اللبنانية واعتداءاتها المتكررة على جنوب لبنان[3]. ويضاف الى ذلك توقيع مذكرة التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل[4].

وحول الية خطة الامير فهد للسلام، اعتقد السعوديون، على ما يبدوا، ان حل ازمة الشرق الاوسط (المسالة الفلسطينية والنزاع العربي- الإسرائيلي منذ عام 1967م)، سينعكس ايجابياً على الازمة اللبنانية[5].

احدثت مبادرة ولي العهد السعودي ضجة دولية عند اعلانها، ووجدت بعض الدول الكبرى فيها مفتاحا للحل، كما تبنتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في قمة الرياض، وقررت الطلب من المملكة العربية السعودية ادراجها في جدول

---

[1]- جريدة النهار، تاريخ 16 يونيو 1981م، 1981م.

[2]- كالدرون، جون، 1981م، الشرق الاوسط، 27 نوفمبر، ص9.

[3]- ان لش، 1996م، ادارة ريغان وسياستها نحو فلسطين. فلسطين والسياسة الامريكية، بيروت، ص246- 253

[4]- ياسين، نهلة، 1991م، العلاقات الامريكية – الإسرائيلية 1983-1988م، الفكر العربي، بيروت، ص103

[5]- ابو طالب، حسن، السعودية والصراع العربي – الإسرائيلي 1973-1977م، ص140-145.

أعمال مؤتمر القمة العربية المفرر عقدة في المغرب بهدف بلورة موقف عربي موحد حول القضية الفلسطينية والازمة اللبنانية[1].

اما على الصعيد الإسرائيلي، فاعلنت اسرائيل رداص على سعي المملكة العربية السعودية والعرب الى السلام الدائم في المنطقة، عن رفضها للمبادرة، لانها كانت تثنيها عن مخططاتها تجاه لبنان، وصرح بيغن، رئيس وزراء اسرائيل، ان حكومته " مصممة على اقامة مثلث سلام بينها وبين مصر ولبنان،وعلى انهاء وجود منظمة التحرير في لبنان"[2].

- **موقف المملكة العربية السعودية من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م:**

لقد تكلل عام 1982 بحدثين رئيسيين هما: الاجتياح الإسرائيلي للبنان والوصول الى عاصمته، وكذلك انتقال الحكم في المملكة العربية السعودية الى فهد بن عبد العزيز اثر وفاة المغفور له الملك خالد، وذلك في 13 يونيو، اي بعد اسبوع فقط من بدء الغزو الإسرائيلي للبنان.

ومن هنا، تزأمن تولي الملك فهد حكم المملكة العربية السعودية مع الغزو الإسرائيلي للبنان، وما نتج عنه من تضاعفات اقليمية ودولية. ناهيك عن حقيقة في صدد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ان شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي كان يحقد على السعودية لدورها الداعم والمناصر لمصر وسورية في حرب 1973م. كما كانت هناك نقمة إسرائيلية على المملكة جراء تحركاتها على الساحة اللبنانية لافشال مخططات بلاده في لبنان. وتقديمها الدعم الى لبنان، وكذلك خطتها للسلام في الشرق الاوسط وسياستها في النهوض باقتصادها وتقوية قدرتها الدفاعية[3]. فبعد ان قامت

---

[1]- عبيد، نايف علي، 1996م، مجلس التعاون لدول الخليج: من التعاون الى التكامل، بيروت، ص176.

[2]- خليفة، نبيل، 1993م، الاستراتيجيات السورية والإسرائيلية والاوروبية حيال لبنان، جبيل، ص99.

[3]- لورنس، هنري، 1993م، اللعبة الكبرى: المشرق العربي والاطماع الدولية، ترجمة عبدالحكيم الاربد، بنغازي، ص316-320.

الولايات المتحدة بتسليم طائرات الاواكس الى المملكة العربية السعودية، ابلغ شارون دبلوماسيا امريكياً انه يجب على اسرائيل ان تسقط هذه الطائرات.

وانسجاما مع سياستها السلمية، وضعت المملكة العربية السعودية ثقلها الدولي كله لوقف الغزو وانسحاب القوات المعتدية من لبنان[1]. وكانت تدرك ان دوائر في البيت الابيض الامريكي، وفي مقدمها وزير الخارجية الكسندر هيغ تسعى الى اخراج الفلسطينيين من لبنان على ايدي الإسرائيليين، على ان يعقب ذلك انسحاب الجيشين الإسرائيلي والسوري منه، ما يمكن من تشكيل حكومة قوية في لبنان تضمن مصالح الدول العربية في جنوب لبنان، وان يوظف الانسحاب في حل المسالة اللبنانية وفي انهاء اومة الشرق الاوسط عموماً، وفقا للمصالح الامريكية. واعتقد هيغ ان اجتياح اسرئيل للاراضي اللبنانية يقـــــدم فرصة استراتيجية عظمى لبلاده تسمح لها باعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة[2]، كما كان هيغ يعمل كي يتسلم السلطة في لبنان فريق موال للولايات المتحدة واسرائيل وهو الجبهة اللبنانية بقيادة بشير جميل.

وضع اجتياح اسرائيل للبنان ومحاصرتها عاصمته بيروت صدقية الولايات المتحدة أمام الانظمة العربية الصديقة لها، وخصوصا المملكة العربية السعودية، في مازق حرج، فحث الملك فهد الرئيس ريغان على التدخل لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان وعاصمته بيروت[3]. وقد احرجت الادارة الامريكية، حيث كان هناك ادلة كافية لدى القاهرة والرياض لاتهام واشنطن بالاذعان لاسرائيل في اجتياحها للبنان وتدمير عاصمته، او التواطؤ معها على الاقل.

وردا على تمادي اسرائيل في عدوانها على لبنان ووضوح اهدافه الاستراتيجية، سارعت الدبلوماسية السعودية للضغط على واشنطن لوقف العدوان على لبنان، وخصوصا حين ضرب الجيش الإسرائيلي الحصار على المقاومة الفلسطينية في غربي بيروت. ونتج عن متابعة الوضع في لبنان عن قرب من قبل

---

[1]- سلامه، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م، ص559.

[2]- قاسم، هناء، 1983م، الفكر الاستراتيجي العربي، ص319.

[3]- ابو طالب، السعودية والصراع العربي – الإسرائيلي 1973-1977م، ص277.

الدبلوماسية السعودية، واهمية السعودية بالنسبة الى المصالح الامريكية في الشرق الاوسط، ان وضعت الادارة الامريكية المملكة العربية السعودية في محور سياستها لاحلال السلام في الشرق الاوسط ولبنان من خلال ما عرف ب " خطة ريغان " التي اعلن عنها في الأول من سبتمبر عام 1982م[1]. وفيما يتعلق بالموقف السعودي من هذه الخطة الامريكية، راهنت واشنطن على قدرة المملكة العربية السعودية المالية في التاثير في سورية للانسحاب المتزأمن مع اسرائيل من لبنان. الا ان السعودية لم تجار الولايات المتحدة في هذا المجال.

وعلى الرغم من فشل مشروع ريغان للسلام، واصلت المملكة العربية السعودية دبلوماسيتها تهدئة الاوضاع في لبنان، فيما اخذت اسرائيل تستكمل مخططها في اقامة حكم لبناني تحت اشرافها تهيمن علية الجبهة اللبنانية، وذلك عبر انتخاب بشير الجميل رئيسا للبلاد خلفا للياس سركيس. وكانت اسرائيل تامل ان يؤدي انتخاب الجميل الى عقد معاهدة سلام بينها وبين لبنان، ومن ثم تطبيع العلاقات بينهما. كما كان الامريكيون يؤيدون سرا وصول بشير الجميل الى سدة الرئاسة، لاعتقادهم ان لبنان تحت حكمه سيكون ثاني دولة عربية توقع معاهدة سلام مع اسرائيل.وفي 7 يوليو، صرح بيغن في تل ابيب أمام حشد إسرائيلي يتكون من 250 الف نسمة، ان بلاده ستوقع قبل نهاية عام 1982م على معاهدة سلام مع لبنان[2].

كانت المملكة العربية السعودية تدرك تماما ان تطور الاوضاع في لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي وانهيار الحركة الوطنية اللبنانية، جعلت فرص وصول بشير الجميل الى رئاسة الجمهورية اكثر سهولة. فحاولت ان تعالج هذا الامر انطلاقا من رؤية واقعية لموازين القوى المحلية والاقليمية المستجدة، وكان يهمها في تلك المرحلة الحفاظ على الوجود الفلسطيني في لبنان. فسعت من خلال اللجنة

---

[1]- سالم، ايلي، 1993م، الخيارات الصعبة 1982-1988م: دبلوماسية البحث عن مخـــرج، ترجمة مخايل خوري، ط2، بيروت، ص449.

[2]- كابيلوك، أمنون، 1982م، صبرا واشتيلا، باريس، ص11.

الوزارية العربية السداسية التي ضمتها الى جانب الجزائر والكويت ولبنان وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية للوصول الى اتفاق مع الجميل حول هذا الوجود.

وبتاريخ الحادي والثلاثين من يونيو عام 1982م، وفي اثناء الحصار الإسرائيلي للمقاومة الفلسطينية في بيروت، تلقى بشير الجميل المرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية[1]، دعوة مستعجلة من الامير سعود الفيصل لزيارة الطائف والتشاور مع اللجنة الوزارية العربية السداسية حول مشروع سعودي قبلته اللجنة يتعلق بالوجود الفلسطيني في لبنان.وكان الفلسطينيون المحاصرون في بيروت يرفضون حتى ذلك الحين اخلاء العاصمة اللبنانية ومغادرتها من دون الابقاء على وجود عسكري لهم فيها لحماية المخيمات الفلسطينية، في حين وافق الامريكيون على وجود رمزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وعلى ما يبدو، اعتقد الامريكيون والسعوديون ان مرشح رئاسة الجمهورية بشير الجميل سوف يكون اكثر دبلوماسية وليونه تجاه الفلسطينيين.

وبالفعل، حضر الجميل الى السعودية. متوجها الى قبرص بوساطة طوافه امريكية، وسافرمن هناك الى الطائف على متن طائرة سعودية. اما عن سبب موافقة بشير الذهاب الى الطائف، فمن وجهة نظري ان الجميل كان يعتقد بقدرة المملكة العربية السعودية على التاثير في موقف الزعماء الستة وثنيهم عن معارضته ومقاطعة انتخابه لرئاسة الجمهورية[2].كذلك كان الجميل يريد ان يحافظ على علاقات جيدة مع السعوديين ودول عربية اخرى.كان بحاجة الى التعاون العربي لاسباب سياسية واقتصادية ضرورية للبنان.

وفي الطائف اجتمع بشير مع الامير سعود الفيصل واخرين في اللجنة العربية، وابلغهم رفضه تقديم اي التزام بالنسبة للفلسطينيين. الا ان الامير سعود الفيصل حذر الزعيم اللبناني مما تحيكه اسرائيل للبنان والبلدان العربية من مخططات، وان اسرائيل تسعى لنشر الفوضى في الوطن العربي وتدمير الشخصية الفلسطينية. ووجه الوزير كلامه الى الجميل طالبا منه تفهم الوضع الحرج الذي تمر

---

[1]- بقرادوني، السلام المفقود : عهد الياس شركيس 1976-1982م، ص261-263

[2]- بقرادوني، السلام المفقود : عهد الياس شركيس 1976-1982م، ص262.

فيه لبنان والذي يجد الفلسطينيون انفسهم فيه، وقال له: " نريد ان ننقذ ماء وجه منظمة التحرير. ونحن ندرك ايضا مخاوفك (ان يتحول الوجود الرمزي العسكري الفلسطيني الى وجود عسكري حقيقي). ولكن الموضوع بالنسبة لنا مطروح من زاوية اخرى. فاسرائيل تحأول اكراه لبنان على ان يدفع لها ثمن الانسحاب الفلسطيني. كما تحأول في الوقت نفسه نقل المشكلة الفلسطينية الى العالم العربي لتحويلها الى مشكلة عربية "[1].

اما بالنسبة للمشروع السعودي في لبنان والذي تبنته اللجنة الوزارية العربية، فقد نص على ما ياتي[2]:

1. حق منظمة التحرير الفلسطينية في ان تبقى في بيروت على هيئة وجود عسكري واعلامي.
2. ياخذ الوجود العسكري الفلسطيني شكل وحدات من جيش التحرير الفلسطيني لا يقل عدد عناصرها عن لواءين، تتبع القيادة العسكرية اللبنانية التي تحدد اماكن مرابطتها وتحركاتها.
3. تلتحق بقية قوات منظمة التحرير الفلسطينية بالاردن وسوريا ومصر، وتخضع للقيادات العسكرية في هذه البلدان.
4. يتعهد الاطراف اللبنانية بعدم الاساءة الى المدنيين الفلسطينيين في لبنان.

وعندما عرض هذا المشروع على بشير الجميل، رفضه جملة وتفصيلا. حيث كانت نقطة الخلاف بينه وبين اللجنة الوزارية العربية، انه كان ينطلق من استراتيجية تقوم على فصل قضية لبنان عن قضية النزاع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، في حين كانت اللجنة تربط بين لبنان وذلك النزاع من جهة، وبين لبنان والقضية الفلسطينية من جهة اخرى[3].

---

[1]- بقرادوني، السلام المفقود : عهد الياس شركيس 1976-1982م، ص263.

[2]- يونس، ملامح الازمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور الاقليمي، ص293.

[3]- ابو حبيب، الضوء الاصفر، ص14.

وفي نهاية اغسطس عام 1982م، كانت المقاومة الفلسطينية قد غادرت بيروت قسراً الى تونس، بعدما رتب السعوديون خروجها بكرامة وحماية دولية[1].

وتلا ذلك اغتيال بشير الجميل في 14 سبتمبر، واجتياح الجيش الإسرائيلي والميليشيات المسيحية للمخيمات الفلسطينية وقيامها بمذابح رهيبة بين السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا يومي 17 و 18 من الشهر نفسه[2].

وحول هذه المجزرة التي حدثت في مخيمي صبرا وشاتيلا قال الملك فهد بن عبد العزيز في خطاب وجهه للعالم الاسلامي:" لقد شهد العالم الإسلامي في هذا العام(1982م) قضايا ومشاكل بعضها جديد وبعضها قديم متجدد، وتعرّض لحروب وصراعات دامية، وهذه الحروب والصراعات وغيرها استنزفت بلايين الدولارات من اقتصاديات دول هي بأمس الحاجة للتنمية والتطوير. كما قتل فيها مئات الالآف من شباب المسلمين. وإن أكثر هذه الأحداث مأساوية، وإثارة للحزن والألم المذبحة التي تعرض لها إخواننا الفلسطينيون واللبنانيون في مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت مؤخرًا. ومما يزيد من عمق الأحزان أن الضحايا كانوا من المدنيين العزّل من السلاح، وأنهم قتلوا بدون وجه حق ودون أي مبرر، وأن هذا العمل الإجرامي لا يخدم السلام في المنطقة، وإنما سيؤدي إلى تطور الأحداث الدامية، ويؤكد التعنّت والغطرسة الإسرائيلية، وأهدافه الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية[3].

كذلك ناشد الملك فهد بن عبد العزيز، في بيان أصدره الديوان الملكي، دول العالم وقف المجازر التي ترتكبها إسرائيل في بيروت، ودعاها إلى تحمل مسؤولياتها تجاه العمل الإجرامي الذي يفضح النوايا الإسرائيلية. وبعث الملك فهد برسالة الى السيد ياسر عرفات وعد فيها بمواصلة الجهود لردع العدو الغاصب وانسحابه الفوري من الأراضي اللبنانية. كما وجه أيضاً رسالتين إلى الرئيس اللبناني إلياس

---

[1]- يونس، ملامح الازمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور الاقليمي، ص293.

[2]- يونس، ملامح الازمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور الاقليمي، ص248-249.

[3]- الملك فهد بن عبد العزيز: خطب وكلمات، من خطاب وجهه الملك فهد الى حجاج بيت الله الحرام، 1982/9/27م.

سركيس ورئيس الوزراء شفيق الوزان طالب فيهما ببذل كل الطاقات الممكنة من أجل حماية المخيمات الفلسطينية.

ناهيك على انه جرت تظاهرة نسائية ضخمة في الكويت إحتجاجاً على المجازر التي جرت في بيروت. وسارت المتظاهرات في الشوراع وهن يهتفن بشعارات معادية للولايات المتحدة الأميركية.

ومن المواقف المشتركة والتي كانت بمساعي سعودية، انه صدر بيان سعودي - هندي مشترك ادان الموقف الخطير الناتج عن الأعمال الإسرائيلية في لبنان وخاصة الاعتداءات المستمرة على أراضيها، والتهديد باعتداءات جديدة، وقد أعربا عن تأييدهما الكامل لوحدة وسيادة واستقلال لبنان [1].

وفي هذا العام وجه جلالة الملك خالد بن عبد العزيز بياناً للامه الاسلامية حول العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعبين اللبناني والفلسطيني، دعا فيه الأمة الإسلامية إلى توحيد صفوفها وحشد طاقاتها لمواجهة العدو الصهيوني والوقوف بجانب الأشقاء اللبنانيين والفلسطينيين، وقال جلالته: " إن فداحة الاعتداء الوحشي الذي وقع على الشعبين اللبناني والفلسطيني يمثل مرحلة جديدة من مراحل حرب الإبادة لتحقيق أهداف إسرائيل في اغتصاب أجزاء من أراضي الأمة الإسلامية وتكريس استعمارها الاستيطاني للأراضي العربية والمقدسات الإسلامية.. وأن أوجب ما يفرضه هذا الوضع الخطير على الأمة الإسلامية جمعاء أن توحد صفها وأن تحشد طاقاتها لتقف بجانب أشقائها اللبنانيين والفلسطينيين معبرة عن تضأمنها معهم في رفض العدوان والعمل على معاقبة المعتدي وضمان سيادة ووحدة أراضي لبنان الشقيق بما يحقق المحافظة على أمن وسلامة الشعبين الشقيقين انطلاقا من هدي الرسول صلى الله عليه وسلم ﴿ المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا ﴾.

كما دعا جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز دول العالم للتدخل السريع لوقف المجازر التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي ضد الأهالي العزل من اللبنانيين والفلسطينيين وذلك في برقيات بعث بها جلالته إلى كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريجان والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ورئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر

[1]- مجلة الدعوة، 26 ابريل 1982م.

والمستشار الألماني الغربي هيلموت شميدث وإلى ملوك ورؤساء الدول العربية وإلى زعماء الدول الآسيوية والإفريقية[1].

وقد أوضح جلالة الملك خالد في برقياته أبعاد وخطورة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ووصف جلالته الوضع بأنه دقيق وخطير وأهاب بزعماء العالم بوجوب تحمل مسؤولياتهم في مثل هذه المرحلة الحرجة والدقيقة.

- **موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1983م:**

بعد مقتل بشير الجميل، انتخب شقيقة أمين رئيسا للبنان باجماع وطني كبير. واعلن أمين الجميل في خطاب له الى اللبنانيين ان انتماء لبنان الى العالم العربي هو خيار يحدده واقعه ومصالحه ودوره الطبيعي وعضويته في جامعة الدول العربية[2].وفس 30 سبتمبر من عام 1983م، اعلن الجميل عن توحيد بيروت الكبرى وفتح كل المعابر. وعاد مطار بيروت الى العمل بعد توقف طويل[3].

وفي 17 اكتوبر من العام نفسه، شكل شفيق الوزان وزارته من عشرة اعضاء، وسار رئيس الجمهورية الجديد في سياسة لاخراج الإسرائيليين وكل القوى العسكرية غير اللبنانية من لبنان، واعادة توحيد البلاد ونشر الأمن فيها. فراى اللبنانيون فيه منقذا للبلاد. وبعد ثلاثة ايام من انتخابه، بدات طلائع القوات المتعددة الجنسيات الامريكية والايطالية والبريطانية والفرنسية بالوصول الى بيروت بناء على طلبة، واخذت القوات الإسرائيلية تخلي مواقعها في المنطقة الغربية من بيروت. وقام الوسيط السعودي رفيق الحريري بتنظيف بيروت من الانقاض بامر من المملكة العربية السعودية، محولا افراد الميليشيات الى عمال يحملون المعأول لتنظيف عاصمتهم بدلا من حمل السلاح[4]. وفي 14 شباط كلف الجيش اللبناني بمهام استثنائية في بيروت الكبرى في اطار الخطة الأمنية.

---

[1]-مجلة اقرا، 10 يونيو،1982م

[2]- يونس، ملامح الازمة، ص249-250.

[3]- سري الدين، رجا، 1985م، وثائق الحرب اللبنانية 1982-1984م، المركز العربي للبحاث والوثائق، بيروت، ص52.

[4]- هانف، لبنان تعيش في زمن الحرب، ص332-333.

لقد رحبت الحكومة السعودية على الفور بسياسة أمين الجميل لاعادة الاستقرار والأمن الى لبنان، واعلنت عن استقبالة في الرياض.

عقب ذلك، عقد مؤتمر الحوار الوطني الأول في جنيف في الفترة من 31 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 1983، وشارك في أعمال المؤتمر وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء السعودي الشيخ محمد إبراهيم مسعود كمراقب، ويعكس قول الرئيس اللبناني في تلك الفترة أمين الجميل في إحدى جلسات المؤتمر دور الملك فهد الكبير في الدعوة لهذا المؤتمر ورعايته له، قال الرئيس اللبناني: « نكرر شكرنا للملك فهد راعي هذا المؤتمر ونأمل ان نكون عند حسن ظنه». وفي تعليقه على المشاركة السعودية في المؤتمر، يقول وديع حداد إن السعودية لعبت رسمياً وداخل المؤتمر دور المراقب الذي لن يكون عائقاً أمام أي شيء في مصلحة لبنان يتوصل له المؤتمر يكون منسجماً مع ارتباطات لبنان والتزاماته العربية، لكن هذا لم يمنع السعودية، في وصف هذا المراقب، من أن تلعب بشكل غير رسمي وخارج المؤتمر دوراً يساعد ويسهل التوصل لمثل هذا الاتفاق.

- **موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1984م:**

عقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الثاني في لوزان في الفترة من 12 مارس إلى 20 مارس 1984، والذي شاركت المملكةالعربية السعودية فيه بصفة مراقب. وقد نوه الرئيس اللبناني في جلسة افتتاح هذا المؤتمر (بالجهود الكريمة التي بذلها الملك فهد بن عبدالعزيز وبما كان للشقيقة السعودية من دور فاعل وبناء إزاء لبنان في محنته ومعايشة أحداثه وآلامه) [1].

- **موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان بين عامي 1985م - 1988م:**

عندما اندلعت حرب المخيمات في لبنان عام 1985م،استنكر الملك فهد بن عبد العزيز ما يتعرض له الفلسطينيين على ايدي حركة امل الشيعية، ووجه نداء يدعوا فيه الى وقف هذه الاعتداءات وعدم توجيه الفرد العربي سلاحه الى صدر اخيه

[1]- الشرق الاوسط، العدد 8395، 22 نوفمبر 2001م.

العربي[1]. وناشد الملك اللبنانيين الحفاظ على ما تبقى من ابناء الشعب الفلسطيني حتى يعودوا الى وطنهم.ودعت الحكومة السعودية الدول العربية الى ضرورة التدخل لوقف سفك الدماء على ارض لبنان[2].

وفي هذا عام 1988م اراد الملك فهد بن عبدالعزيز ان يوصل مساعدات عينية غذائية الى كل عائلة محتاجة في لبنان، وواوكل هذا الأمر إلى مؤسسة الحريري انذاك. حيث بدات هذه المؤسسة بتنفيذ وتوزيع ما قدمة الملك فهد في الخامس من كانون الثاني عام 1988م، ناهيك عن ان قيمة هذه المساعدات بلغت عشرة ملايين دولار وزعت على شكل مواد غذائية وعينية على كافة المناطق اللبنانية من كل الطوائف والمذاهب، كذلك حرصت المؤسسة على ايصال هذه المساعدات الى اصحابها مباشرة في بيروت.

- **موقف المملكة العربية السعودية من لبنان عام 1989م (اتفاق الطائف):**

لا شك ان ابرز موقف للمملكة العربية السعودية في هذا العام والذي تكلل بالنجاح وعودة الامور الى مجراها على ارض لبنان هو انهاء الحرب الاهلية اللبنانية وبمبادرة المملكة العربية السعودية.

ففي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدار البيضاء خلال الفترة من 23 _26 حزيران 1989 م والمتعلق ببحث الأزمة اللبنانية وأخر تطوراتها تقرر تشكيل لجنة ثلاثية عربية عليا مكونة من خادم الحرمين الشريفين "الملك فهد" وجلالة الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد ومنحت جميع الصلاحيات لمعالجة الأزمة اللبنانية[3].

ومارست اللجنة الثلاثية مهامها إلا أنها في أول محرم 1989م أعلنت عن وصولها الى طريق مسدود لكنها في17 من الشهر نفسه أعلنت عن استئناف مهامها في محأولة اخرى لوضع حد للوضع الخطير الذي تعانيه لبنان ولم تتمكن من انجاز مهامها بسبب الخروق المتكررة لوقف إطلاق النار.

---

[1]- جريدة عكاظ (السعودية)، 16 يونيو 1986م.

[2]- وثائق الحرب اللبنانية عام 1985م، ص206.

[3]- المغلوس، مائة عام في خدمة العرب والعروبة، ص59

وبعد ذلك عقد اجتماع لوزراء خارجية اللجنة الثلاثية في جدة في 15أيلول 1989م وصدر بيان جاء فيه قرار وقف إطلاق النار بشكل فوري في كل إنحاء لبنان، وتشكيل لجنة أمنية لبنانية برئاسة الأخضر الإبراهيمي وزير خارجية الجزائر ومندوب اللجنة الثلاثية، كما تقرر فك الحصار البحري، وفتح مطار بيروت ووقف الحملات الإعلامية، ودعوة الدول المعنية للعمل على وقف تدفق السلاح للبنان وتوجيه الدعوة لأعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع لإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني في موعد يحدد لاحقاً.

وبعد تثبيت وقف أطلاق النار بدا الحوار اللبناني في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بحضور وزراء خارجية اللجنة الثلاثية وتمت الموافقة على وثيقة الوفاق الوطني(اتفاق الطائف) في 22 تشرين أول عام 1989م[1]، في مدينة الطائف حيث تم التوصل في الطائف بوساطة المملكة العربية السعودية إلى اتفاق الطائف[2]الذي كان بداية لإنهاء الحرب الأهلية ولكن ميشال عون رفض الاتفاق، وذلك لان الاتفاق يقضي بانتشار سوري على الأراضي اللبنانية وبدا بحروبه من حرب التحرير ثم حرب الإلغاء واللتين دمرتا مناطق لبنانية لم تتأثر بالحرب من قبل ،وتم إقصاء ميشال عون من قصر بعبدا الرئاسي في تشرين أول عـــــام 1990م بعملية لبنانية – سورية مشتركة وبمباركة أمريكية حيث اضطر للجوء إلى السفارة الفرنسية وتوجه من بعدها إلى باريس في منفاه، حيث انتهت في 13 أكتوبر 1990 الحرب الأهلية رسميا في لبنان بسقوط العماد عون[3].

وانتهت الحرب اللبنانية بانتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية الذي اغتيل وخلفه اليأس الهراوي الذي شكل حكومات وضعت قوانين ومراسيم لإنهاء حالة الحرب منها قانون العفو عن كل الجرائم التي حصلت منذ 1975م ودمج المسلحين بالقوى المسلحة اللبنانية.

---

[1]- الحضرمي، البعد الاقتصادي، ص158.

[2]- ابراهيم، سعد الدين، 2005، الملل والنحل والأعراف، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص 120

[3]- سابا ، الأزمة اللبنانية إلى أين، ص20

في نهاية عهد الرئيس أمين الجميل كان رئيس الحكومة سليم الحص مستقيلاً وتطبيقاً للدستور اللبناني استلم قائد الجيش – وكان ميشال عون - رئاسة الحكومة الانتقالية لانتخاب رئيس جمهورية جديدة إلا إن الحص عاد عن استقالته فنشأ وضع غريب بوجود حكومتين في لبنان واحدة بدعم سوري قوي، وأخرى تدعي استقلال القرار اللبناني وذلك لمحاربة السوريين فأعلن ميشال عون حرب التحرير الا انه اكتشف انه لا يستطيع تحرير البلد إلا إذا قضى على كل المسيحيين الذين لا يشاطرونه المواقف فأعلن حرب ضدهم وبخاصة القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع إلا انه لم ينجح بالمحاولتين سوا بتدمير المناطق المسيحية وتأجيج الفوضى.

وبعد دخول العراق الكويت وكثمن مشاركة سوريا بالحرب ضد العراق اخذ السوريون الضوء الأخضر للدخول إلى لبنان وبتشرين الأول 1990 م اجتاحت القوات السورية القصر الجمهوري – موقع ميشال عون – بما اجبره على الالتجاء الى السفارة الفرنسية من اجل الحماية ويعتبر هذا التاريخ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية.

وخلاصة القول، فقد كان نجاح المملكة العربية السعودية في تسوية الصراع اللبناني وتحقيق الوفاق الوطني في مؤتمر الطائف عام 1989، ثمرة جهود المملكة المتميزة لوقف القتال في لبنان ومحأولاتها المستمرة لتحقيق الوفاق الوطني وتسوية الصراع اللبناني. هذه الجهود والمحأولات السعودية لم تكن مؤقتة أو مرحلية، بل رافقت الحرب اللبنانية منذ بدايتها في أبريل 1975، واستمرت طوال الحرب اللبنانية حتى حالفها النجاح في الطائف. ويمكن رؤية هذه الاستمرارية في الدور السعودي باهتمامها المبكر بالحرب اللبنانية والذي تعكسه مبادرتها بعقد مؤتمر القمة السداسي في الرياض عام 1976، ودعوتها ورعايتها لمؤتمري الحوار الوطني اللبناني في جنيف ولوزان عامي 1983 و1984، وصولاً لدورها المتميز في ما تحقق في الطائف عام 1989. هذه الاستمرارية التي تميز بها الدور السعودي في محأولاته تحقيق الوفاق الوطني وتسوية الصراع اللبناني تعود في الجزء الأكبر منها إلى اهتمام المملكة العربية السعودية ممثله بحكامها الخاص بالقضية اللبنانية، إذ أبدو

حرصا متواصلا لإنهاء الحرب اللبنانية وكانت وراء الكثير من الجهود والمقترحات السعودية الهادفة لتسوية الصراع اللبناني.

الخاتمة:

عهد العالم منذ ان تأسست المملكة العربية السعودية فيها مواقفها الإيجابية في القضايا العامة، مما جعل لها ثقلا يتساوى مع كبريات الدول، فقد كانت ولا تزال تقف بثبات وروية من القضايا وتكون مبادراتها دائما من أجل السلام والاستقرار في العالم، فما بالنا بالعالم العربي الذي تمثل المملكة العربية السعودية جزءا كبيرا منه، فأكدت المملكة العربية السعودية اهتمامها بالمشكلة اللبنانية التي يعاني منها البلد الشقيق، والتي عملت المملكة كل جهد في سبيل حقن الدماء والتوفيق بين الأطراف المتنازعة. ولقد كان لمبادرات المملكة الثقل الأعظم في حل المشكلة اللبنانية.

وما يهمنا في نهاية المطاف هو أن يكون المسلم قوة في وجه عدوه وأن تصفى عقيدة المسلم من جميع الشوائب وأن تبقى الروابط نظيفة، رائدها حسن النية والعمل المخلص لخدمة السلام في العالم، فمتى توفر ذلك ساد السلام والوئام جميع أرجاء الأرض ومتى ساد السلام فإن التعاون سيسود كنتيجة حتمية لحلول الأمن والاستقرار والسلام.

الفصل الثاني

موقف المملكة العربية السعودية من لبنان (1990-2005)

موقف المملكة العربية السعودية من لبنان:

كانت المملكة العربية السعودية على الدوام مع لبنان ومع قضاياه، تتحسس ظروفه الخاصة وتتفهم تعدديته الدينية، كما كانت تدعم الصيغ التي تساعده على تجاوز ازماتة والحفاظ على وحدة ترابه وشعبة واستقلاله وسيادته، معتبرة أن اي وهن يصيب عضواً عربياً لا بد إن يؤثر على كامل الجسم العربي [1].

إضافة إلى ذلك، تتمتع العلاقات السعودية اللبنانية بنكه خاصة، يجري التعبير عنها بعلاقات الإخوة التاريخية الوطيدة بين البلدين. ناهيك عن انه يوجد في المملكة العربية السعودية من اللبنانيين العاملين في حقول الصناعة والتجارة والمؤسسات الحكومية والطبية والخدمات العامة، والمهن والحرف وآلاف الحجاج اللبنانيين الذين يؤدون فريضة الحج إلى مكة المكرمة في كل عام من موسم الحج، هذا فضلاً عن العلاقات التجارية المزدهرة بين البلدين[2].

وفي مقابل ذلك، يشكل لبنان منطقة جذب للمصطافين السعوديين، من خلال السياحة الخارجية لشعب المملكة العربية السعودية.

قامت المملكة كذلك بتوظيف الأموال في القطاع المصرفي اللبناني، وفي قطاعي البناء والعقار[3]. كما حافظت المملكة على صداقة تقليدية مع عدد من الزعامات اللبنانية، منها : صائب سلام، وكمال جنبلاط، وببار الجميل. وكان هذا ينبع من رغبة في الإبقاء على اتصال مع الطبقة السياسية التقليدية في لبنان.

---

[1]- صحيفة (اخبار الجامعة) عدد خاص بمناسبة مرور 20 عاماً على تولي الملك فهد مقاليد الحكم، العدد الأول، جامعة الملك عبد العزيز، 2000، ص15.

[2]- المركز الاسلامي للاعلام، لبنان، 1419ه، مائة عام في خدمة الاسلام والمسلمين، ص162

[3]- صادق، وغانم، العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية، ص8-23.

وعلى الرغم من أن كمال جنبلاط قد ارتبط بصدقات مميزة مع الأسرة السعودية الحاكمة، الا ان صائب سلام كان من أكثر الشخصيات اللبنانية ذات العلاقة الحميمة والقوية مع السعوديين[1].

هذا ويثمن الزعيم الراحل ببار الجميل الدور الريادي للمملكة العربية السعودية في لبنان بالقول " ان المملكة العربية السعودية من خلال التاريخ، وعلى الرغم من المسافة التي تفصلها عن لبنان، تتفهم واقعة ووضعه جيداً " وأضاف كذلك " وان المملكة كانت لها مواقف ايجابية ولم تدخر وسعاً تستطيع ان تقدمة للبنان، ولا سيما في إثناء وجود قواتها في لبنان (ضمن قوات الردع العربية)[2]، اذ كان هذا الوجود نزيهاً ومتوافقاً مع القرارات التي صدرت عن قصتي الرياض والقاهرة عام 1976م. وتوصيات جامعة الدول العربية[3].

ومن جهة أخرى علق حسين الحسيني (رئيس المجلس اللبناني السابق)، على تاريخ العلاقات السعودية -اللبنانية حيث قال : " ان تاريخ العلاقات الأخوية الوثيقة التي تشد لبنان الى المملكة العربية السعودية ليدفع إي استغراب، لما نراه من نجدة ومساعدة لنا منكم "[4].

وبين عامي 1975-1981م، تدخلت المملكة الغربية السعودية بزخم ولأكثر من مرة من اجل إطفاء نيران الحرب في لبنان، سواء كان ذلك من خلال مبادراتها الفردية، او من خلال العمل العربي المشترك. فمنذ اندلاع حرب لبنان عام 1975م نشطت المملكة العربية السعودية من خلال دورها في الاجتماع غير العادي لوزراء خارجية الدول العربية في القاهرة، الذي عقد في نهاية تلك السنة وأصدرت الرياض

---

[1]- صادق، وغانم، العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية، ص20 ؛ المغلوس، مائة عام في خدمة العرب والعروبة، ص160.

[2] - احمد علي فهمي، قيادات ومواقف، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1993م، ص233. آل سعود: فيصل بن عبدالله بن محمد، (المسيرة)، مجلة الحرس الوطني، العدد 199، السنة 20، الموافق فبراير 1999م، ص 12

[3]-نقلاً عن جريدة النهار، لبنان، 25- يناير – 1981م.

[4]- فهمي، قيادات ومواقف، ص234-235.

مع باقي الدول العربية، باستثناء سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بياناً مشتركاً أعربت فيه عن أهمية الحفاظ على سلامة لبنان ووحدته، ودعم كل ما تتخذه الحكومة اللبنانية من إجراءات لوقف النزف الحاصل في البلاد [1].

كذلك إدراكا من المملكة العربية السعودية لمصالح سوريا ودورها في لبنان، لم تحأول السعودية مناورتها على الساحة اللبنانية، وأقصى ما كانت تفعله هو التمني عليها وتقديم النصيحة لها..

ومن خلال السياق السابق، يتضح ان موقف المملكة العربية السعودية انطلق صوب لبنان منذ فترة زمنية قديمة، ولم تتخلى المملكة يوماً من الأيام عن شقيقتها لبنان.

- **موقف المملكة العربية السعودية من حكومات لبنان** 1992-2005

لا شك ان المملكة العربية السعودية لم يبدأ موقفها تجاه لبنان منذ عام 1992م بل كانت على تواصل مستمر ومتابعة لكل حدث على ارض لبنان، غير ان فترة هذه الدراسة ألزمتني بالوقوف على ما كان للمملكة العربية السعودية من جهود مثمرة ومواقف مشرفة كان لها صدى عال في سماء العالم، وعلى لبنان اثر كبير، فكانت المملكة العربية السعودية الأخ الذي لم يتخلى يوماً عن اخية، فبذل الغالي والرخيص في سبيل استقرار الجسد العربي الذي لا يتجزءا منه[2].

لقد أولى خادم الحرمين الشريفين اهتمامه الكبير بقضايا الأقليات العربية، ووجه جانبا كبيراً من إمكانات المملكة خدمة لهذه الأقليات، ودعما لها، ونهوضا بمستواها، وتأييدا من اجل الحفاظ على هويتها الوطنية والإسلامية، فكان للبنان النصيب الأكبر في هذه المواقف.

لقد حمل خادم الحرمين الشريفين هموم العرب والمسلمين في كل إنحاء العالم، فدعا الى تضأمنهم، وسعى الى توحيد صفوفهم، فكانت له فيها مواقف مشرفة مشهودة.

---

[1]- خويري، انطوان، 1976، احداث لبنان 1975م، ج1، ص307.

[2]- فهمي، قيادات ومواقف: شهادة للتاريخ، ص233.

فكان الملك فهد بن عبدا لعزيز رجل مواقف وثوابت، وفي شخصيته وسيرته في الإدارة والحكم يصفه السياسي اللبناني كريم بقرا دوني ويقول :" يمتاز الأمير فهد بن عبدا لعزيز بخبرة سياسية واسعة، حيث نسج علاقات متينة، وتولى منذ فجر شبابه وزارة التربية والتعليم، فوزارة الداخلية واشرف على المناصب الرئيسية الفاعلة في إنماء البلاد، وهو طموح وعملي، يسافر كثيراً ويوجه المملكة العربية السعودية بروح واقعية وحيوية " [1]. من هنا يتضح لنا ان هذا الأمير منذ نعومة أظافره تولى مهمات عديدة وصعبة في الداخل والخارج، ولكنه كان في مستوى المهمات والصعاب التي يواجهها.

فكانت لبنان تعاني من انقسامات طائفية متعددة، كل منها كانت تسعى للسيطرة على لبنان، فأعلن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ان المملكة العربية السعودية هي ضد كل أنواع التقسيم في لبنان[2].

كذلك كثف خادم الحرمين الشريفين جهوده للحفاظ على لبنان أرضا وشعبا ومؤسسات، وعدم تقسيمه على أسس طائفية او مناطقية، كذلك كان هناك إستراتيجية سعودية واضحة المعالم طوال الأزمة التي كان يتعرض لها لبنان، جعلت الحكم اللبناني ينسق مواقفه مع الرياض على الدوام من دون إغضاب سوريا، وذلك لحاجته الى الاعتدال بوصفة خياراً سياسياً بسبب أوضاعة الداخلية[3].

ولم تقف المملكة عند هذا الحد، بل استمرت في التفاعل على الساحة اللبنانية ولو بصورة غير مباشرة حتى انه تم تكليف رجل أعمال (لبناني – سعودي) وهو الرئيس رفيق الحريري رئاسة الوزراء في لبنان خلال الفترة 1992م-1998م، وأعطي من الدعم كل ما يلزم، مما مكنه ان يشكل مرجعاً مهما للخروج من الأزمات

---

[1]- بقرادوني، كريم، 1983م، السلام المفقود : عهد الياس شركيس 1976-1982م، بيـــروت، ص66.

[2]- جريدة السفير، 15 شباط – 1978م.

[3]- بقرادوني، السلام المفقود : عهد الياس شركيس 1976-1982م، ص195.

على الساحة اللبنانية [1].فكانت المملكة داعمة بكل ما تملك من إمكانيات للرئيس رفيق الحريري.

و ناشدت الحكمة السعودية جميع اللبنانيين ان يتحلوا بضبط النفس، وان يعملوا على كل ما من شانه حماية المصالح اللبنانية والسير بالبلاد نحو الهدوء حتى يتفرغوا لاعادة بناء وطنهم.

علاوة على ذلك، اعلنت المملكة العربية السعودية انها مع اي عمل مشترك عربي-اسلامي لمساعدة لبنان في الدفاع عن ارضة، وانها لا تريد ان تحتكر ادوار الاخرين. ودعت المملكة الولايات المتحدة والدول الاوروبية الى ممارسة نفوذها لوقف الأعمال الاجرامية على الساحة اللبنانية [2].

لقد فتحت الانتخابات الحكومية في لبنان، جسر التواصل الغير مباشر بين المملكة العربية السعودية وحزب الله، وكان القصد من وراء هذا التواصل هو رغبة المملكة في معرفة وجهة نظر حزب الله من انتخاب الرئيس اللبناني المقبل، وذلك من خلال رسائل بعثت بها المملكة لحزب الله من اجل الاستحقاق الرئاسي.

ناهيك عن ان الحزب رد على هذه الرسائل موكداً على دورة فيها وانه يرشح ميشال عون[3].

ومع هذا فأن المملكة العربية السعودية تعتبر أن الاستحقاق الرئاسي في لبنان هو شأن لبناني داخلي ولا يمكن أن تتدخل فيه أو تعمل لمصلحة هذا المرشح أو ذاك، وبالتالي فهي على مسافة واحدة من الجميع وما يهمها أن تجري الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري.

هذا وأكد السفير السعودي في لبنان علي عسيري إننا ننظر إلى الانتخابات النيابية كشأن داخلي بامتياز مئة في المائة وبالتالي يتمنى خادم الحرمين الشريفين والقيادة السعودية أن تفرز هذه الانتخابات الأمن والاستقرار والتلاحم لحفظ هذا البلد ليقدم لأبنائه كل ما فيه من الخير والصلاح.

---

[1]- الحضرمي، البعد الاقتصادي، ص161.

[2]- خويري، احداث لبنان 1975م، ص65-166.

[3]- الشرق الاوسط،7 مايو 2014، العدد 12944.

وأن الموقف السعودي أكد ضرورة الحفاظ على استقرار الحكومة اللبنانية وعملها حتى يتم الاتفاق بين اللبنانيين على انتخاب رئيس وأن يستمر التوافق بين الحريري ووزير الخارجية لبنان جبران بأسيل لحماية العمل الحكومي [1].

كذلك أعلن السفير السعودي في بيروت علي عواض عسيري أن الانتخابات الرئاسية اللبنانية هي شأن لبناني. ويجب أن يكون الحراك السياسي لاختيار الرئيس المقبل لبنانياً بحتاً صنع في لبنان، مؤكداً ان المملكة ترتاح عندما ترى لبنان مستقراً، وتشجع كل الخطوات الايجابية لتعزيز الخطة الأمنية التي يتم تنفيذها[2].

- **موقف المملكة العربية السعودية من عملية عناقيد الغضب 1996م:**

عملية عناقيد الغضب هو الاسم الرمزي الذي أطلقه جيش الدفاع الإسرائيل على هجوم عسكري خاطف (يسميه حزب الله بحرب أبريل أو نيسان) ضد لبنان في 1996 لمدة ستّة عشر يوم في محأولة لإنْهاء قصف حزب الله لشمال إسرائيل.

حيث قامت إسرائيل بأكثر من 1100 غارة جوية وقصف شامل (حوالي 25132 قذيفةَ). وقد قُصف موقع للأمم المتحدة أثناء ذلك مما أدى إلى مقتل 118 مدني لبناني.

استهدفت 639 هجمة صاروخية لحزب الله شمال إسرائيل، خصوصاً بلدة كريات شمونة وقد شاركت قوات حزب الله أيضاً في الاشتباكات العديدة مع القوات الإسرائيلية وقوات جيش لبنان الجنوبي. توقف النزاع في 27 أبريل/نيسان باتفاقية وقف إطلاق نار تمنع الهجمات على المدنيين.

جاءت المواقف العربية على الهجوم الإسرائيلي على لبنان باردة وجافة، ولم تتشكل الا من خلال بيانات الاستنكار والشجب والادانه. مع ذلك حذرت المملكة العربية السعودية من مخاطر الغارات الإسرائيلية على لبنان معلنه قلقها البالغ لانتهاك سيادته وحرمة أرضه. فكان أول موقف عربي تجاه لبنان صريح.

---

[1]- تقي الدين، رندة، 2014، عون يقترح انتخابات الرئاسة على مرحلتين،الحياة، 3 اب.

[2]- الرأي، الاثنين 4 اغسطس 2014، العدد.12817

حيث قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودية:" ان هذه الغارات التي يقوم بها الطيران الإسرائيلي على لبنان تعد انتهاكا لسيادة لبنان واعتداء على حرمة أرضه وسلامتها، وتحديا للشرعية الدولية، وفقا لقرار مجلس الأمن 425 الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية دون قيد او شرط"[1].

ناهيك عن ان استمرار مثل هذه الغارات على لبنان من شانها ان تؤدي الى المزيد من القلاقل والاضطرابات وأعمال العنف في الوقت الذي تتطلع فيه المملكة العربية السعودية الى ان يعم السلام الشامل والكامل والعادل جميع إرجاء المنطقة.
كذلك اكد المصدر المسؤول وقوف المملكة العربية السعودية الى جانب لبنان في الدفاع عن أراضيه، والحفاظ على سلامة وأمن المواطنين اللبنانيين[2].

- **موقف المملكة العربية السعودية من حزب الله:**

تدور هذه الأيام خلافات شديدة داخل الساحة العربية حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه تجاه حزب الله في صراعه الدائر مع إسرائيل، وما صاحب ذلك من تطورات عسكرية على الساحة اللبنانية.

كانت بداية الخلاف قد ظهر إثر الموقف الرسمي السعودي تجاه الحرب في لبنان، حيث أصدرت الحكومة السعودية –في بداية الحملة الإسرائيلية على لبنان- بياناً حملت فيه حزب الله مسئولية الأحداث ووصف عملية أسر الجنديين الإسرائيليين بأنها مغامرة غير محسوبة، ودعا البيان إلى التفرقة بين المقاومة والمغامرة غير المحسوبة.

ورغم هذا الموقف إلا أن الخلاف تركز بشكل كبير في الجانب السياسي، وإن كان هناك من فسره بأنه موقف مذهبي ضد حزب الله.

وجاء الموقفان الأردني والمصري المؤيدان للموقف السعودي يؤكدان، بأنه موقف سياسي من جهة، ومذهبي من جهة أخرى،نتيجة التخوف من التوسع الشيعي في المنطقة.

---

[1]- الكركيت، طارق، 1996م، النازيون الجدد: يوميات العدوان الإسرائيلي على لبنان، مركز يافا للدراسات والابحاث، القاهرة، ص43-44

[2]- الكركيت، النازيون الجدد: يوميات العدوان الإسرائيلي على لبنان، ص45.

ثم جاءت فتوى العلامة عبد الله بن جبريل الداعية إلى عدم نصرة حزب الله؛ لأنه رافضي، ولا يجوز الدعاء لهم. وأثارت هذه الفتوى ردود أفعال واسعة ومتباينة، ما بين مؤيد ومعارض وصامت[1].

ومن هذا المنطلق، يعد حزب الله المعادلة الصعبة في حسابات النظام السعودي لأسباب متعددة أهمها ما يلي[2]:

أولا: يعادي النظام السعودي حزب الله لأنه يمثل نمطا معينا من الحراك السياسي العربي الإسلامي. ثانيا: ان النظام السعودي يخاف من تكرار تجربة حزب الله على أرضه، وان الأقلية الشيعية السعودية تتواجد على ارض النفط.

ثالثا: لا يهز النظام السعودي شيئا كما يهزه التقارب بين حزب الله وحركة حماس ولا بد ان نعترف ان هذا التقارب فرضه العدو المشترك على خلفية ربما مذهبية مختلفة للمجموعتين.

رابعا: انزعاج النظام السعودي من الهيمنة الإيرانية على العراق وتكرار هذه الهيمنة في لبنان عن طريق حزب الله يعكس رغبته القديمة في تجريد الشيعة العرب من جذورهم العربية.

خامسا: وعلى الرغم من الاتهامات الموجهة إلى حزب الله من السعودية اثبت هذا الحزب ان شعبيته تجاوزت الطائفة الشيعية ليس فقط في لبنان بل تعدتها إلى سنة السعودية ذاتها.

ومن خلال السياق السابق، يتبين ان الموقف السعودي لحزب الله كان يتخذ الطابع ألحذري والعمل على إضعافه، وقد جاء ذلك منذ بدايات ازدياد الشعبية الشيعية له.

كذلك جاء الموقف السعودي من عملية حزب الله تجاه إسرائيل والذي أعلنت المملكة فيه عن تحميلها لحزب الله ضمناً مسئولية التصعيد الذي حصل من خلال قيامه بمغامرة غير محسوبة شكل مفاجأة للجميع لدرجة أن وزارة الخارجية

---

[1] - مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث،موقف الاسلاميين من حزب الله، 1999م.

[2] - الرشيد، مضاوي، 2006، حزب الله: المعادلة الصعبة في حسابات النظام السعودي، صحيفة القدس العربية،8/1/.

الإسرائيلية أعلنت غبطتها من الموقف السعودي هذا والـذي وصـفته بأنّـه قمّـة الاعتدال.

الموقف السعودي وهذه المرة بصراحة فأجا العالم اجمع بخروجه ببيان يلقى اللوم فيه على حزب الله وعلى حركة حماس الفلسطينية لأنهما السبب على حد قول البيان السعودي في هذه الحرب الدائرة في منطقة الشرق الأوسـط وقـد اسـتغرب كثيرين لهذا الموقف ولكنني اعتقد إن هذا الموقف راجع إلى:

- خوف الحكومة السعودية من مثل هكذا منظمات كحزب الله وحمـاس تختطـف وترهن شعوبها لأهدافها وخوف السعودية من تكرار هذا الأمر داخل المملكة نفسها لو نجحت حماس أو حزب الله في خروجها منتصرة من أزمتها مع إسرائيل.
- خوف السعودية من انتصار حزب الله الشيعي هناك مما سيؤلب عليهـا الأقليـة الشيعية الموجودة بالمملكة.
- خوف السعودية من النفوذ الايرانى المتزايد في لبنان من خلال حزب الله وتثبيته وترسيخه لو خرج حزب الله منتصرا في أزمته تلك.
- الخوف السعودي من انتصار حزب الله لان معنى هذا هزيمة حلفائها السنة فـي لبنان1.

ناهيك على انه في تظاهرة أخرجها حزب الله في الجنوب اللبناني عقب اتفاق الطائف الذي رعته السعودية والذي كان من أسباب وقف الحرب الأهلية التي كانت تدور في لبنان.لأنه لم يكن راضياً عن مؤتمر الطائف، بحجة ان هذا المـؤتمر قـد قطع الطريق على قيام جمهوريتهم الإسـلامية فـي لبنـان، ولهـذا فلقـد عمـت مظاهراتـهم التي تـهاجم السعودية والوهابية مختلف المدن التي ينتشرون فيها.

وفي إشارة لمفتي المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ إلـى أن:"المملكة منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز، وإلى عهـد خـادم الحـرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، كانت وما زالت مناصرة لقـضايا المسلمين وللقضايا العادلة في كل مكان، وهي في ذلك لا تستند إلى حسابات سياسية

---

[1] - جورج،مجدي، 2006، الموقف السعودي والموقف العربي من ازمة لبنان، الحوار المتمدن، عدد 1617، 7/20.

ضيقة ولكنها تنطلق من العقيدة الإسلامية التي تأمر بالعدل وتنهى عن الجور والظلم".

ودعا "علماء العالم الإسلامي كافة إلى التآزر والتعاضد والتعاون في لحظة تاريخية حرجة للأمة الإسلامية». كذلك، دعا إلى اتخاذ موقف من حزب الله، قائلا: «ندعو الجميع ساسة وعلماء إلى أن يتخذوا من هذا الحزب الطائفي المقيت ومن يقف وراءه خطوات فعلية تردعه عن هذا العدوان، فقد انكشف بما لا يدع مجالا للشك أنه حزب عميل لا يرقب في مؤمن إلا ولا ذمة"[1].

وينطلق الشيخ خليل الميس مفتي البقاع من دعوة مفتي السعودية ليشدد على ضرورة وضع حد لتصرفات حزب الله، ويقول: "نحن اعتدنا على تصرفات هذه الجماعة وإن كانت مفاجئة لسوانا من الإخوة العرب، انطلاقا من أننا نفهم هذا الحزب على أنه امتداد لإيران التي تفسد في العالم العربي ما لا تفسده إسرائيل".، مضيفا: "عنوان حزب الله دين وأداؤه قومي محض، ونحن نتفهم كل هذا في لبنان وقادرون على الاستيعاب، وليس مفاجئا لنا ما يحصل في سوريا"[2].

وانطلاقا من وصفه حزب الله بأنه:" مشروع إيراني يريد الدخول إلى العالم العربي من خلال لبنان، وها هو يدخل إلى سوريا من خلال لبنان"، يشدد الميس على وجوب:"الدعوة إلى اجتماع سريع لمنظمة التعاون الإسلامي، إذ جاء دورها لتجمع الفرقاء وتضع حدا لكل هذه التصرفات". ويوضح قائلا: "إننا كأهل علم، ندرك أن الشيعة ليسوا إيران، ثمة شيعة شرفاء، وحزب الله لا يمثل كل الشيعة لكنه تمكن من أن يسكت الصوت الآخر"، معتبرا أن " المطلوب اليوم هو أن نمكن الصوت الشيعي الحر من أن يقول كلمته، فضلا عن أن حكماء الطائفة ليسوا مع حزب الله ولا مع ساسته، ويرفضون تمرير الحقد الفارسي عبر الطائفة الشيعية"[3].

---

[1] - الشرق الاوسط، عدد 12612، 9 يونيو 2013.

[2] - الشرق الاوسط، عدد 12612، 9 يونيو 2013.

[3] - الشرق الاوسط، عدد 12612، 9 يونيو 2013.

موقف المملكة العربية السعودية من أزمة الصواريخ الإسرائيلية في سهل البقاع

مقدمة :

كانت المملكة العربية السعودية على الدوام مع لبنان ومع قضاياه، تتحسس ظروفه الخاصة وتتفهم تعدديته الدينية، كما كانت تدعم الصيغ التي تساعده على تجاوز ازماتة والحفاظ على وحدة ترابه وشعبة واستقلاله وسيادته، معتبرة ا ن اي وهن يصيب عضواً عربياً لا بد إن يؤثر على كامل الجسم العربي [1].

إضافة إلى ذلك، تتمتع العلاقات السعودية اللبنانية بنكه خاصة، يجري التعبير عنها بعلاقات الإخوة التاريخية الوطيدة بين البلدين. ناهيك عن انه يوجد في المملكة العربية السعودية من اللبنانيين العاملين في حقول الصناعة والتجارة والمؤسسات الحكومية والطبية والخدمات العامة، والمهن والحرف وآلاف الحجاج اللبنانيين الذين يؤدون فريضة الحج إلى مكة المكرمة في كل عام من موسم الحج، هذا فضلاً عن العلاقات التجارية المزدهرة بين البلدين[2].

وفي مقابل ذلك، يشكل لبنان منطقة جذب للمصطافين السعوديين، من خلال السياحة الخارجية لشعب المملكة العربية السعودية.

قامت المملكة كذلك بتوظيف الأموال في القطاع المصرفي اللبناني، وفي قطاعي البناء والعقار[3]. كما حافظت المملكة على صداقة تقليدية مع عدد من الزعامات اللبنانية، منها : صائب سلام، وكمال جنبلاط، وببار الجميل. وكان هذا ينبع من رغبة في الإبقاء على اتصال مع الطبقة السياسية التقليدية في لبنان.

---

[1]- صحيفة (اخبار الجامعة) عدد خاص بمناسبة مرور 20 عاماً على تولي الملك فهد مقاليد الحكم، العدد الأول، جامعة الملك عبد العزيز، 2000، ص15.

[2]- المركز الاسلامي للاعلام، مائة عام في خدمة الاسلام والمسلمين، ص162

[3]- صادق، وغانم، العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية، ص8-23.

وعلى الرغم من أن كمال جنبلاط قد ارتبط بصدقات مميزة مع الأسرة السعودية الحاكمة، الا ان صائب سلام كان من أكثر الشخصيات اللبنانية ذات العلاقة الحميمة والقوية مع السعوديين[1].

ومن هذا المنطلق نستشف، ان المملكة العربية السعودية كانت دوما الى جانب لبنان في جميع المجالات سواء السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، تمشيا مع مبدا سعيها الى تحقيق التضأمن العربي في جميع اقطار الوطن العربي.

ومن جهة أخرى علق حسين الحسيني (رئيس المجلس اللبناني السابق)، على تاريخ العلاقات السعودية -اللبنانية حيث قال : " ان تاريخ العلاقات الأخوية الوثيقة التي تشد لبنان الى المملكة العربية السعودية ليدفع إي استغراب، لما نراه من نجدة ومساعدة لنا منكم "[2].

- **موقف المملكة العربية السعودية من أزمة الصواريخ** :

وهذه الأزمة تداخلت فيها اعتبارات الأزمة اللبنانية من جهة، واعتبارات الصراع العربي - الإسرائيلي، بشقيه العربي والفلسطيني - من جهة أخرى. صعدت إسرائيل هجماتها الجوية على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في الجنوب اللبناني تحت دعوى تحقيق ثلاثة أهداف هي :

- توفير الحماية لسكان المستوطنات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل."

- ولمنع القوات الفلسطينية من المشاركة في المعارك التي كانت دائرة آنذاك بين القوات السورية الموجودة في لبنان، والقوات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب التي على علاقة طيبة بإسرائيل.

- ولتحذير سوريا بعدم التمادي في ضرب القوات اللبنانية التي أعلن قائدها آنذاك الشيخ بشير الجميل بأن قواته تحصل على دعم عسكري مباشر من إسرائيل، وأنه

---

[1]- صادق، وغانم، العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية، ص20 ؛ المغلوس، مائة عام في خدمة العرب والعروبة، ص160.

[2]- فهمي، قيادات ومواقف، ص233. آل سعود: فيصل بن عبدالله بن محمد، (المسيرة)، مجلة الحرس الوطني، العدد 199، السنة 20، الموافق فبراير 1999م، ص 12.

سيستمر في الحصول على هذا الدعم العسكري حتى تخرج القوات الـسورية مـن لبنان.

ومع تطور المعارك بين القوات السورية والقوات اللبنانية في نهاية أبريل، تدخلت إسرائيل عبر سلاحها الجوي وتم إسقاط طائرتي هليكوبتر سوريتين، مما دفع بسوريا إلى نشر عدد من صواريخ الدفاع الجوي من طراز سام 2 وسام - 3 وسام - 6 وسام - 9 في سهل البقاع لأول مرة منذ دخولها لبنان. وقد أدى هذا التطور إلى تغيير خريطة موازين القوى العسكرية بين سوريا وإسرائيل نظرا لأن هذه الصواريخ السورية كانت تتمتع بعاملين إيجابيين رئيسيين هما [1]:

- أنها تشكل بحد ذاتها نظاما دفاعيا شبه متكامل تقريبا، وخاصة إذا ما أخذت بعين الاعتبار مجموعة العوامل الجغرافية التي يتم استخدام هذه الصواريخ ضمنها في منطقة الحدود اللبنانية - السورية، وأن هذه الصواريخ من طرازات متعددة يتميز كل منها بقدرته على العمل ضمن إطار عملي محدد بشكل يمكن تلك الصواريخ مجتمعة من تغطية مختلف الارتفاعات والمسافات المطلوب حمايتها أو معظمها على الأقل.

- أن سوريا بعد نشر هذه الصواريخ عملت على حمايتها بأعداد كبيرة من المدافع المضادة للطائرات والقوات المدرعة ووحدات المشاة والقوات الخاصة المزودة بأسلحة مضادة للدروع مما يجعل القول بأن الصواريخ وما يرافقها من قوات متنوعة قد شكلت وجودا دفاعيا متكاملا ليس على الصعيد الجوي فحسب بل في وجه الاحتمالات العسكرية المختلفة.

ولذلك رأت إسرائيل أن هذا التطور يثير المخاطر في وجه سيادتها الجوية على لبنان ككل ويعيق حملاتها الجوية على قواعد المنظمة على وجه الخصوص، وبدا أن الأمر قد يتطور إلى حرب سورية - إسرائيلية عندما هدد بيجين رئيس وزراء إسرائيل في 3 مايو بأن على سوريا أن تسحب صواريخها من سهل البقاع في غضون يومين وإلا قامت إسرائيل بتحطيمها، في نفس اليوم دعا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كلا من سوريا وإسرائيل إلى ممارسة ضبط النفس، وفي اليوم

[1]- ابو طالب، حسن، 1991م، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، سينا للنشر، ص71

التالي أرسل الرئيس ريجان رسالة بنفس المعنى إلى رئيس وزراء إسرائيل، وفي الخامس من مايو قرر إيفاد مبعوث خاص - وهو فيليب حبيب - للبحث في تسوية سياسية لأزمة الصواريخ ولمنع اندلاع الحرب في المنطقة.

في ظل هذا الموقف الممتلئ بكافة الاحتمالات، وصل المبعوث الأمريكي فيليب حبيب إلى الرياض لمناقشة كيف يمكن أن تساهم السعودية في تطويق الأزمة، وفي نفس اليوم توجه مبعوث من الملك خالد إلى دمشق حيث سلم الرئيس الأسد رسالة، ومساء نفس اليوم أصدرت الخارجية السعودية بيانا حول موقفها من أحداث لبنان تضمن تأييدا ومساندة كاملة للموقف السوري، واعتبر البيان السعودي "أن الاعتداءات الإسرائيلية على المواقع الفلسطينية في الجنوب اللبناني تكشف بجلاء ووضوح نوايا إسرائيل التوسعية التي لا حدود لها، وأنه إزاء هذا التصعيد الخطير الذي يهدد أمن وسلامة واستقلال ووحدة أراضي ودول المنطقة، فإن المملكة تؤكد وقوفها إلى جانب لبنان وحرصها على دعم ومساندة السلطة الشرعية فيه وقوات الردع العربية التي هي تحت إمرة السلطة وممارستها لمسؤولياتها في أدائها للدور القومي" وأكد البيان السعودي الوقوف بجانب سوريا لمواجهة أي عدوان يمس سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، فيما وصف الأمير فهد الموقف السوري "بأنه يعبر عن إرادة الأمة العربية التي لن تسمح لإسرائيل أن تملي عليها إرادتها بالرغم من غياب التضأمن العربي."

وفي الوقت الذي أعلنت فيه السعودية مساندتها للموقف السوري، بدا أن السعودية تشارك بطريق غير مباشر - وعبر المبعوث الأمريكي - في محأولة لإيجاد مخرج سياسي للأزمة بين سوريا وإسرائيل. وقد أظهرت التحركات التي حدثت بين كل من دمشق والرياض هذا الأمر، فحين استقبلت الرياض رفعت الأسد شقيق الرئيس السوري الذي تباحث مع الملك خالد، أعلن رئيس وزراء إسرائيل في نفس الوقت، أن فيليب حبيب الذي وصل إلى تل أبيب ينتظر من الرياض نبأ هاما وأن الحكومة الإسرائيلية أعطت حبيبا مهلة أخرى في إشارة للدور الذي تلعبه السعودية في هذا الصدد، وهو ما تأكد بعد عدة أيام، فبعد عودة حبيب إلى واشنطن أشار مسؤولون أمريكيون إلى أن السعودية تبذل جهودا رامية إلى جعل مسألة

الصواريخ السورية جزءا من محأولة دبلوماسية شاملة لحل الأزمة اللبنانية، وهو ما تبلور عمليا في عودة السفير السعودي علي الشاعر إلى بيروت بعد غياب لمدة عأمين. وفي مشاركة السعودية في اجتماعات لجنة المتابعة المنبثقة عن المجلس الوزاري للجامعة العربية، والتي تضم سوريا ولبنان والكويت إلى جانب السعودية في تونس 26 مايو للبحث في صيغة لحل الأزمة اللبنانية - السورية.

وفي الاجتماع الأول للجنة المتابعة، والذي التأم في بيروت في الفترة ما بين 7، 8 يونيه تركز البحث في إنهاء القتال بين سوريا والقوات اللبنانية، في حين أصر السوريون على أن تبدأ القوات اللبنانية أولا في إنهاء ارتباطاتها مع إسرائيل، وأثناء الاجتماع قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي في 7 يونيه مما ساعد على عدم التوصل إلى نتيجة محددة بشأن الوضع في لبنان.

وحين عاودت لجنة المتابعة العربية اجتماعها مرة أخرى، تم التوصل إلى اتفاق بأن تنهي سوريا حصارها لمدينة زحلة اللبنانية - معقل الكتائب - على أن يحل البوليس اللبناني محل القوات اللبنانية بها. على أن الموقف السوري ظل عنيدا بالنسبة لمسألة الصواريخ في سهل البقاع، ومع استمرار القتال بين القوات الفلسطينية وإسرائيل استمر توتر الأزمة اللبنانية مما دعا السعوديين إلى استمرار العمل مع المبعوث الأمريكي حبيب لمنع تفجر الأوضاع. فيما استقبل الملك خالد ياسر عرفات بالطائف وبحثا معا كيفية مواجهة التصعيد العسكري الصهيوني ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني.

وقد ظهر تأزم الموقف جديا، حينما قامت إسرائيل في 17 يوليو بغارة مكثفة على الأهداف الفلسطينية في العاصمة اللبنانية بيروت مما أدى إلى قتل 300 شخص وجرح 800 آخرين معظمهم من المدنيين الأبرياء، ونظرا لوحشية الغارة الإسرائيلية، أقدمت الولايات المتحدة على إيقاف تسليح إسرائيل بعشر طائرات من طراز "إف - 16" المتطورة، ووافقت للمرة الأولى على قرار لمجلس الأمن تضمن إدانة للهجوم الإسرائيلي والدعوة إلى وقف إطلاق النار، كما ضغطت الولايات المتحدة بطريق غير مباشر على إسرائيل للموافقة على وقف الأعمال العدائية بينها وبين المنظمة، ولم تستطع إسرائيل الرفض ولا سيما بعد أن توصل فيليب حبيب

بمساعدة السعوديين إلى اتفاق مع المنظمة بوقف إطلاق النار مما دفع إسرائيل في 24 يوليه إلى الإعلان عن وقف غاراتها الجوية، فيما يعد أول اتفاق مرحلي وغير مباشر بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد يومين أعلنت لجنة المتابعة العربية أن بشير الجميل وافق على عدم التعامل مع إسرائيل بعد أن وافقت سوريا على تخفيض وجودها في لبنان.

وعلى الرغم من أن مسألة الصواريخ السورية ظلت دون حل إلا أن إنهاء القتال بين سوريا والقوات اللبنانية من جهة، وإسرائيل والمنظمة من جهة أخرى جعل بالإمكان تجاهل هذه المسألة ولو مؤقتا.

وقد أكد الأمير فهد الدور الذي لعبته السعودية في تحقيق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين منظمة التحرير وإسرائيل، وبين سوريا والقوات اللبنانية، وذلك بعد أن تدهور الموقف بشكل خطير في أعقاب الغارة الوحشية الإسرائيلية على بيروت، وأكد أن هذا الأمر هو الاعتبار الأساسي وراء التحرك السعودي، ولكن دون أن يعني ذلك - كما قال الأمير فهد - أن يتوقف الشعب الفلسطيني عن مسيرته نحو حقوقه؛ لأن هذا القرار فرضته ظروف إنسانية معينة في وقت دقيق محدد[1].

ويمكن القول: إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشقيه الفلسطيني - الإسرائيلي والسوري - اللبناني كان يمثل نجاحا دبلوماسيا سعوديا - أمريكيا مشتركا لعدة أسباب:

أولا : أن هذا الاتفاق هو الأول من نوعه، رغم كونه اتفاقا غير مكتوب، وتضمن نوعا من الاعتراف غير المباشر سواء من قبل الإدارة الأمريكية ذاتها أو إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الأمر الذي مثل في ذلك الوقت تطورا إيجابيا في صالح المنظمة فيما يتعلق بدورها الرئيسي في معادلة التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

ثانيا : أن الدبلوماسية السعودية في ذلك الوقت استطاعت أن توظف علاقاتها الجيدة بأطراف الصراع من العرب، وعلاقاتها الجيدة بالولايات المتحدة، في سبيل

- [1]ابو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، ص74

التوصل إلى اتفاق أدى عمليا إلى نزع فتيل الانفجار وعدم تدهور الموقف إلى حرب جديدة بين سوريا وإسرائيل بما يعنيه ذلك من مخاطر على أمن المنطقة العربية عامة والأمن السعودي على وجه التحديد.

ثالثا : أن هذا النجاح السياسي الجزئي، كان يعني أن الدبلوماسية السعودية في ظروف معينة إقليمية وعربية يمكنها أن تدفع بسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل بطريق غير مباشر، لقبول تسوية سياسية لبعض المسائل المعلقة بينهم.

في ظل هذا النجاح، ربما شعر السعوديون أن نجاحهم في هذه المهمة ذات الطابع الجزئي، قد تصبح مقدمة لنجاح أكبر، وذلك عبر صياغة رؤية سعودية لمضمون التسوية السياسية للقضية الفلسطينية وامتداداتها العربية، على أن تطرح باعتبارها مشروعا سعوديا للسلام وحين ينال التأييد العربي يصير مشروعا عربيا للسلام[1].

وخلاصة القول :

ان المملكة العربية السعودية في ذاكرة الشعب اللبناني واسم لا يغيب عن الذاكرة اللبنانية لأنه ارتبط بانقاذ لبنان، من مأساة حرب اهلية طويلة أكلت الأخضر واليابس، فكان مؤتمر الطائف الذي أخرج لبنان من النفق المظلم، وأسكت لغة المدافع والصواريخ والقتل والخطف على الهوية لتنتصر لغة الحوار، ليكون اتفاق الطائف دستورا جديدا للبنان وللسلم الأهلي في لبنان.

[1]-. ابو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، ص75

الفصل الثالث

موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان

(2005 – 2010 م)

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي أنعم علي بجزيل النعم، والذي وفقني للإيمان والإسلام وكفى بذلك نعمة، الحمد لله الذي تحبب إلينا بالنعم، وأعطى لنا من كل ما سألناه، الحمد لله على نعمة الأمان حيث يتخطف الناس من حولنا، إن القلم مهما سود من صحائف عديدة فلا يزال عاجزا عن أن يفي شكر نعمة واحدة حقها ألا وهي نعمة القلم نفسه، فإن من أعظم نعم الله أن علَّم بالقلم، ذاك العلم الذي يبقى وتتوارثه الأجيال، فإن الدول تتعاقب، ويسطر القلم الحدث تلو الحدث، وتذهب الأمم، وما سطره القلم يبقى شاهدا على الزمان.

إن الكتابة في التاريخ أمر جدير بالشكر، وهو نعمة لم تستوفِ حقها من الاعتراف والامتنان، وذلك لأن التاريخ هو حياة الإنسان الأوسع، لم يقتصر فيه الإنسان على بضع سنوات من عمره شاهد فيها ما شاهد، وجرب ما جرب، بل يمتد به لآفاق القرون الرحبة، وفسيح الأيام الممتدة، وإن كتابة التاريخ مهمة نوعيات من البشر امتازوا عن غيرهم بأنهم نقلة العلوم، وحلقة الاتصال بين أطراف الزمان.

لقد كان للمملكة العربية السعودية دور فعال في حل الخلافات والأزمات التي توالت على الأمة العربية في مختلف دولها، وكذلك ساهمت في الوساطة بين الأشقاء العرب، وإشاعة جو من الوفاق والوئام، واجتثاث أسباب الشقاق والخلاف بهدف تدعيم التعاون والتضأمن العربي، والمملكة مؤهلة للقيام بجهود توفيقية بين الأشقاء العرب؛ لأن من أهم دعواتها الدائمة نبذ الخلافات الجانبية العربية، والتضأمن لمواجهة التحديات المحيطة بالعرب وأهمها "التحدي الإسرائيلي" وتأكيدها المستمر قولا وممارسة على أهمية مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية.

ومن هذا المنطلق ارتأيت ان تكون هذه الدراسة حول موقف المملكة العربية السعودية من لبنان في مختلف الاحداث، والتي جاءت بمقدمة ومباحث وخاتمة.

تناولت في المبحث الأول: موقف المملكة العربية السعودية من اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وجاء المبحث الثاني ليرسم في طياته وعبر اثير صفحاته المحدودة مواقف المملكة العربية السعودية من احداث نهر البارد. والتي سنرى كيف ساهمت المملكة العربية السعودية في تخفيف الويلات والآهات التي المت بالشعب اللبناني. وكذلك احتوى المبحث الثالث على موقف المملكة من حرب تموز 2006م، مبينا اهم وقفات المملكة التي تركتها على تراب لبنان واسهامها الكبير في انهاء هذه الحرب. وتضمن المبحث الرابع موقف المملكة من حكومات لبنان التي كانت على صراع شديد فيما بينها. وادرجت في المبحث الخامس موقف المملكة العربية السعودية من الاجتياح العراقي للكويت وكذلك موقف لبنان من هذا الاجتياح.

واسال الله ان اكون قد قدمت عبر اثير طيات صفحات هذا البحث بعض المواقف المشرفة للمملكة العربية السعودية .

موقف المملكة العربية السعودية من اغتيال الرئيس اللبناني رفيق الحريري[1] 14 شباط 2005 م

---

[1]- ولد رجل الأعمال اللبناني رفيق بهاء الدين الحريري في نوفمبر/تشرين الثاني 1944 في أسرة متواضعة من مدينة صيدا اللبنانية حيث كانت عائلته قروية بسيطة تمتهن الزراعة فأكمل تعليمه في المدرسة الثانوية في صيدا عام 1964 والتحق بجامعة بيروت العربية ومن ثم عمل محاسبا حتى يستطيع إتمام دراسته الجامعية في كلية التجارة كما عمل مصححا، و في عام 1965 قطع الحريري دراسته بسبب النفقات المالية وهاجر إلى السعودية حيث عمل كمدرس للرياضيات في جدة، ثم كمحاسب في شركة هندسية، ثم انشأ شركته الخاصة للمقأولات عام 1969. ليحصل بعدها على الجنسية السعودية .هاجر رفيق الحريري إلى المملكة العربية السعودية بالتحديد في عام 1967 وعمل فيها خلال فترة السبعينات وهي سنوات تدفق الثروة في دول الخليج التي بدأت عائدات البترول فيها، فكون رفيق الحريري ثروة ضخمة في فترة وجيزة ففي خلال خمس سنوات بدأت من عام 1978 أنشا سلسلة من الشركات، وفي عام 1983 كان الحريري يمتلك مجموعة إم آي جي التي تضم سلسلة من البنوك في لبنان والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى شركات نشيطة في حقول التأمين والكمبيوتر والنشر إلى أن أصبح أحد عمالقة رجال الأعمال وخاصة في مجال البناء والمقاولات. وضع الحريري قدمه لأول مرة في عالم المال والأعمال عام 1970

لقد عادت لغة التصفيات بقوة إلى الساحة اللبنانية باغتيال رفيق الحريري الذي اقترن اسمه على مدى نحو ربع قرن بإعادة بناء لبنان الذي دمرته الحرب الأهلية بين 1975 و1989 حينما انفجرت سيارة مفخخة في منطقة عين المريسة بالعاصمة اللبنانية بيروت وأدى لمقتل رفيق الحريري وأكثر من عشرة من حراسه وإصابة العشرات.. حيث أذاع تلفزيون المستقبل الذي يملكه الحريري خبر مقتله بعد ظهر يوم الاثنين 14-02-2005 قرب فندق سان جورج بضاحية بيروت الغربية.

مؤسسا لشركة "سيكونيست" لينطلق بقوة عام 1977 عبر قبول تحد، فيه الكثير من المغامرة من خلال اشتراكه مع شركة "أوجيه" الفرنسية في إنشاء فندق في الطائف، في فترة تسعة أشهر، بعدما اعتذرت شركات كبرى عن قبول هذا التحدي في حينه، ليلاقي أول إنجازاته الكبرى ويؤسس بعدها "سعودي أوجيه" المولودة من دمج "سيكونيست" مع "أوجيه" وبحلول مطلع الثمانينيات أصبح الحريري واحدا من 100 أغنى رجل في العالم واتسع نطاق إمبراطوريته ليتضمن شبكة من البنوك والشركات في لبنان والسعودية، إضافة إلى شركات للتأمين والنشر، و الصناعات الخفيفة، وغيرها .

وفي عام 1979 أسس المعهد الإسلامي للدراسات العليا في مسقط رأسه في مدينة صيدا، وفي نفس العام أسس مؤسسة الحريري للثقافة والتعليم العالي التي قامت بسداد تكاليف ومصرفات التعليم والدراسة لآلاف الطلاب اللبنانيين في الجامعات اللبنانية، وأوروبا والولايات المتحدة. وفي عام 1983 قام ببناء مستشفى و مدرسة ثانوية وجامعة ومركز رياضي كبير في كفر فالوس في لبنان .

حصل الحريري على ثقة الأسرة الحاكمة في السعودية مما أهله للحصول على الجنسية السعودية عام 1978 وأصبح مبعوثا لها في لبنان آنذاك، فكانت له مرحلة جديدة بدأ يقتحم فيها عالم السياسة حيث بدأ نجم الحريري يسطع بالدور الذي لعبه عام 1989 من السعودية من أجل التوصل لاتفاق الطائف الذي وضع حدا للاقتتال الطائفي في لبنان التي كانت تعاني من حرب أهلية ضروس أكلت الأخضر واليابس.وقد تم اتفاق الطائف الذي سعى إليه الحريري وتوقفت أصوات الأسلحة في شوارع لبنان بمساعدة سوريا وبطلب من الأمم المتحدة لتدخل سوريا وانهاء النزاع مما جعل الحريري يعود إلى وطنه الأم لبنان عام 1990 ويتولى الحريري منصب رئيس الوزراء طوال الفترة التي تلت الحرب الأهلية اللبنانية عام 1990، وذلك خلال الفترة من عام 1992 إلى 1998 ومن عام 2000 إلى 2004. انظر: اسكندر، مروان، 2007، رفيق الحريري وقدر لبنان، ط1، دار الساقي، بيروت.

هذا و يمكننا الافتراض ان من الاسباب التي اغتيل من اجلها الرفيق الحريري هي[1] :

- منع قيام تحالف سياسي كبير في لبنان يضم الرئيس الشهيد رفيق الحريري وحزب الله وحركة امل، بالاضافة الى وجود النائب وليد جنبلاط من ضمنه، بما يمنع حصول اية فتنة اسلامية سنية شيعية بما يقطع دابر السعي الاميركي الإسرائيلي لاشعال هكذا فتن على امتداد العالمين العربي والاسلامي.

- منع استقرار لبنان وبالتالي تفرغ المقاومة فقط للعدو الإسرائيلي من اية انشغالات داخلية، لأن من شأن تحالف كالمذكور اعلاه اذا ما انضمت اليه اطراف مسيحية لبنانية، ان يجعل لبنان مستقرا بشكل كبير بما يريح لبنان أمام عدو متربص به بشكل دائم.

- منع ايجاد غطاء بإجماع لبناني حول سلاح المقاومة الذي يؤرق العدو ليل نهار، وترك هذه المسألة موضوعا متنازعا عليه لبنانيا وحتى عربيا بما يريح الى حد ما العدو الإسرائيلي.

- تحقيق مكاسب سياسية عديدة من خلال الاستثمار على جريمة اغتيال شخصية بحجم الشهيد رفيق الحريري، والتي يمكن ان نوجز بعضها في: الضغط لاخراج الجيش السوري والبحث على ملء الفراغ الذي سيتركه بمن يحقق مصالح اميركية وإسرائيلية ربما، زعزعة استقرار لبنان بما يشغل المقاومة،ايجاد فتن داخلية سنية شيعية او اسلامية مسيحية، توجيه الاتهام باغتيال الرئيس الحريري الى اعداء "اسرائيل" وهذا ما حصل بدءا بسورية والضباط الاربعة وصولا الى اتهام عناصر من المقاومة، كما تزعم المحكمة الدولية، وغيرها من المكاسب التي قد لا نتمكن من ايجازها هنا، علما انه حتى اليوم لا تزال محأولات الاستفادة من جريمة اغتيال الرئيس الحريري وما تلاها من عمليات اغتيال منذ العام 2005 بهدف تحقيق اهداف ومكاسب سياسية وانتخابية في الداخل والخارج.

---

[1]- ظاهر، ذو الفقار، 2005، بكل بساطه لهذه الاسباب اغتيل الرفيق الحريري، المنار، الاثنين 18 شباط ؛ مصطفى،ماجد محمد، 2009، قتل رفيق الحريري جريمه كامله، الحوار المتمدن،العدد 2659، 5/27.

تابعت السلطات اللبنانية أعمالها بعد القرار 1559، وكأن شيء لم يكن، مما دفع المخططين لنزع السلاح من المقاومة، وبدا التحرك السياسي الداخلي وبدعم خارجي لتحقيق أهداف القرار والمتضمن إخراج الجيش السوري من لبنان.

وفي ذلك الوقت، اذ بلحظة تاريخية صاعقة، تقع جريمة في 14 شباط 2005م تؤدي بحياة الرئيس رفيق الحريري الذي كان قد عزف عن تولي رئاسة الحكومة منذ ثلاثة أشهر، واكتفى بإكمال ولايته كنائب يستعد لخوض الانتخابات النيابية المقبلة ليأتي بأكثرية مريحة له في المجلس الجديد تمكنه من امتلاك القرار في الدولة 1.

لا شك ان اغتيال الرئيس قلب الأوضاع رأسا على عقب في لبنان ان لم نقل في ابعد مما نتصور، اذ ان اغتياله كان بمثابة الزلزال الذي لم يدع شيئا من غير ان يصيبه الاثر. فوجد لبنان نفسه تحت وصاية دولية واقعية، تمارسها امريكا بمساعدة فرنسية..وصاية فعلية غير معلنه رسميا. وبدأت الأمور تتداعى في لبنان وتتغير باتجاه يعاكس ما كانت فيه.

وما ان ذاع خبر اغتيال الحريري، اعربت المملكة العربية السعودية عن ادانتها واستنكارها لاغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، مشدده على رفض المملكة لمثل هذه الأعمال الارهابية. هذا وقال وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل: " ان اغتيال الحريري جريمة بشعة على المستوى الشخصي وعلى مستوى الامه والمستهدف الاساسي فيها لبنان خصوصاص في هذه الاوقات الحساسه التي يحتاج فيها اللبنانيون الى الحرص على وحدة بلدهم. ونحن في المملكة ندين ونستنكر بشده هذه العملية الاجرامية ". وكذلك وصف الاغتيال بانه خساره كبيرة للبنان وللمملكة وللامه [2].

هذا ومن جانب اخر اعتبر السعوديون ان اغتيال الحريري هو اغتيال لاحد الاسر الحاكمة فيها[3].

---

[1]- احمد، احمد يوسف، 1992م، ازمة الخليج والنظام العربي، مطبعة اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ص144-145.

[2]- الوطن العربي، السنه 129، العدد 43170، 15 فبراير 2005؛ ايلاف، 15 فبراير 2005.

[3]- حاوي، جورج، 2005، ردة الفعل لاغتيال الرئيس رفيق الحريري، الحياة، 15 فبراير.

بعد ذلك تنبهت المملكة العربية السعودية على الفور الى خطر المرحلة التي اريد للبنان الدخول فيها، والتي قد تكون اخطر من فترة الحرب الاهلية نفسها، فكان لها موقف تاريخي مشرف على الساحة اللبنانية، فكانت احدى ثمراته المحكمة الدولية[1] التي تطلع اليها لبنان، وسيذكر التاريخ للملك عبدالله بن عبدالعزيز تشديده على محاسبة قتلة الرئيس الحريري ووصفه لهم بالمجرمين2.

هذا ومع اغتيال الرئيس رفيق الحريري برزت مرحلتان هما :

1. مرحلة حرب تموز.
2. مرحلة اشتداد الخلاف بين الاخوة الاعداء.

ففي المرحلة الأولى وقفت المملكة العربية السعودية داعما قويا سياسيا واقتصاديا للبنان.اما في المرحلة الثانية فعملت على تقريب وجهات النظر بين ابناء البلد الواحد، وهذا تجلى بوضوح الصبر في الدور الذي قام به السفير السعودي عبدالعزيز خوجه تنفيذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في العمل الجاد والسعي والاتصال لتقريب الافكار المتباعدة بين ابناء شعب لبنان 3.

وقد استنكرت المملكة العربية السعودية الانفجار الاثم الذي وقع في العاصمة اللبنانية بيروت وادى إلى مقتل رفيق الحريري وعدد من مرافقيه وإصابة آخرين وعلى أثرها أكد مجلس الوزراء السعودي برئاسة ولي العهد –وقتها- نائب رئيس

---

[1]- هي محكمة ذات طابع دولي أنشئت لمحاكمة الأشخاص المتهمين بتنفيذ اعتداء الرابع عشر من فبراير/شباط 2005، الذي أدَّى إلى مقتل 22 شخصًا، بمن فيهم رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وإصابة عدد كبير من الأشخاص. يقع مقرُّ المحكمة في هولندا؛ وهي تضمُّ موظفين لبنانيين ودوليين، وتُحاكم الأشخاص بموجب القانون الجزائي اللبناني، لمزيد من المعلومات انظر: شقير، شفيق، 2014، المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: اغتيال رفيق الحريري، منشورات الحلبي، بيروت.

[2]- قصير، حرب لبنان: في الشقاق الوطني الى النزاع الاقليمي 1975م، ص5.

[3]- مسعود، جمال عبدالهادي، 1998م، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية، دار الوفاء للطباعة، القاهرة، ص92.

الوزراء رئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبد العزيز. رفض السعودية التام لمثل هذه الأعمال الإرهابية التي استهدفت حياة الأبرياء وإشاعة الفوضى والدمار.

ومن منطلق القول، ان المملكة العربية السعودية لم تسلم من الاتهامات التي وجهت الى من كان وراء اغتيال الحريري، فكانت المتهم الثاني باغتيال الحريري، بمعنى أن اغتيال الحريري قد يكون جاء على خلفية علاقاته الوثيقة مع السعودية، بالرغم من ان تلك العلاقات خدمت لبنان شبعاً ودولة وحكومة، ولم يكسب منها السعوديون شيئاً كثيراً.

وفي الوقت الذي لا تتمنّى فيه الحكومة السعودية أن يحشر موضوع اغتيال الحريري بمواضيع سعودية (كامتداد للعنف الداخلي، أو كامتداد للسلفية الوهابية المتطرفة محلياً) فإنها في نفس الوقت لا تتمنّى أن تكون سوريا وراء الحدث، ولا تريد أن تمارس ضغوط على سوريا تستهدف نظام الحكم فيها.

ورغم هذه الاتهامات التي وجهت، دعا السعوديون ــ على لسان وزير الخارجية السعودية وغيره ــ الى سرعة التحقيق في اغتيال الحريري كمخرج سريع للأزمة، وطالبوا مراراً بعدم تصعيد المعارضة ضد الدولة وسوريا خشية على اتفاق الطائف واحتمالية انزلاق البلاد مرة اخرى في الحرب الأهلية.

لهذا قيل بأن السياسة السعودية كانت تحتم عليها استدعاء عائلة الحريري الى الرياض، تهدئة للموقف، خلافاً لرغبة العائلة نفسها؛ في حين قال آخرون بأن الهدف هو إجراء ترتيبات ما مع عدد من الأمراء الذي شاركوا الحريري الراحل أعماله التجارية، وتقرير مصير تلك الأعمال والشراكات.

اما عن المقأولين السعوديين، فكان لهم وقفة مع اغتيال الذي اعد رفيقاً لهم خلال المقاولات التي كانت تتم في المملكة العربية السعودية، فها هو الاجتماع الذي خصص للمقأولين السعوديين الذي احتضنته الغرفه التجارية الصناعية بالرياض يتحول الى مأتم وتقديم للتعازي بوفاة الحريري، وان نبأ اغتياله خيم الحزن على وجوه رجال الأعمال السعوديين، خاصه وان الحريري يعتبر من رجال الأعمال العرب في مجالات المقاولات ومن الطراز الأول والذي كان له اسهامات بارزه في

النهضه العمرانية التي شهدتها المملكة على مدى 40 عاما، والذي اثرى المقاولات في السعودية للمشاريع التي قادها عبر شركته (سعودي وجيه)[1].

موقف المملكة العربية السعودية من ثورة الأرز:

بينما ظل ظاهرياً مبعوث السعودية إلى لبنان الحريري، الذي أدرك أين يوجد مركز القوة يمضي في دمشق وقتا أطول مما يقتضي في بيروت، وقد بذل الحريري جهداً كبيراً في العمل من اجل الحصول على ثقة نظام الأسد في سوريا بعد إن أدرك أن الطريق إلى تحقيق مستقبل سياسي في لبنان يمر عبر سوريا، وقام الحريري كذلك بجهود للوساطة بين دمشق والكثير من الشخصيات السياسية اللبنانية خلال العقد الأخير من الحرب الأهلية اللبنانية، وساهم الحريري في إنجاح مساع لعقد مؤتمر مصالحة وطنية بين البرلمانين اللبنانيين في الطائف بالسعودية.

وقد نشب الخلاف بعد إن عارض الحريري فكرة تعديل الدستور لتمديد فترة رئاسة الرئيس لحود لثلاث سنوات إضافية، وقد قلب اغتيال الحريري المشهد السياسي في لبنان رأساً على عقب، ومعه المشهد الإقليمي، حيث خرج اللبنانيين على المستويين الرسمي والشعبي بثورة يتهموا الحكومة السورية بأنها وراء الاغتيال، ويطالبوا بخروج القوات السورية من لبنان، وهي ما سميت بثورة الأرز[2].

بعد المظاهرة المليونية التي سميت ثورة الأرز في 14آذار 2005م والتي أدت إلى خروج القوات السورية بآلياتها العسكرية بعد أن سلمت الذخائر والأسلحة لمواليها وحلفائها ليكونوا البدلاء[3]. بدأ مسلسل اغتيال شخصيات 14 آذار المناوئين لسوريا وهم من القيادات المسيحية الاستقلالية في الغالب ومن بعض السنة، سبق

---

[1]- بن كمي، زيد، 2005، اغتيال الحريري يلقي بظلاله على اجتماع المقأولين السعوديين في الرياض، الشرق الاوسط، 16 فبراير العدد 9577.

[2]- اسكندر، مروان، 2007م، رفيق الحريري وقدر لبنان، ط1، دار الساقي، بيروت، ص125 ؛ اشقر، جلبرت، 2007م، حرب ال 33 يوم، جريدة البان الاماراتية، 3/15/ص4

[3]- بهنام ، راغدة، 2009، محكمة الحريري الحلقة الأولى ، الزلزال السياسي القادم ، جريدة الشرق الاوسط العدد 11047 تاريخ 20شباط.

ذلك تغير في السياسية الأمريكية تجاه المنطقة بعد أحداث أيلول، وبعد دخول المحافظين الجدد البيت الأبيض في واشنطن، كان أحد ضحايا هذا التغير سقوط التفاهم الأمريكي - السوري على إمساك دمشق بالورقة اللبنانية، وهو تفاهم رسخته أزمة الخليج التي فجرها الاحتلال العراقي للكويت سنة 1990م، وابتداء من سنة 2000م صارت واشنطن ترى أن من الضروري أن تنسحب سورية من لبنان، وأن يتقلص دورها الإقليمي، وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 تاريخ 12 ايلول 2002م، والتضمن انسحاب القوات السورية من لبنان1. سواء ثبت أن لسورية دوراً في اغتيال الحريري أما لا، واخيراً وجدت نفسها مجبرة أمام ردة الفعل الشعبية والضغوط الأميركية على الانسحاب، ونتيجة لهذا الانسحاب تم تحقيق الهدف الأميركي، وحشرتها في عزلة إقليمية ودولية، ولأن الاغتيال حدث مباشرة بعد التمديد ألقسري السوري للرئيس إميل لحود، فضلاً عن تراكمات الوجود السوري في لبنان على مدى ثلاثين عاماً، أصبحت سورية طرفاً في الأزمة اللبنانية التي فجرتها عملية الاغتيال.

ومن هذا المنطلق لم يعد من الممكن استمرار سورية في دور الوسيط بين اللبنانيين، أكان ذلك بمفردها أم من خلال التنسيق مع إيران أو السعودية. يضاف إلى ذلك أن العلاقات السعودية - السورية كانت إحدى ضحايا اغتيال الحريري[2]. إذ دخلت في أزمة لم تعرفها منذ سنة 1970م الأمر الذي فرض تراجع التعاون الذي طبع هذه العلاقة على مدى أكثر من ثلاثين عاماً وكان له التأثير المباشر في الموضوع اللبناني بشكل خاص[3].

في السياق نفسه كان موضوع المحكمة الدولية للكشف عن قتلة الحريري قد أصبح القضية الأولى والأهم في السياسة الخارجية السورية وصار الموقف من

---

[1]- بهنام، محكمة الحريري الحلقة الأولى ، الزلزال السياسي القادم.

[2]- الدخيل ،خالد، 2013م، السياسة الخارجية السعودية تحتاج الى مراجعة في هذه المرحلة ، دار الحياة ،مقالة ، مركز الخليج للابحاث ،تاريخ 3شباط

[3]- بلقيز، عبدالاله، 2000م، المقاومة وتحرير الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص168.

المحكمة يحدد العلاقات السورية- العربية، وبما أن المحكمة أصبحت عنصراً مركزياً في الأزمة التي فجرها اغتيال الحريري، صار موقف هذه الدولة العربية أو تلك من الأزمة اللبنانية معياراً آخر يحدد طبيعة العلاقات السورية - العربية واتجاهها. والسعودية من الدول التي تؤيد المحكمة الدولية، وترى الإسراع في قيامها، وهو موقف لا يريح دمشق ، وتكمن أهمية علاقة سورية العربية من هذه الزاوية في أن الأخيرة لا تستطيع في هذه المرحلة التأثير في مواقف الدول الكبرى من المحكمة الدولية ألا من خلال كسب مواقف عربية مؤيدة لها تمنحها مساحة للمناورة والضغط على تلك الدول[1].

موقف المملكة العربية السعودية من حرب تموز عام 2006م:

عرفت هذه الحرب بأسماء عدة، فحسب التسمية الشائعة في لبنان عرفت بحرب تموز 2006م، وحسب التسمية الإسرائيلية عرفت بحرب لبنان الثانية، وفي الوسائل الإعلامية العربية جاءت تحت عنوان الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006م2. وفي وسائل الإعلام الأجنبية مواجهة إسرائيل- حزب الله 2006م، وحقيقة الأمر هي العمليات القتالية التي بدأت في 12تموز 2006م بين القوات من حزب الله اللبناني وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي والتي استمرت 33 يوما في مناطق مختلفة من لبنان، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية وفي عاصمة بيروت، وفي شمالي إسرائيل، في مناطق الجليل، الكرمل ومرج ابن عامر. وكانت الحرب تؤثر على الجولان أيضا.

منذ اللحظة الأولى لبدء العدوان الإسرائيلي على لبنان استشعر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز خطورة ما يحصل وما يمكن أن يؤدى إليه استمرار العدوان ليس على الشعب اللبناني فقط وإنما على المنطقة العربية كلها.

---

[1]- بقرادوني، كريم، 2009م، صدمة وصمود، شركة المطبوعات، بيروت، ص86؛ احمد، رفعت سيد، 2006م، الوعد الصادق، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص186-188

[2]- تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي الصادر في كانون الأول 2007م ، ترجمة عدنان ابو عامر ،مركز الزيتونة والاستشارات ، بيروت ،ط1، 2008م،1429هـ ، ص18

وبادرت المملكة الى التحرك السياسي بقوة باتجاه عواصم القرار وخصوصا باريس وواشنطن ولندن وموسكو للتباحث مع مسؤولي هذه الدول فيما يحصل والتحذير من تداعيات العدوان الإسرائيلي الخطيرة والسلبية وبذل ما يمكن من جهود وممارسة ما يمكن من ضغوط على إسرائيل لوقف عدوانها بأسرع وقت ممكن كي لا يتحول إلى صراع إقليمي واسع ينعكس ضررا على المنطقة برمتها1.

هذا وقد ألقت السعودية باللوم على عناصر في داخل لبنان في العنف مع إسرائيل، وقال بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية إن السعودية "تود أن تعلن بوضوح أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن وراءها، دون الرجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها، ودون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، فتوجد بذلك وضعاً بالغ الخطورة، يُعّرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار، دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول." ويعتبر هذا الموقف انتقاد صريح على غير العادة موجه إلى جماعة حزب الله وأنصارها الإيرانيين[2].

جاء الموقف السعودي الرسمي، معتبراً ان عملية حزب الله مغامرة عسكرية غير محسوبه من شانها ان تضر بالمصالح العربية[3].

ومع عشية بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان يوم 13 يوليو 2006م، انتقدت السعودية في بيان رسمي ما اعتبرته مغامره لا تخدم المصالح العربية، في اشارة منها الى الهجوم الذي شنه حزب الله واسر خلاله جنديين إسرائيليين [4].

كذلك دعا وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل الى اجتماع طارىء على مستوى وزراء الخارجية العرب، وكان ذلك يوم الاثنين الموافق 7

---

[1]- صحيفة اليوم، الجمعة 28 يوليو 2006، العدد 12096.

[2]- جريدة الشرق الاوسط، السبت 15 يوليو 2006.

[3]- البيان الذي نقلته وكالة الانباء السعودية عن مصدر رسمي سعودي في 2006/7/13.

[4]- عبد الفتاح، بشير، 2006، الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي علـــى لبنـــان 2006، الأهرام، 1 أكتوبر.

اغسطس 2006م في بيروت بغرض البحث في سبل تقديم الدعم العربي للبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم، وقد خلص المؤتمر بالاجماع الى:

أولاً: الدعم الكامل للنقاط السبع[1] التي تبناها مجلس الوزراء، وسبق وان عرضها السنيورة في مؤتمر روما لمساعدة لبنان يوم 26 يوليو 2006م، والتي بمجملها تقدم تصوراً شاملا ومتكاملا للحل الجذري للقضية.

ثانيا: ايفاد وفد من الجامعة العربية يضم وزير خارجية الامارات العربية الشيخ عبدالله بن زايد ال نهيان، ونائب رئيس وزراء وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني، والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، للاجتماع بمجلس الأمن والأمين العام للامم المتحدة لعرض وجهات النظر العربية والتشاور في كيفية علاج المواقف الخطيرة الناجمة عن الاعتداء الإسرائيلي والدمار الكبير الذي تعرض له لبنان[2].

ناهيك عن ان الامير سعود الفيصل شدد خلال هذا اللقاء على ضرورة تحييد الساحة اللبنانية عن الصراعات الاقليمية والدولية، وكذلك عبر عن ان المملكة ترفض توظيف اية دولة في المنطقة او خارجها لاية قوة داخل لبنان للقيام بمهام محددة تخدم الاجنده الخاصه بهذه الدولة او تلك[3].

ومن خلال ما سبق يمكن القول ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، تتخذ المملكة العربية السعودية موقفاً يبرّر العدوان ويحمّل الطرف العربي (حزب الله) مسؤولية إندلاع الحرب.

---

[1]- تمثلت في: الوقف الفوري والدائم للنار، التعهد بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولي، انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، عودة النازحين إلى قراهم ومدنهم، التزام مجلس الأمن بوضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر تحت سلطة الأمم المتحدة حتى يتم ترسيم الحدود وبسط سلطة الدولة اللبنانية على هذه الأراضي، بسط الحكومة اللبنانية سلطتها الكاملة على أراضيها عبر انتشار قواتها المسلحة الشرعية، تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عددها وعتادها.

[2]- عبدالفتاح، الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006.

[3]- الأهرام، 1 اكتوبر 2006.

المملكة السعودية حمّلت المقاومة المسؤولية الكاملة عن تصرفاتها غير المسؤولة، ودعتها إلى إنهاء الأزمة التي أوجدتها مطالبة بالتفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة.

رغم كل ذلك كانت المملكة لا تزال تتابع بقلق بالغ واستنكار شديد الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على لبنان في حرب شاملة تستهدف التدمير المتعمد للبنى التحتية وانتهاك الحقوق الانسانية والوطنية واستهداف المدنيين والابرياء بالاغتيال والاعتقال والتنكيل دونما اعتبار للعهود والمواثيق الدولية والاعتبارات الانسانية[1].

وأكدت المملكة أن هذا العدوان السافر ما هو ألا امتداد لسياسة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية واستمرار لممارساتها البغيضة في المنطقة التي طالما حذرت المملكة من عواقبها.

كذلك حذرت المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي من خطورة الوضع في المنطقة وانزلاقه نحو أجواء حرب تفوق فرص السلام وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر لا يعرف أحد مداها لان هدف المملكة هو العمل من أجل تحقيق الاستقرار والسلام العادل والشامل في المنطقة ولا نسمح لان يكون ما يجري في لبنان تنفيذ لاجندة لا تخدم مصالح الامتين العربية الاسلامية.

ناهيك عن ان المملكة تدعم دعما كاملا الحكومة اللبنانية وتويد جهودها للحفاظ على مصالح لبنان وصون سيادته واستقلاله وبسط سلطتها على كامل التراب الوطني.وكذلك تواصل جهودها واتصالاتها مع الدول العربية والقوى الدولية الموثرة لايجاد مخرج لهذا الوضع يجنب الاخوة اللبنانيين المزيد من الخسائر المادية والبشرية.

اما الشيخ عبدالمحسن العبيكان[2]، فقد انتقد موقف حزب الله الذي يتخذ قرارات مصيرية دون الرجوع لأولى الامر او اصحاب الشأن المعنيين، بزعم الجهاد ضد عدو يفوقه قوه وعتاد، كما دفع اليهود لتدمير بلد عربي كامل،

---

[1]- الرياض، 4 اغسطس 2006، العدد 13920.

[2]- فقيه سعودي ومستشار بوزارة العدل السعودية.

والاضرار البالغ ببنيته الاساسية، وتشريد اهله واضعاف قوة المسلمين وتفريق كلمتهم وتشتيت شملهم[1].

هذا وقد افتى عدد من العلماء المسلمين السعوديين بحرمة دعم حزب الله في حربه ضد اسرائيل باعتباره شيعياً.

من خلال ما سبق نستطيع القول ان المملكة العربية السعودية تحركت على كافة الاصعدة للتصدي للوضع المأساوي الراهن. فعلى الصعيد الانساني وجدت المملكة أن الوضع الانساني في لبنان مقلق وكارثي في ان واحد خصوصا وضع السكان المحتجزين في منازلهم وفي مدارس الجنوب ومستشفياته الذي يتركز عليه القصف الإسرائيلي منذ انطلاق العمليات العسكرية وفقدان المواد الغذائية والادوية وتوقف الامدادات.ولهذا فان المأساة الانسانية في لبنان تتطلب دعما سخيا من كل عربي وكل مسلم وكل إنسان شريف.

ومن هذا المنطلق فقد حرص خادم الحرمين الشريفين بأن تكون المملكة أول المساهمين في جهود إعادة الحياة الى طبيعتها في لبنان فوجه.. بتخصيص منحة مقدارها نصف مليار دولار للشعب اللبناني لتكون نواة صندوق عربي دولي لاعمار لبنان. وايداع وديعة بمبلغ مليار دولار في المصرف اللبناني المركزي دعما لامكاناته ودعما للاقتصاد اللبناني، وكذلك تنظيم حملة تبرعات شعبية في جميع مناطق المملكة لجمع التبرعات لصالح الشعب اللبناني تحت عنوان «دائما معك يا لبنان». وإقامة مستشفى ميداني متحرك كبير بكامل تجهيزاته في بيروت لتقديم المعونة الطبية العلاجية للمحتاجين لها من المتضررين والمساعدة في تخفيف الام الجرحى والمصابين. وتخصيص خمسين مليون دولار للهيئة العليا للاغاثة للمساهمة العاجلة في أعمال الاغاثة للشعب اللبناني[2].

كذلك امر خادم الحرمين الشريفين بتقديم مساعدات مالية وعينية للبنان للمساهمة في اعادة بناء بعض القرى التي تهدمت والمدارس والجسور والمؤسسات الاجتماعية. وهذه المساعدات لا تزال شواهد وتعبيرا عن التزام المملكة تجاه الاشقاء

---

[1]- الشرق الاوسط، ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة، 26 يوليو 2006.

[2]- صحيفة اليوم، السبت 29 يوليو 2006، العدد12097، الرياض.

اللبنانيين بكل طوائفهم وانتماءاتهم وانها معهم والى جانبهم في شتى الظروف دون التفرقة بين دين او مذهب ام منطقة[1].

واسهاما من صاحب السمو الملكي الامير خالد بن سلطان بن عبد العزيز، وضمن الحمله الشعبية السعودية لجمع التبرعات النقدية والعينية التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ال سعود في التخفيف من المعاناه التي يمر بها الشعب اللبناني الشقيق بسبب العدوان الإسرائيلي عليه تبرع صاحب السمو الملكي بمليوني ريال[2].

كذلك وجه صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية المشرف العام على الحمله الشعبية السعودية لاغاثة الشعب اللبناني بتقديم مبلغ مليون دولار للمفوضيه العليا للامم المتحده لشؤون اللاجئين، وذلك لمساعدة المفوضيه في أعمالها الانسانية التي تقدمها للنازحين واللاجئين في لبنان. ويأتي هذا الدعم اسهاما في دعم البرنامج الاسعافي والانساني للشعب اللبناني[3].

وعلى الصعيد الاقتصادي، قررت المملكة إيداع مبلغ مليار دولار في المصرف اللبناني المركزي ليساعد على الاستقرار النقدي في لبنان ويرفع من سيولة وموجودات البنك المركزي بالعملة الأجنبية ويخدم هدف مصرف لبنان عبر الحفاظ على استقرار سعر الصرف وعلى القدرة الشرائية لدى اللبنانيين.

كذلك سيرت الحمله الشعبية السعودية لاغاثة الشعب اللبناني اثناء العدوان الإسرائيلي علية سبعة قوافل برية. حيث ضمت أول قافلة (44) شاحنة حمل على متنها 39600 سله غذائية، فيما ضمت القافلة الثانية (40) شاحنة كان على متنها 35800 سلة غذائية، بينما بلغ عدد الشاحنات المسيرة في القافلة الثالثة (40) شاحنة نقلت 36000 سلة غذائية، فيما كانت القافلة الرابعة مكونه من (40) شاحنة احتوت على 36000 سلة غذائية، وحملت القافلة الخامسة والمكونه من (40) شاحنة

---

[1]- خليفه، مارلين، 2011، العلاقات السعودية – اللبنانيـــة، الريـــاض، 27 ســـبتمبر، العـــدد 15800.

[2]- الرياض، 30 يوليو 2006، ص3.

[3]- الرياض، 18 اغسطس 2006، ص3.

36000 سلة غذائية، وضمت القافلة السادسة (20) شاحنه زودت بـــ 18000 سله غذائية، اما الحمله السابعة والاخيرة فتضم (54) شاحنة حملت على متنها 48500 سله غذائية، تحوي الواحدة منها 18 صنفا من المواد الغذائية والحاجات الملحة للاسر اللبنانية[1].

وهذه المساعدات تاتي ضمن مساعي المملكة الانسانية لدعم الشعوب الاسلامية والعربية في قضاياهم المصيرية وتلبية احتياجاتهم ومؤاساتهم في مصابهم وتقديم كل ما من شانه التخفيف من محنتهم.

وتنفيذا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز تم تأمين حقائب مدرسية تحتوي على جميع المواد الاساسية والمستلزمات التعليمية لعدد 320 الف طالب وطالبه في المدارس اللبنانية، حيث قدر حجم هذه المساعدات الطلابية بمبلغ مليون و781 الف و 250 ريالاً[2].

ولتخفيف معاناة الاسر المتضررة والى مساعدة الارامل والايتام والعجزه امر صاحب السمو بتأمين الف اضحيه للاسر المحتاجة في لبنان الشقيق وبتكلفه اجمالية قدرها 825 الف ريال. وكان الهدف من هذا المشروع عو التعبير عن استمرار روح التضأمن والتكافل بين شعب المملكة والشعب اللبناني في عيد الاضحى المبارك وادخال مشاعر الفرحة على الاسر المحتاجه[3].

ومن هذا المنطلق يتضح لنا ان المملكة العربية السعودية قد شملت كل فئات الشعب اللبناني الشقيق من اجل التخفيف من معاناتهم وتلبية احتياجاتهم الضرورية.

وعلى الصعيد السياسي.. فقد قرنت المملكة العربية السعودية دعمها الانساني والاقتصادي للبنان بخطوات عملية وجاءت المبادرة السعودية في سياق تحرك دبلوماسي واسع قامت به المملكة دعما للبنان من أجل وقف الحرب والدمار الذي يتعرض له.

---

[1]- اليوم، 2 نوفمبر 2006، الرياض، ص3.

[2]- الرياض، 7 سبتمبر 2006، ص3.

[3]- الرياض، 27 ديسمبر 2006،ص3.

كذلك توجهت المملكة العربية السعودية الى المجتمع الدولي وناشدت الجميع أن يتحركوا وفقا لما يمليه عليهم الضمير الحي والشرائع الاخلاقية والانسانية والدولية وتحذر الجميع من أنه إذا سقط خيار السلام نتيجة للغطرسة الإسرائيلية فلن يبقى سوى خيار الحرب.

وان المملكة تطالب المجتمع الدولي والدول الفاعلة في النظام الدولي الاضطلاع بمسؤولياتها الاخلاقية والانسانية والقانونية في التدخل الحازم والعاجل لوقف العدوان وحماية الشعب اللبناني الشقيق وبنيته التحتية والزام إسرائيل بالخضوع لاستحقاقات السلام العادل والانصياع للارادة الدولية وقراراتها ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي خاصة وأن العرب قد اختاروا طريق السلام وأكدوا ذلك من خلال المبادرة العربية التى أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التى تم إقرارها في قمة بيروت لعام 2002م.

و انطلاقا من ادراك المملكة العربية السعودية للمخاطر المحدقة بلبنان واستشعارا لمسؤوليتها، دعت الى عقد موتمر القمة الاسلامية العاشرة الاجتماع الطاريء للجنة التنفيذية لمنظمة الموتمر الاسلامي على مستوى روساء الدول والحكومات لمناقشة أزمة العدوان العسكري الذي قامت به أسرائيل على لبنان، والذي تم عقدة في ماليزيا وكانت المملكة تأمل أن يخرج هذا الاجتماع بموقف عربي - إسلامي موحد وفعال تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي لمواجهة التحديات التي تحيط بالامة وإيجاد الآليات الكفيلة بتنفيذ مبادرة السلام العربية والخروج برؤية موحدة تصون مصالح الامة وتحفظ لها حقوقها ودورها التاريخي ومكانتها الحضارية بين الامم. وتقترح أن تتولى اللجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بلورة اطار للتحرك في المحافل الدولية ينسجم مع دورها في متابعة تنفيذ قرارات مؤتمرات القمة بالذات برنامج العمل العشري الذي تبنته قمة مكة[1] الاستثنائية الذي دعا الى:

---

[1]- حسيب، خير الدين، 2006م، الحرب الإسرائيلية على لبنان، ص20-26 ؛ مجلة المستقبل العربي، السنة29، العدد 331، أيلول ص6-10.

- دعم وحدة القرار الوطني في لبنان الشقيق والحرص على شرعية الدولة اللبنانية ودعم سيطرة الدولة ومؤسساتها الوطنية الرسمية على كامل التراب اللبناني.
- تحميل إسرائيل المسؤولية الاخلاقية والسياسية والمادية الكاملة على ما ترتكبه من مجازر وجرائم حرب في حق الشعب اللبناني الشقيق ومؤسساته وبنيانه وكل مقومات معاشه وحياته.
- توحيد المواقف العربية والإسلامية تجاه العدوان الإسرائيلي والجهات الداعمة له.
- التواصل المستمر مع الدول الصديقة التى أدانت الانتهاكات الإسرائيلية في لبنان وتعمل جادة على اقرار وقف فوري للعمليات العسكرية.
- الوقوف بكل امكانات الدول الاسلامية السياسية والاقتصادية مع الشعب اللبناني الشقيق.

ناهيك عن انه في نفس الوقت الذي شنت فيه إسرائيل الحرب على لبنان قامت المملكة العربية السعودية بإرسال مستشفى ميداني، وتسيير قافلات الإغاثة المتعددة، وأهمها في ذلك الوقت الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية، ليواكب ذلك الدعم المالي والدعم المعنوي الذي أعلنته المملكة في المحافل الدولية بوقوفها إلى جانب لبنان في محنته، والتي كان لها اكبر الأثر في وقف الحرب من قبل الجانب الإسرائيلي نظرا للضغوطات العالمية الهائلة، وفي مقدمة تلك الضغوطات الموقف السعودي الصريح والداعم بلا حدود لتوجهات القيادة والحكومة والشعب اللبناني [1].

كعادته كان الشعب السعودي إلى جانب الشعب اللبناني في محنته من خلال تدشين حملات التبرع والقوافل البرية التي كان لها صدى واسع النطاق في نفوس اللبنانيين.

هذا لم يقف الموقف السعودي تجاه لبنان بمجرد تقديم المساعدات المالية والعينية، بل تجاوز ذلك الى حد تهديد إسرائيل بالحرب واستخدام القوة ضدها، فقد قال الملك عبدالله بن عبد العزيز بهذا الصدد وفي تصريح نقلته وكالة انباء رسمية سعودية:" في حال فشلت مساعي السلام بسبب التعجرف الإسرائيلي، فلن يكون

[1]- لانداو، اميلي، 2006م، ردود فعل في العالم العربي: حرب لبنان الثانية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الاردن، ص80

هناك من خيار الا الحرب "، وأضاف كذلك:" يجب القول أن الصبر لا يمكن أن يدوم إلى الأبد بينما الة الحرب الإسرائيلية تدمر وتقتل، لذلك لا يمكن لأحد بالتكهن بما يحدث " [1].

ولان المملكة العربية السعودية صاحبة مواقف ثابته وواضحة المعالم فلم تدعم الموقف بشروط ولم تات لتتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، بل جاءت لتعمل وبشفافية على نجدة اللبنانيين والتضأمن معهم وشد أزرهم، وهي ترى ان وحدة لبنان بجميع طوائفه ومذاهبه الدينية هي المخرج للبنان من أزمته، وهي الصمود الحقيقي للبنان في وجه العدوان الصهيوني، تلك المواقف المشرفة والدعم اللامحدود من المملكة العربية السعودية جعلا اللبنانيين يشعرون بصدق وقفة المملكة الصادقة ليتحقق للبنان وحدته واستقراره.

موقف المملكة العربية السعودية من أحداث نهر البارد:

ان ظاهرة " فتح الإسلام " من الظواهر الدينية الحديثة التي أدلى السياسيون والإعلاميون حولها دلوهم في بيانات متفرقة ومتنوعة، اغلبها انتصار لتصورات فكرية او توجهات سياسية. وان كثيرا ممن وضعوا تنظيم فتح الإسلام تحت المجهر لم ينجحوا حتى الان في سير معرفة مكونات الحقيقة، بل اكتفوا باكتشاف بعض القشور الخارجية لهذا التنظيم الذي ظهر بشكل مفاجيء عبر البيان رقم واحد في مخيم نهر البارد، واخذ ينمو ويتكاثر عددا وعتادا بسرعة فائقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحركات الإسلامية في لبنان، حتى يمكن القول انه أصبح يمتلك قوة عسكرية كبرى. الأمر الذي جعل المواجهات العسكرية الضاربة في مخيم نهر البارد تمتد نحو مائة وستة أيام، ويؤدي إلى ما أدت إليه من الخسائر البشرية في صفوف الجيش اللبناني، فضلا عن الدمار والتهجير في صفوف الفلسطينيين[2].

أن وجود عدد من السعوديين في أحداث "نهر البارد "، كان قليلاً أو كثيراً لا ينبغي أن يدرج في باب الاتهام للملكة العربية السعودية، فهذا العدد لا يعبر عن

---

[1]- لانداو، ردود فعل في العالم العربي: حرب لبنان الثانية، ص85.

[2]- باهيري، سبا عبدالله، 2008، لبنان 2006، ط1، شـركة المطـابع الاهليـة، الريـاض، ص135- 137

موقف المملكة التي ناصرت ودعمت - وما زالت - الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وأيدت وساندت - وما زالت - الشعب اللبناني خلال المحن التي عصفت به، وما زال الدور السعودي الرائد قائماً في حل القضايا والإشكاليات القائمة على الساحة اللبنانية من خلال الدور الذي يقوم به سفير المملكة العربية السعودية في لبنان، ولا تتحمل السعودية مسؤولية في ذلك، كما أن الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني لا يتحملان مسؤولية وجود لبنانيين مع "فتح الإسلام "، كذلك أن الشعب الفلسطيني المقيم في لبنان لا يتحمل مسؤولية وجود عدد قليل منه مع حركة " فتح الإسلام "[1].

وفي 2007/6/30م قام الرئيس فؤاد السنيورة برحلة شملت فرنسا وايطاليا واسبانيا ومصر والمملكة العربية السعودية على اثر احداث نهر البارد، ولدى عودته الى بيروت من جده، قال في تصريح له على اثر انتهاء الاجتماع مع الملك عبدالله بن عبد العزيز:" كل مرة ناتي فيها الى المملكة العربية السعودية نجد لدى الملك القلب الكبير والعقل الكبير، والاستعداد الدائم لتمكين لبنان على تخطي الازمات التي يمر بها، والاستعداد لتقديم كل انواع المساعدة حتى يستطيع لبنان تخطي المرحلى الصعبة، وهذه المرة ككل مرة لمست لدى الملك كل الاستعداد للعون والتشاور في التحديات التي يمر بها لبنان والتي أوجدتها ظاهرة فتح الإسلام "[2].

كذلك قامت المملكة العربية السعودية بتقديم شيكات معونة ماليه بقيمة 1,330 دولار أمريكي لحوالي 10,000 أسرة في مخيم نهر البارد للتخفيف من معاناتهم.

من خلال السياق يتضح أن المملكة العربية السعودية، كانت اليد التي تصفق بها لبنان، لأنها ما زالت تدعم لبنان وتدعم حكومته الشرعية وتدعم وفاق اللبنانيين

---

[1]- ابن عبدالله، منصور، 2001، كيف تأهلت السعودية لإنهاء الحرب اللبنانية، مقال جريدة الشرق الأوسط، العدد 8392، 22نوفمبر ص4

[2]- منصور، لبنان بين ردة وريادة، ص85؛ دلول، محسن، 2007، لبنان إلى اين، دار الرياض للريس، بيروت ص96.

بما فيه المصلحة للبنان بشكل عام، كذلك ساهمت في جهود عملية تقديم المساعدات الإغاثية والاستعداد من اجل إعادة بناء المخيم[1].

كذلك شجعت المملكة الحملة الشعبية السعودية لاغاثة الشعب اللبناني، والتي جاءت تحت عنوان " معك يا لبنان " فبدأت الحملة في 2006/7/26م وكان ذلك بناء على الدعوة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله إلى السعوديين. هذا وقد تمكنت الحملة وخلال بداية انطلاقتها في اليوم الأول من جمع مبلغ 113 مليون ريال، ناهيك عن المساعدات العينية، وتم التنسيق والاتفاق مع منظمة اليونسف لتأمين اللقاحات والتغذية للأطفال، وتوفير الحقيبة المدرسية لأكثر من 320 ألف طالب وطالبة.ناهيك عن ان الحملة قامت بشراء محصول زيت الزيتون من لبنان بما سعته 25 ألف تنكه ووزعتها على دور الأيتام والمعاقين والأسر المتضررة.

وفي 15 حزيران 2007م، امر الملك عبدالله بن عبدالعزيز بصرف هبه للنازحين الفلسطينيين من مخيم نهر البارد بقيمة 12 مليون دولار، توزع نقدا تحت إشراف الحكومة اللبنانية وبالتنسيق مع منظمة الاونروا[2]. كذلك صدر توجيه من الملك عبدالله بن عبد العزيز بالموافقة على دفع الرسوم الدراسية عن جميع التلاميذ بالمدارس اللبنانية الرسمية والبالغة عشرون مليون دولار، وتم فتح حساب خاص بها لدى مصرف لبنان المركزي تحت اسم " الهيئة العليا للاغاثة السعودية المدرسية " وهي مخصصة لتمويل صناديق المدارس الرسمية من حلال وضعها في باب دفع الأقساط المدرسية للتأمين في جميع المراحل التعليمية وفي كافة المناطق اللبنانية[3].

وعبر مسؤولون ولاجئون فلسطينيون في لبنان عن امتنانهم وشكرهم الجزيل للمساعدات السخية التي أوصى بتقديمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لهم للتخفيف من معاناتهم التي تسببت بها أحداث مخيم نهر البارد شمال لبنان.

---

[1]- دلول، لبنان الى أين، ص97.

[2]- الحسن، كمال سعيد، 2006، مواقف الاخوة، جريدة الرياض، العـــدد 13907، 22 يوليـــو ص12

[3]- وزارة الإعلام، 60 عاما من الانجازات، ص36.

وأعربوا كذلك عن تقديرهم العميق ومحبتهم الصادقة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وحكومته الرشيدة وللشعب السعودي لما قدمته ولا تزال تقدمه المملكة العربية السعودية من مساندة ومساعدات انسانية هم في أشد الحاجة اليها ودعم أخوي دؤوب ومتواصل يسهم في التخفيف من معاناتهم ومأساتهم التي فرضتها عليهم الاحداث الأليمة في الشمال اللبناني[1].

كذلك في عام 2007م، قدمت المملكة ومن خلال مؤتمر باريس 3 للبنان مساعدات بلغت في مجملها مليار دولار لدعم مشاريع التنمية فيها[2].

وأعلنت المملكة العربية السعودية عن تبرعها بمبلغ وقدره 10 مليون دولار للمرحلة التالية من إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان والذي دُمر جراء الإقتتال في عام 2007 [3].

وفي بداية العام 2008م وتحديداً اثر زيارة الرئيس فؤاد السنيورة إلى الرياض في 25 كانون ثاني أعلن في بيروت إن وديعة سعودية أخرى بقيمة مليار دولار هي في طريقها نحو مصرف لبنان لدعم الليرة اللبنانية، وكانت هذه الوديعة ثمرة لقاء الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالرئيس فؤاد السنيورة، كذلك تم تأمين جميع المستلزمات المدرسية للطلبة في لبنان.

وبتاريخ 31 اب 2008م التزمت المملكة السعودية بتقديم 468 مليار ليرة لبنانية لإعادة إعمار الضاحية الجنوبية لبيروت، وقدمت أيضاً 337 مليار ليرة لبنانية لإعادة اعمار المناطق أخرى في لبنان.

أما عام 2009م، فكان يزخر بالمواقف والانجازات السعودية على ارض لبنان، فلعل ابرز تلك الانجازات والمواقف التي سجلت للمملكة العربية السعودية خلال هذا العام هو مبادرة الملك عبدالله بن عبد العزيز من خلال إقناع القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي حدثت في الكويت، والتي باتت بإجراء

---

[1]- الرياض، امتنان فلسطيني لخادم الحرمين لمبادرته الكريمة تجاه لاجئي مخيم نهر البارد، 18 يونيو 2007، العدد 14238.

[2]- كموني، احمد، 2009، مقال في جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 3349، ص1.

[3]- المجلة الاقتصادية، العدد 6563، 30 سبتمبر 2011.

مصالحة عربية – عربية.اما من الجانب البناني فكان لها بعد كبير ومؤثر فيه، فمن خلال هذه المبادرة اكتسبت لبنان بعدها في لملمة الانقسام العربي القائم، ولملمة التداعيات المماثلة والمحتملة للحرب الإسرائيلية على غزة خشية تدهور الأمور على نحو غير متوقع بين العرب.

ناهيك عن أن المملكة العربية السعودية أكدت دعمها للبنان لتحقيق المزيد من الاستقرار والوحدة وصون سيادتها.

كذلك دعا مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله جميع الفرقاء اللبنانيين الى تهيئة الاجواء الملائمة لاجراء الانتخابات النيابيه البنانية المقبلة بشكل سلمي وفق احكام الدستور اللبناني واتفاق الطائف، بعيدا عن اي ضغوط[1].كذلك دعتهم الى الابتعاد عن لغة التوتر والتصعيد وتهيئة الاجواء الملائمة الاجراء تلك الانتخابات.

وفي عام 2010م، اصر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز على طي صفحة الخلافات العربية السابقة والتاسيس لمرحلة جديدة من التعاون العربي – العربي. ناهيك على انه شدد على اهمية التنبه الى الخطر القادم الجديد الذي يسمى بالقاعدة، والذي عاد ليطل بقمته في وقت تتقارب فية العواصم العربية وتسعى لمعالجة الملفات العالقة[2].

كذلك كان للمملكة دورا بارزا في تنقية الاجواء العربية وتعزيز الاستقرار في لبنان، من خلال الحراك السياسي الذي يجري في المنطقة وبمبادرة من المملكة العربية السعودية تاتي في ظل تحولات ومتغيرات تقتضي التضأمن العربي لمواجهة المرحلة القادمة، في سياق التلاقي والتفاهم على مستوى مفاوضات السلام، او في مواجهة التهديدات الاسرتئيلية والمشاريع الاستيطانية القائمة في الاراضي المحتلة.[3]

---

[1]- قزاز، حسن عبدالحي، 1411ه، الأمن الذي نعيشه، ج2، ط2، دار العلم للطباعـــة، جـــدة، ص477-484

[2]- جريدة المستقبل اللبنانية ــ العدد 3529، شؤون لبنانية، 2010،ص3

[3]- جريدة المستقبل اللبنانية، العدد3601، ص4

واستمرت المملكة العربية السعودية في بذل اقصى جهودها في ثني اسرائيل من اي عدوان قد تقدم علية تجاه لبنان، او اي بلد عربي، كذلك دان المجلس السعودي التهديدات المتمادية على لبنان، ناهيك عن حرص المملكة العربية السعودية على السلام الشامل والعادل في المنطقة.

وفي هذا العام 2010م، قامت وحدة التوزيع والاغاثة السعودية المتمثلة بصندوق الزكاة بتوزيع 850 حصة من الاضاحي، مقدمة من البنك الاسلامي للتنمية ضمن برنامج المملكة للإغاثة والإفادة من لحوم الأضاحي والهدي، حيث تم توزيعها على عدة قرى في لبنان وهي مبادرة سنوية تقدم للشعب اللبناني.كذلك منحت المملكة تأشيرات الحج للبنانيين مجاناً[1].

موقف المملكة العربية السعودية من تشكيل الحكومات اللبنانية:

منذ قيام الجمهورية اللبنانية وبزوغ فجر الاستقلال، كانت الحكومات المتعاقبة وما زالت ميداناً لتنفيس الخلافات والاحتقان السياسي، ومنبرا وبريد رسائل، وشهد لبنان استقالة حكومات وسقوط بعضها تحت وطأة الضغط الشعبي واللازمات السياسية، وبسبب استقالة رئيسها، حتى صار من المستغرب كيف ان الحكومات في لبنان وحدها دوماً تدفع ثمن الأزمات وفاتورة الصراعات السياسية المحلية والإقليمية.

لبنان كنظام سياسي يعاني من خلل في نظامه الدستوري القائم على قاعدة الطائفية وكانت هذه المشكلة قد تأثرت بواقعها الجغرافي السياسي مما جعلها جزءا من الصراع العربي– الإسرائيلي ونجد مصداق ذلك بالحرب الأهلية التي نشبت في لبنان من العام 1975-1989فقد أصبحت لبنان ميدانا للصراع بين إسرائيل والقوى المسيحية من جهة والمقاومة الفلسطينية وسوريا من جهة أخرى، مما خلف أثار سلبية على المجتمع اللبناني وعلى الوحدة الوطنية التي باتت لبنان تعاني من الاصطفاف المذهبي والذي انعكس بدوره على تقاسم المناصب والمنافع والمصالح،

[1]- جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 3785، 2010م، ص7

فضلا عن ذلك ان لبنان أصبحت ميدانا لتصفية الحسابات ومن ثمَّ دخلت في دوامة الحرب التي لم يكن لها فيها أي ناقة ولا جمل.

وبالرغم من إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية بموجب اتفاق الطائف في العام 1989، إلا أن الاصطفاف الطائفي والسياسي ازداد فضلا عن المشكلات الاقتصادية والأزمات الخانقة التي تعصف بلبنان، وكان الوجود السوري في لبنان قد زاد الأمور تعقيدا بسبب اتهام المعارضة للوجود السوري بتدخلها السافر بالشأن اللبناني وازداد الأمر سوءا باغتيال رئيس الوزراء اللبناني" رفيق الحريري "في شباط 2005 الذي اتهمت فيه سوريا بشكل علني وتم تشكيل المحكمة الدولية للتحقيق بهذا الاغتيال والذي نتائجه لا زلت غير واضحة بسبب الصراع السياسي الدائر هناك بين المؤيدين لقوى 14 آذار بزعامة سعد الحريري وبين المؤيدين لقوى8 آذار بزعامة حزب الله وما زلت المشكلة قائمة تنذر بإسقاط حكومة الحريري.

ولم يكن لبنان ضحية خلافاته الداخلية فحسب بل صار فريسة لموقعه الجغرافي، فوقوعه ما بين سوريا وإسرائيل الدولتين الأقوى منه عسكريا واللتين تحارب كل منهما الأخرى في منطقة غارقة في عداوات تاريخية عنيفة، لم يفض إلاّ الى تفاقم حدة مآزق لبنان ومعضلاته الداخلية، أضف الى ذلك النظام الطائفي، كصيغة معترف بها لتقاسم السلطة في النظام السياسي اللبناني عامة، وهي تعكس توازنا هشا غير واضح المعالم ما بين الطائفتين المسيحية والمسلمة لم يكن أهلا لحسم صراع حاد ولا قادر على ردع الاعتداءات القادمة من خارج الحدود[1].

وبرعاية سعودية سارت في موازاة التقارب الأمريكي – السوري، كان قد وقع في 30 ايلول 1989 اتفاق الطائف وسمي بوثيقة الوفاق الوطني الذي عد إعادة تأسيس للبنان يراعي مستجداته الطائفية والديموغرافية، ويتم بموجبه إحلال السلام في لبنان، حيث اكد الطائف على وحدة لبنان وهويته على ان يسبق ذلك إجراء إصلاحات سياسية وإدارية، وكانت أهمية هذا البند لمذكور تكمن في قبول لبنان كوحدة متكاملة السيادة والإصلاح مع تأسيس الصيغة الصحيحة لإنهاء الحرب الأهلية على الصعيد الداخلي،رغم ذلك جاء اتفاق الطائف ليقبل نقصان السيادة لمدة

[1]- مبارك، مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة :حالة لبنان، ص14.

من الزمن، فضلا عن ذلك تولد شعور إحباط عند المسيحيين في المرحلة التي تلت تطبيق اتفاق الطائف خاصة في الجانب المتعلق بالإصلاح السياسي والتعديلات الدستورية وتحديدا فيما يتعلق بإعادة الانتشار السوري بشكل فعلي مما ولد لديهم الشعور باستقواء المسلمين على المسيحيين، فضلا عن ان اتفاق الطائف لم ينفذ كل بنوده ليعطي كل الثمار التي كانت مرجوة منه، وهو في الأساس تم على شكل صفقه شاملة بمعنى انه ما من طرف أعطى في مجال إلاّ لأنه اعتبر انه اخذ في المقابل تعويضا اقله مقبولا إن لم يكن مساويا في مجال اخر، وهنا مكمن الخطورة في التطبيق الجزئي لاتفاق الطائف[1].

كما لم يلِ اتفاق الطائف في حقبة التسعينيات من القرن الماضي أي حوار ذي مغزى بين المجموعات المعارضة وبين السلطة التي كان بإمكانها حل الخلافات الناشئة فيما بينها وهي خطوة مهمة لم يتم انجازها في حقبة ما بعد الطائف وذلك من اجل تحريك البلد نحو الديمقراطية وقيام دولة القانون والمؤسسات، فالمصالح الشخصية هي ما يحرك القوى وسياسات الجماعات المختلفة في حقبة ما بعد الحرب الأهلية، وبعد الخروج الإسرائيلي من جنوب لبنان في آيار العام 2000 تحت ضغط المقاومة اللبنانية، الأمر الذي دفع بقضية الوجود السوري في لبنان الى الواجهة مرة أخرى، فالمعارضة اللبنانية للوجود السوري في لبنان طالبت طيلة السنوات الماضية بخروج القوات السورية من الأراضي اللبنانية حتى صدر القرار الدولي رقم (1559) في أيلول 2004 الذي عد تمركز للقوات السورية في سهل البقاع غير كاف ومنذ ذلك الوقت استمر الضغط الدولي على سوريا للخروج من لبنان وجاءت حادثة اغتيال" رفيق الحريري "رئيس وزراء لبنان الأسبق لتزيد من الضغوط على سوريا التي قامت بسحب قواتها من لبنان[2].

فسوريا من وجهة النظر اللبنانية قد أضرت بالمصالح اللبنانية فيما بين عامي 1992-2004 قدرت الأموال التي انتقلت من الاقتصاد اللبناني الى الاقتصاد

---

[1]- صاغيه، حازم، 2007،سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ابو ظبي، ص4-5.

[2]- صاغيه، سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها، ص23-24.

السوري ب 20 مليار دولار،نتجت من تحويلات العمالة المهاجرة واختراق السلع السورية الزراعية للسوق اللبنانية خارج الأطر القانونية والأعراف، فضلا عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اللبناني من جراء الوجود السوري في لبنان واسهم ذلك في زيادة درجة المخاطرة لدى من يريد الاستثمار و الاستهلاك في لبنان[1].

في ضوء ما سبق نجد أن لبنان عانت الكثير من الأحداث والاضطرابات التي عملت على عرقلة تشكيل الحكومات فيها.

لقد جاء اغتيال رئيس, وزراء لبنان السابق رفيق الحريري ليكرس حالة الانقسام الشديدة التي يعاني منها اليوم المجتمع اللبناني، حيث كانت نهاية ولاية الرئيس اميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية في2004/9/23، ولكن مجلس النواب الواقع تحت النفوذ السوري مدد ولاية الرئيس لحود ثلاث سنوات رغم معارضة كثيرين ممن كانوا معروفين بولائهم للنظام السوري، وكان في طليعة هؤلاء الرافضين الرئيس رفيق الحريري، وكان آنذاك رئيسا للحكومة، لكن تم تمديد ثلاث سنوات له، وكان رئيس الوزراء رفيق الحريري قد تم اغتياله في2005/2/14 بعد حوالي أربعة أشهر من التمديّد، وتوجه الاتهام الى سوريا

وطالبت الحكومة اللبنانية تحقيقا دوليا ثم طلبت إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الجناة والمتورطين في اغتيال الحريري رغم اعتراض سوريا على ذلك، خوفا من تسييس المحاكمة واتهام النظام السوري بالوقوف وراءها[2] .

واقدم وزراء حزب الله وحركة أمل على الانسحاب من الحكومة احتجاجا على صدور القرار بحق سوريا من دون موافقتهم، فالقرار الأمريكي – الفرنسي المرقم ب (1559) والقاضي بانسحاب الجيش السوري من لبنان وتسليم أسلحة المليشيات التي لم يبق منها مسلحا الا حزب الله [3].

وعقب اغتيال الحريري حدثت تطورات في لبنان ففي 28 شباط 2005 قدم عمر كرامي استقالة من الحكومة بعد اتهامها بالتقصير أو التواطؤ في الاغتيال،

---

[1]- عباس، تداعيات الازمة اللبنانية، الملف السياسي، ص53.

[2]- النجار واخرون، لبنان وافاق المستقبل، ص24.

[3]- النجار واخرون، لبنان وافاق المستقبل، ص25.

ومن الجانب السوري أعلن الرئيس بشار الأسد في 5 آذار 2005 سحب الجيش السوري من لبنان بعد 29 عاما من الدخول إليها، و في7 نيسان 2005 كان مجلس الأمن قد اصدر قرار بتشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري[1].

كما شهدت لبنان مابين المدة من 29 ايار و19 حزيران 2005 أول انتخابات تشريعية تجري منذ 30 عاما في ظل غياب الوجود السوري مما أعطاها حيوية ملفته للنظر، لان هذه الانتخابات تحررت من الهيمنة السورية، وتميزت الانتخابات بوجود تحالفات لقوى سياسية كبرى لم تترك أي امل بالفوز للمرشحين المنفردين والمستقلين، وسيطر تيار المستقبل وحلفاؤه على محافظة بيروت، فيما سيطر حزب الله وحركة امل على محافظة الجنوب وعلى دائرة بعلبك في محافظة البقاع، وسيطر التيار الوطني الحر على دائرة كسروان في جبل لبنان، وعموما تمثلت المعركة ككل في صراع بين تحالف قوى المعارضة بزعامة تيار المستقبل والقوى السياسية الموالية للحكم الحالي والمتحالفة مع رئيس الجمهورية اميل لحود، وجاءت النتيجة آنذاك تمكن تحالف قوى المعارضة من الحصول على 72 مقعدا نيابيا الأمر الذي أعطى للمعارضة اغلبية مطلقة تتيح لها تقرير من يشغل منصبي رئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة والحصول على أصوات كافية لإقرار مشاريع القوانين التي تتبناها[2].

ومما يلاحظ على الصعيد السياسي في لبنان ان حقبة مابعد حرب تموز 2006 قد كرست حالة الاستقطاب الداخلي فيما بين القوى السياسية اللبنانية، فقد توزعت القوى السياسية اللبنانية على تيارين رئيسين[3]:

---

[1]- النجار واخرون، لبنان وافاق المستقبل، ص 26.

[2]- عبود، سامح سعيد، 2009، غروب شمس الانظمة من نهايات القرن الماضي الى بـــدايات القرن الواحد والعشرين، مركز المحروسه للنشر، القاهرة، ص349-350.

[3]- التقرير الاستراتيجي العربي،2005-2006،لبنان بعد العدوان جدل سياسي وتماسك وطني، القاهرة، 2006، ص47.

الأول : ضم ائتلاف الاكثرية في مجلس النواب وهي كتلة المستقبل برئاسة سعد الحريري وقائد القوات التنفيذية للقوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع وقد تبنى هذا التيار تنحية الرئيس اميل لحود وتنفيذ القرار 1559 الخاص بنزع سلاح المقاومة.
اما التيار الثاني فقد ضم كلا من الرئيس اميل لحود وحزب الله برئاسة زعيمهِ حسن نصر الله الأمين العام وحركة امل برئاسة نبيه بري رئيس مجلس النواب والتيار الوطني الحر برئاسة العماد ميشال عون، ودعا هذا التيار الى الإبقاء على سلاح المقاومة مادامت هناك ارض لبنانية محتلة في اشارة الى مزارع شبعا التي اصرت القوات الإسرائيلية على احتلالها بعد انسحابها من جنوب لبنان في ايار 2000، كما دعم هذا بقاء اميل لحود حتى انتهاء مدة التمديد في تشرين الثاني 2007.

عاشت لبنان ازمة تشكيل الحكومة بعد انتهاء عهد الرئيس لحود أواخر العام 2007 وانطلقت الأزمة بالمطالبة برئيس توافقي أي بمرشح يلقى تأييدا من جميع الفرقاء اللبنانيين، استعصى السجال على هذا المستوى الى ان طرحت الاكثرية النيابية ترشيح قائد الجيش العماد ميشال سليمان [1].

وكان اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية قد وضع حدا للازمة التي استمرت 18شهر وتشكيل حكومة وحدة وطنية في 15 ايار 2008 بعد ان تمكن وفد من الجامعة العربية من التوصل الى اتفاق ينص على سحب مقاتلي حزب الله وفتح طريق مطار بيروت واستئناف الحوار اللبناني على أساس المبادرة العربية التي تنص على انتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا وتشكيل حكومة وحدة وطنية واعتماد قانون انتخاب جديد ليفتح ذلك الطريق الى حوار في الدوحة بين أقطاب الموالاة والمعارضة ورئيسي الحكومة والبرلمان وبرعاية عربية بوجود امير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني والأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ليتم التوصل الى اتفاق الدوحة في 21 ايار 2008 ومن ابرز نقاطه [2]:

---

[1]- الحصن، سليم، 2008، لبنان على عتبة المجهول،مجلة المستقبل العربي،السنه 30، العـــدد 347،كانون الثاني ص6.

[2]- عوض، محسن، وعلام،ابراهيم 2009، حقوق الانسان في الوطن العربي،مركز دراســـات الوحده العربية،بيروت،ص174-175.

1 . اتفقت الاطراف على ان يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني الى الانعقاد طبقا للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية.

2. تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزير توزع على أساس 16 وزير للأغلبية، و 11 للمعارضة، و 3 للرئيس، وتتعهد كافة الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة او إعاقة عمل الحكومة.

3. اعتماد القضاء طبقا لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان، ومناقشة البرلمان للبنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون الذي أعدته اللجنة الوطنية برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس.

وفيما يتعلق بتعزيز سلطات الدولة وحصر السلاح بيدها، اشار الاتفاق الى ان الحوار انطلق في الدوحة وتم الاتفاق على [1]:

1 . تعهد الاطراف بحظر اللجوء الى استخدام السلاح او العنف او الاحتكام اليه فيما يطرأ من خلافات وتحت أي ظرف كان، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل الضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي.

2. تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية.

3 . يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية وبما يعزز الثقة عند اللبنانيين.

قوبل الاتفاق بترحيب لبناني وعربي ودولي، وقد اكد الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ان الاتفاق عبر عن روح المبادرة العربية لحل الازمة اللبنانية وانه اعتمد صيغة لأغالب ولا مغلوب مؤكدا انها الصيغة الامثل في لبنان، وبالفعل جرت الانتخابات وانتخب مجلس النواب العماد ميشال سليمان رئيسا للبنان بأغلبية 118 صوتا من اصل 127 صوتا حضروا جلسة الانتخاب، وتنافس على مقاعد مجلس النواب البالغة 128 مقعدا 587 مرشحا بينهم ثماني سيدات حسمت ثلاثة منها بالتزكية، وأظهرت النتائج ان تكتل الموالاة حصل على 71 مقعدا

[1]- عوض، وعلام، حقوق الانسان في الوطن العربي، ص175.

مقابل 57 مقعدا لتحالف المعارضة وقبلت المعارضة النتائج وعززت النتيجة من موقع الموالاة وانتقصت من مقاعد المعارضة[1].

على ضوء ما سبق نجد ان لبنان عاشت ازمات وطنية كبيرة منذ ايلول 2004 عند صدور القرار الدولي رقم 1559 والقاضي بانسحاب الجيش السوري من لبنان وانتخاب رئيس جمهورية للبنان غير موالٍ لسوريا وعلى أسس ديمقراطية بديلا للرئيس اميل لحود وتصاعدت الازمة في لبنان بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري الرافض للوجود السوري على الاراضي اللبنانية ومن هنا تأزم الوضع السياسي في لبنان بين المؤيدين للوجود السوري والرافضين لهذا الوجود مما أتاح الفرصة للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا للتدخل بالشؤون الداخلية للبنان وعدم ترك أبنائها يقررون مصيرهم بأيديهم.

شهدت لبنان في 7 حزيران العام 2009 انتخابات نيابية وهي انتخابات عامة تحصل كل أربع سنوات وتوزع مقاعد المجلس بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين وعلى أساس نسبي بين طوائف الجماعتين وبين المناطق الجغرافية، ويمثل النواب الشعب اللبناني بكامله وليس دوائرهم الانتخابية فقط وتتقاطع الولاءات الطائفية مع الولاءات الحزبية[2].

بعد مرور سنة على الانتخابات الرئاسية التي تم فيها انتخاب الرئيس ميشال سليمان والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولكن كانت ولادة الحكومة ولادة عسيرة فقد تجاوز عدد المرشحين للانتخابات النيابية السبعمائة مرشح، في حين كان عدد المرشحين في العام 2005 اقل من خمسمائة، علما انه لم يرتفع عدد المقاعد النيابية عما كان عليه في السابق وهو 128 مقعدا، ودل التسارع على المشاركة في الانتخابات على أمرين بارزين[3]:

---

[1]- عوض، وعلام، حقوق الانسان في الوطن العربي، ص184.

[2]- عبود، غروب شمس الانظمة من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين، ص351.

[3]- بقرادوني، كريم، 2009، حكومة وحدة وطنية، مجلة الحوادث، العدد 2738،نيسان ص26.

1 . ان معظم الشخصيات تعتقد ان العبور الى السياسة يتم بواسطة الانتخابات النيابية.

2 . ان الأحزاب لا تمسك بزمام الانتخابات ويتمتع الافراد بمساحة واسعة من الحركة فيرشحون على حسب اتجاهاتهم.

ووزير الداخلية اللبنانية برئاسة زياد بارود أبدى ارتياحه من جراء وجود جهات وهيئات عربية و دولية لمراقبة الانتخابات النيابية نتيجة لحاجة وخطورة هذه الانتخابات في ظل وجود أطراف عديدة متسارعة [1].

وكلف الرئيس اللبناني ميشال سليمان النائب سعد الحريري زعيم كتلة المستقبل ورئيس، اكبر كتلة في البرلمان في 27 حزيران 2009 بتشكيل أول حكومة بعد انتخابات 7 حزيران 2009 ولكن صعوبات جمة واجهت الحريري لتشكيل الحكومة واكد الحريري بأن الهدف لن يكون سهلا والعراقيل قد تكون اكثر من الظاهر علما ان الظاهر منها كثير، كما اكد"

ان القضية الراهنة اكبر من تشكيل حكومة وتوزيع حصص وحقائب، القضية الراهنة تتعلق بمصير وطن في لحظة إقليمية تكاد تكون الأخطر في تاريخ المنطقة، واعد فوز قوى 14 آذار التي ينتمي اليها والمؤيدة لمحكمة الحريري والتي يعد ابرز أركانها بالغالبية في المجلس النيابي تكليفا واضحا بالحفاظ على ثوابت الدستور والمؤسسات والسيادة والاستقلال ومشروع بناء الدولة اللبنانية وتعزيز السلم الأهلي والاستقرار والاهتمام بالاقتصاد والتنمية والشأن المعيشي.

وأعلن الحريري قبل الانتخابات رفضه التام لترؤس أي حكومة فيها ثلث معطل للأقلية، في المقابل أعلنت قوى ٨آذار قبل الانتخابات تمسكها بالحصول على ثلث الوزراء زائدا واحد من اجل المشاركة في السلطة، إلا أن حزب الله وحركة أمل لم تتطرقا الى هذا الأمر بالتحديد بعد الانتخابات، وأكد حليفهما النائب المسيحي زعيم التيار الوطني الحر ميشال عون من جهته عن تمسكه بالتمثيل النسبي في

---

[1]- عرب واجانب يتولون مراقبة الانتخابات، مجلة الحوادث، العدد 2740، ايار 2009، ص12.

الحكومة على أساس التمثيل النسبي في البرلمان، وحصلت الأقلية على57 نائبا من أصل 128 في مجلس النواب مقابل 71 للأكثرية[1].

ورحبت المملكة العربية السعودية بتكليف الحريري تشكيل الحكومة اللبنانية وأعربت له عن التهاني بتكليف الحكومة الجديدة، ولكن وبغض النظر عن الأسباب التقنية التي آدت الى استقالة حكومة فؤاد السنيورة السابقة وعدم قدرة الحريري على تشكيل الحكومة بسرعة، وبرغم من الاتفاق على صيغة لتقاسم مقاعدها بين الموالاة والمعارضة ورئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، فأن الترجمة العملية لعدم تأليف الحكومة هي غياب السلطة التنفيذية عن الساحة وتعطيل عمل السلطة التشريعية مما جعل البلاد تدخل في مرحلة تصريف الأعمال بالحد الادنى دون قدرة الحكومة الحالية على اتخاذ قرارات أساسية لأنها أصبحت بحكم المستقيلة منذ بداية ولاية المجلس النيابي[2].

وشكلت الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني 2009 بعد مخاض طويل، وهذه الحكومة اليوم عاجزة عن استيعاب خطط الأعمار وعدم تنفيذ الخطط الاقتصادية والصناعية بسبب انشغالها بالمحكمة الدولية والصراع مع حزب الله.

وعليه حدث تطور مهم وخطير في لبنان في مطلع العام 2011 إذ حصل رئيس الوزراء اللبناني السابق نجيب ميقاتي المدعوم من قبل حزب الله على تأييد 65 نائبا لبنانيا من أصل 128 يشكلون أعضاء البرلمان لترؤس حكومة جديدة وسقطت حكومة سعد الحريري نتيجة استقالة 11 وزير بينهم عشرة يمثلون حزب الله وحلفاءه، بينما تجمع المئات من أنصار الحريري في2011/1/25 في طرابلس للمشاركة في يوم الغضب دعا إليه سعد الحريري زعيم تيار المستقبل احتجاجا على ما سماه فرضا من جانب حزب الله لميقاتي في رئاسة الحكومة، ووضح النائب في كتلة تيار المستقبل احمد فتفت بأن ما حصل من مظاهرات كان مجرد رد فعل عفوي من جمهور تيار المستقبل دون اي تخطيط وطالب مناصريه بالالتزام

---

[1]- عرب واجانب يتولون مراقبة الانتخابات، مجلة الحوادث، ص2.

[2]- لبنان بعد ثلاثة اشهر من الفراغ الحكومي والنائب عون يواصل التصعيد، صحيفة الشرق الاوسط،العدد 11230، 27 اب 2009.

بالقوانين والانسحاب من الطرقات وعدم التعدي على أمن المواطنين والمؤسسات، في الوقت ذاته أعلن سعد الحريري في 2011/2/14 بمناسبة الذكرى السادسة لاغتيال والده" رفيق الحريري " في 14 شباط العام 2005 انه سينتقل من موقع التسوية إلى موقع المعارضة الواضحة كما أكد حماية المحكمة الخاصة بلبنان ورفض السلاح داخل لبنان وذلك عبر مقاومة مدنية سلمية وديمقراطية تؤكد حق اللبنانيين بتقرير مصيرهم وتواجه التحكم بعملية بناء الدولة من جانب سلاح غير شرعي[1].

في ظل الأوضاع الصعبة في لبنان يلاحظ ان الديمقراطية التوافقية اليوم محفوفة بالمخاطر، ولاسيما في ظل نقص الوعي في استيعاب مراميها الحقيقية وإدراك أهميتها كمرحلة مؤقتة على طريق بناء الوحدة الوطنية السليمة، فهي وسيلة قد تمكن من تعزيز الانصهار الوطني بين الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض، ولكن من أهم شروط نجاحها هو النظر إليها على أنها نقطة البداية الأمنة لهذه الجماعات كي تنطلق منها وتتجمع وتوحد جهودها لدعم مسيرة المجتمع نحو النمو والتقدم، وحتى لا يؤول الأمر في لبنان الى طرح الفدرالية التي لا تناسب طبعا الوضع اللبناني بثقافته العربية الواحدة بأقلياته المتعددة والمخالطة في السكن والقربى والعمل، وغيره مما ينبغي من جهة أخرى، ومن باب الحفاظ على الديمقراطية نفسها حصر التوافق في بعض المواضيع المهمة التي يجب تحديدها بطريقة حصرية حتى لا تخرج الديمقراطية عن إطارها، وتتحول باتجاه التنازع على تقاسم الحصص والمكاسب بين الجماعات ما يؤول حتما الى الفوضى وشل عمل الدولة وعدم التوافق أثرها على أي شأن كان وضياع الديمقراطية من أساسها[2].

وهكذا فأن الديمقراطية التي تعني حكم الشعب تحولت في لبنان الى حكم المذاهب لان نظام الحكم بعد الطائف، بات اشبه ما يكون بكونفدرالية مذهبية تملك

---

[1]- ذياب، يوسف، 2011، المستقبل وحلفاؤه يحيون اليوم ذكرى اغتيال رفيق الحريري عشية اعلان القرار الاتهامي، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 14،11766/2/.

[2]- عبد الحي، هناء صوفي، 2006، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (لبنان)، المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت، العدد 12، ص134.

فيها كل مجموعة من الوزراء الممثلين لمذاهبهم داخل مجلس الوزراء، إمكانية شل عمل هذا المجلس طبقا لما يماثل عادة حق الفيتو في أي كونفدرالية تجمع بين دول مستقلة في الأساس [1].

فتحت الانتخابات الحكومية في لبنان، جسر التواصل الغير مباشر بين المملكة العربية السعودية وحزب الله، وكان القصد من وراء هذا التواصل هو رغبة المملكة في معرفة وجهة نظر حزب الله من انتخاب الرئيس اللبناني المقبل، وذلك من خلال رسائل بعثت بها المملكة لحزب الله من اجل الاستحقاق الرئاسي.

ناهيك عن ان الحزب رد على هذه الرسائل موكداً على دورة فيها وانه يرشح ميشال عون[2].

ومع هذا فأن المملكة العربية السعودية تعتبر أن الاستحقاق الرئاسي في لبنان هو شأن لبناني داخلي ولا يمكن أن تتدخل فيه أو تعمل لمصلحة هذا المرشح أو ذاك، وبالتالي فهي على مسافة واحدة من الجميع وما يهمها أن تجري الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري.

هذا وأكد السفير السعودي في لبنان علي عسيري إننا ننظر إلى الانتخابات النيابية كشأن داخلي بامتياز مئة في المائة وبالتالي يتمنى خادم الحرمين الشريفين والقيادة السعودية أن تفرز هذه الانتخابات الأمن والاستقرار والتلاحم لحفظ هذا البلد ليقدم لأبنائه كل ما فيه من الخير والصلاح.

وأن الموقف السعودي أكد ضرورة الحفاظ على استقرار الحكومة اللبنانية وعملها حتى يتم الاتفاق بين اللبنانيين على انتخاب رئيس وأن يستمر التوافق بين الحريري ووزير الخارجية لبنان جبران باسيل لحماية العمل الحكومي [3].

كذلك أعلن السفير السعودي في بيروت علي عواض عسيري أن الانتخابات الرئاسية اللبنانية هي شأن لبناني. ويجب أن يكون الحراك السياسي لاختيار الرئيس

---

[1]- عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (لبنان)، ص135.

[2]- الشرق الاوسط،7 مايو 2014، العدد 12944.

[3]- تقي الدين، رندة، 2014، عون يقترح انتخابات الرئاسة على مرحلتين،الحياة، 3 اب.

المقبل لبنانياً بحتاً صنع في لبنان، مؤكداً ان المملكة ترتاح عندما ترى لبنان مستقراً، وتشجع كل الخطوات الايجابية لتعزيز الخطة الأمنية التي يتم تنفيذها[1].

حيث أعرب الملك عبدالله بن عبد العزيز عن ترحيبه بانتخاب مجلس النواب اللبناني نبيه بري رئيساً للمجلس وتكليف النائب سعد الحريري برئاسة مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة 2009.

وأبدى أمله في أن يكون في ذلك خطوة نحو المزيد من ترسيخ أمن ورخاء لبنان الشقيق واستعادة دوره الإقليمي والدولي مؤكدا وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب لبنان وشعبه في كل ما يسهم في تعزيز استقراره وسلامته وسيادته[2].

وقال عسيري في تصريح لجريدة السفير اللبنانية – إن بلاده لم تسم في كل تاريخها رئيساً لأية دولة، متابعا اللبنانيون وحدهم يعرفون من هي الشخصية التي يمكن أن تقود لبنان وسط التحديات الإقليمية الكبيرة حالياً، وبالتالي أي خيار يجب أن يكون خياراً لبنانياً صرفاً ومن صنع اللبنانيين وحدهم.

موقف المملكة العربية السعودية ولبنان من الغزو العراقي للكويت وتداعياته 1990 – 2002:

أ. موقف المملكة العربية السعودية من الغزو:

تضطلع المملكة العربية السعودية بدور ناشط، فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية، وهي بالنسب إلى مجلس التعاون الخليجي، تمثل الدولة القائدة، لتمتعها بالعديد من الميزات، بحكم الحجم والموقع وعدد السكان والقوه الاقتصادية. وقد سعت المملكة في هدا الإطار، الى النهوض بدور الدولة القائدة والدولة النموذج معاً، حتى أصبحت سياستها هي المحور الدي تشكلت حوله سياسة مجلس التعاون الخليجي خلال هده الفتره.

---

[1]- الرأي، اللاثنين 4 اغسطس 2014، العدد.12817

[2]- المملكة ترحب بانتخاب بري وتكليف الحريري تشكيل حكومة اللبنانية الجديدة، الرياض، 30 يونيو 2009، العدد 14981.

ومن خلال هده الازمه يمكن القول ان المملكه العربيه السعوديه سعت الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسيه هي[1] :

أولاً: الأنسحاب العراقي الكامل من الكويت

ثانياُ: عودت الحكومه الكويتيه الى الحكم

ثالثاً: السعي لدفع الاسس الكفيله بعدم تكرار مثل هده التهديدات فالمستقبل.

ومع هده يتضح ان الموقف الثابت للمملكه العربيه السعوديه تجلى في:

التأكيد على الانسحاب الفوري للقوات العراقيه من جميع الاراضي الكويتيه، من دون قيد او شرط وعودت السلطه الشرعيه المتمثله في حكومة الكويت. وبمعنى آخر السعي الى عودت الامور الى ما كانت عليه قبل 12 اغسطس 1990م. وكلك انسحاب جميع الحشود العراقيه المرابطه على حدود المملكه العربيه السعوديه مع ضمان عدم تكرار اعتداء حاكم العراق على اي دوله عربيه خليجية أخرى.

وفي المجال العربي سعت المملكه الى زيادت التعاون العسكري والتنسيق مع كل القاهره ودمشق للتصدي لهدا الغزو. ناهيك انه مند البدايه ، شاركت القوات الجويه السعوديه وعدد من الطائرات الكويتيه والبحرينيه والقطريه والاماراتيه في الحمله الجويه ضد العراق ، وقامت بتدمير الأهداف العراقيه المهمه داخل الكويت وشمالها، مركزه في قوات الحرس الجمهوري ، ومراكز القياده والسيطره[2].

وكذلك مع بدء الحمله الجويه ضد العراق وجه الملك فهد بن عبدالعزيز من خلال اجتماعه لمجلس الوزراء كلمة قال فيها: " لقد شاءت ارادة الله ان يمعن حاكم العراق صدام حسين حاكم العراق في اصراره على رفض كل القرارات العربيه والاسلاميه العادله، وقرارات مجلس الأمن التي تمثل الشرعيه الدوليه، وبالتالي عمل على احباط كل الجهود المكثفه المتواصله ، التي بذلها قادة العالم وزعماؤه من اجل انقاذ الموقف وتجنيب المنطقه العربيه ويلات الحرب التي ابى صدام حسين الا ان يثيرها ، برفضه القاطع سحب قواته من دولة الكويت..... ولقد سبق لي ان ناشدت

---

[1]- احمد، ازمة الخليج والنظام العربي، ص125.

[2]- المملكة العربية السعودية، وزارة الاعلام، اصداء الموقف السعودي خلال احداث الخليج العربي، وكالة الانباء السعودية، 1991م.

الرئيس صدام حسين في اكثر من موقع ومناسبه ان يفيء الى امر الله ، فيحقن الدماء ، ويصون ارواح الأبرياء ، لكنه ابى واستكبر ، وطغى وتجبر ، وصم الأذان ورفض الاستماع الى نداء الحق والعدل والسلام "[1]. ولهده كان لابد من تخطيط الامور وتنفيد القرارات القاضية لتحرير الكويت.

واعلنت المملكة في 17 يناير 1991م ان عملية تحرير الكويت قد بدأت الساعة الثانية وخمسين دقيقه فجر السابع عشر من يناير 1991م ، ودلك تنفيذا للقرارات العربية والإسلامية وقرارات مجلس الأمن القاضية بضرورة انسحاب القوات العراقية الغازية من الاراضي الكويتية ، من دون قيد او شرط يذكر وعودة الشرعية الى البلاد [2].

وأكدت المملكة كدلك انها اتخذت كافة السفل لدفع العراق الى الانسحاب من الكويت لكنه رفض.

وقال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد " ليس من شرع الله قتل الابرياء من المسلمين من اهل الكويت بدعوه تحرير فلسطين ، واستعادة المسجد الاقصى. وكذلك وضحت المملكة ان الهدف من الحرب هو تطبيق القرارات التي تطالب بانسحاب العراق من الكويت ، وعودة الشرعية الكويتية الى الحكم [3].

اما عن موقف المملكة من قصف المدن الكويتية بالصواريخ العراقي اكدت المملكة ان دلك لن يؤثر في الحياه العادية داخل المملكة كما لن يؤثر في انتاج النفط السعودي الذي يناهز 8 ملايين برميل يومياً.

وكدلك أكد الامير سليمان بن عبدالعزيز ان صواريخ المعتدي لا يمكن ان تهز المملكة لأننا على حق، لا يهمه اي شيء اخر،الا رضا الله قبل كل شيء ".

---

[1]- الازمه العراقية الكويتية، نشرة عسكرية استراتيجية (شؤون عربية)، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1990م، ص23

[2]- مركز الدراسات الاستراتيجية، الازمه العراقية الكويتية، نشرة عسكرية استراتيجية (شؤون عربية)، ص26

[3]- مركز الدراسات الاستراتيجية، الازمة العراقية الكويتية، ص24.

اما من خلال ما نتج عن غزوه من تلوث فطالب المسؤولون السعوديون في 4 فبراير 1991 م بإعلان منطقه كارثيه عالميه ، بسبب الدمار الناتج من التلوث ببقعة النفط الهائلة التي تعمد العراق تسريبها في الخليج من اجل اعاقة العمليات العسكرية[1].

ناهيك على ان المملكة العربية السعودية رفضت بيان مجلس قيادة الثورة العراقي المتعلق بالانسحاب ورأت أنه يتضمن شروطاً غير مقبولة. كذلك رفضت المملكة المقترحات السوفيتية في شأن انسحاب العراقي.

ويتجلى من خلال السياق موقف المملكة العربية السعودية بإدانتها للغزو العراقي للكويت، ورفض كل ما ترتب على ذلك من إجراءات تتنافى مع جميع الأعراف الدولية، والمفاهيم الأساسية والقيم الإنسانية والأخلاق العربية.

ب. موقف لبنان من الغزو العراقي للكويت:

كان لبنان أول بلد يصدر بيانه الرافض للاحتلال بشكل رسمي والدي أعلن عنه رسمياً على التليفزيون الرسمي اللبناني.

ووقف منذ إعلان الغزو العراقي من الكويت بشكل ثابت ولم يتغير، حتى تحررت كامل الأراضي الكويتية، وقامت الدبلوماسية اللبنانية والشارع اللبناني بالوقوف كاملاً وبصوت واحد مع عودة الشرعية الى الكويت[2].

---

[1]- نافع، ابراهيم، 1992م، الفتنه الكبرى وعاصفة الخليج، مركز الاهرام للترجمـــة والنـــشر، القاهرة، ص145.

[2] - جريدة الانباء، الخميس 26 فبراير 2009 (محليات)

الخاتمة:

لا يستطيع مثل هذا البحث بهذا الحجم ان يستوعب جهود ومواقف المملكة العربية السعودية تجاه لبنان، فالجهود عظيمة، والمواقف كثيرة، والمجالات عديدة، وتعجز المؤلفات عن متابعتها كما وحجما، وما قدمته من خلال هذا البحث ما هو إلا إشارة عابرة، وغيض من فيض، لم ارد من خلاله الحصر وانما النموذج والمثال.

لقد شغلت لبنان مكانه بارزة في فكر وجهود المملكة العربية السعودية، ممثله بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز والملك عبدالله بن عبدالعزيز، وبادرا في كل وقت الى مساعدتها معنويا وماديا، وحملا هموم هذه البلاد كجزء من اهتمامهما الكبير بخدمة الأمة العربية، وكل ذلك كان انطلاقا من مكانة المملكة ومسؤوليتها التاريخية نحو العرب والعروبة في كل مكان.

لم تأل المملكة العربية السعودية جهدا في دعم لبنان في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها، من خلال اتفاقها مع باقي الدول الأخرى بضرورة الاستمرار في دعم لبنان سياسيا وماديا.

فقدمت المملكة الدعم السياسي والمادي للبنان على نحو مباشر وغير مباشر، وعن طريق جمع التبرعات من الشعب السعودي، التي كان لها الأثر الأكبر في إسناد الشعب اللبناني ودعمها لتحقيق أهدافها، وتكللت بتهدئة الأوضاع واستقرار لبنان، هذا العمل الذي أثلج صدور السعوديين كحال إخوانهم في لبنان.

وأتمنى أن أكون قد وفقت في تدوين بعض المواقف للمملكة العربية السعودية والتي جاءت على سبيل المثال لا الحصر.

الفصل الرابع

موقف المملكة العربية السعودية من أحداث لبنان

في ظل الربيع العربي 2010-2014

مقدمة:

حمل أواخر العام 2010 و العام2011 أحداثاً استثنائية وتاريخية لا تحدث في حياة الشعوب إلا كل 400 أو 500 سنة، ولا يمكن لأي مواطن عربي ولا إي متابع دولي أن يقفز فوق أحداث العالم العربي التي صبغت تاريخ البشرية بتاريخ جديد، لا يمكن الحكم على نتائجه لما حمله من تحولات تاريخية وأحداث دموية كبيرة في ليبيا واليمن وسوريا ومصر وتونس وإحداث في لبنان ولكن لم تصل في مجملها إلى ما وصلت إليه في باقي البلدان العربية السابقة الذكر، وأدت تلك الإحداث في العالم العربي إلى سقوط أنظمة عربية ورؤساء وآلاف القتلى، فدخل حسني مبارك السجن بعد ان أطاحت به تطورات أحداث 25 كانون الثاني، فيما النار في جسد بو عزيزي دفعت ببن علي إلى الفرار إلى السعودية، أما الحرب على النفط الليبي أطاحت بالقذافي وأدت إلى قتله بطريقة لا تمت إلى الثوار والثورات بصلة، أما الصراع على اليمن وإطلاق النار على المتظاهرين أشعل الداخل اليمني بحرب مفتوحة بين علي عبدالله صالح ومعارضيه الذي نجا من محأولة اغتيال بأعجوبة. أما في سوريا فإن الأحداث بدأت في درعا منتصف آذار ومضى عليها فترة زمنية ليست بالقصيرة والصراع ما زال مستمرا وسط احتدام في الخلافات الدولية والعربية حول سوريا ودخول الجامعة العربية وإرسال المراقبين، لكن نزف الشعب السوري ما زال مستمراً .

الإحداث الكبيرة في العالم العربي شرعت الأبواب على كل الاحتمالات حيث المتغيرات لم تحقق الاستقرار، فالفوضى تعم ليبيا إلا قطاع النفط، ومصر تغرق في أزمة بين الإسلاميين والعلمانيين بينما نجا اتفاق كامب دايفيد ولم يمسه لا الثوار ولا النظام الجديد، وفي اليمن دماء ودموع وفي تونس لم تظهر بوادر التغيير وفي سوريا تبقى الحرب على ثوابتها .

أما في لبنان، فتستمر السجلات وسط حياة سياسية مملة بين قوى 8 و14 آذار في مشهد يومي يكرر نفسه عبر استخدام نفس العبارات وتبادل الاتهامات فيما الناس تعيش ظروفا اقتصادية صعبة وأوضاعا أمنية غير مستقرة، وقلقا على البلاد جراء التطورات الكبيرة في المنطقة، أما الملفات من وجود القاعدة الى طأولة الحوار وقانون الانتخابات والتعيينات والصلاحيات والأجور والموازنة فتودع العام 2011 دون نتيجة وتنتقل بكل خلافاتها وسجلاتها الى العام 2012 .

تمهيد:

يمثل الربيع العربي في جوهرة الموضوعي وبعده التاريخي بداية انطلاقة الجماهير الوطنية وخاصة فئة الشباب نحو مستقبل مختلف. اذ تراكم الوعي واليقظة تجاه حالة التردي الشاملة التي تعم المنطقة العربية والتي تراكمت على مدى السنوات حتى وصلت الى حد الانفجار، متمثله بالحركات الاحتجاجية السلمية الضخمة التي انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011 م وما زالت مستمرة الى وقتنا الحاضر، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، ونجحت تلك الثورة التونسية بالإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن على، وكان من أسباب هذه الثورات والتي تعتبر من وجهة نظري أسباب أساسية، انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة الى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية [1].

ولا شك في ان هذه الحركات مستمرة حتى هذه ألحظة، حيث نجحت بالإطاحة بأربعة أنظمة عربية حتى ألان، فبعد الثورة التونسية، نجحت ثورة 25 يناير المصرية والتي آلت الى إسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم تلاها بعد ذلك ثورة 17 شباط أليبية والتي بدورها أودت بحياة معمر ألقذافي وإسقاط نظامه، ولم ينتهي مسلسل الإحداث الثورية في العالم العربي، بل قامت بعد ذلك الثورة اليمنية التي انطلقت في 11 شباط 2011م مجبرة الرئيس السابق علي عبد الله صالح على التنحي عن الحكم.

ولكن في واقع الحال، كان اكبر هذه الاحتجاجات الثورية العربية في سوريا، والتي بدورها انطلقت يوم الثلاثاء الموافق 15 اذار 2011 م متائرة بموجة الاحتجاجات القائمة التي اندلعت من مختلف أنحاء الوطن العربي، ناهيك عن ان نار هذه الثورة ما زالت مشتعلة ولم تنطفئ حتى وقتنا هذا[2].

---

[1]- الجور شي، صلاح الدين، 2013م، الثورات العربية مشروع ناقص من داخله، مجلة شؤون عربية، العدد 156، شتاء ص28-29.

[2]- القدس العربي، 2014/1/12

وبناءً على هذا، فان الربيع العربي الذي نشهده الآن هو البداية الحقيقية لمرحلة طويلة من الاحتجاجات والثورات، قد تستغرق عشرة او عشرين سنه حتى تصل في النهاية إلى مداها المنشود.

ومما لا شك فيه، ان مصطلح الربيع تم نقله من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها وحيثياتها عما يحدث حاليا في عموم الوطن العربي.فقاموس أكسفورد يذكر كلا من الربيع البولندي عام 1956 و1982م، وربيع سيول الكوري عام 1979م، وربيع براغ 1968م، إلا أن مصطلح الربيع العربي يوحي بأمور ايجابية أبرزها انتهاء حركة الركود والسكون، وعودة الحياة والنهضة واليقظة والازدهار [1].

ومهما كان الأمر بالنسبة إلى دلالات مصطلح الربيع العربي، فان أول ذكر له جاء في مقالة لمارك لينش تم نشرها في مجلة فورن بولسي في 6 كانون الثاني 2011م، وانتشر تدأوله في وسائل الإعلام عربيا وعالميا، وأصبح من الصعب بل المستحيل تجاوزه.

ومع ذلك، فقد تعددت التسميات التي استخدمت لوصف هذه الإحداث على الأراضي العربية ولكنها كانت قليلة التدأول بين المجتمعات العربية والعالمية ومنها: الانتفاضة العربية، واليقظة العربية، والثورة العربية، والتمرد العربي، والاحتجاجات العربية، وتحولات 2011م [2].

في ضوء ما تقدم، كان الربيع العربي ربيعاً عربيا شاملاً، ولم يستثنى أحدا منه، بما في ذلك الجزء المنتعش والمزدهر اقتصاديا في الوطن العربي.لقد تمكن الربيع العربي بشعاراته المدوية " الشعب يريد إسقاط النظام " و " ارحل " من انجاز ثورات ناجحة في معظم البلدان العربية، لكن الربيع العربي مستمرا بوجود ثورات عربية لم تنجز مهامها انجازا كاملا حتى الان.ولا يقتصر الربيع العربي على الثورات المنجزة، او تلك التي في طور الانجاز بل يشمل أيضا مجموعة من

---

[1]- مجلة المستقبل العربي، عدد 391، ايلول -2011م، ص15-18.

[2]- سعيد، علي، 2011م، مفهوم الربيع العربي: حقيقة ام وهم، صحيفة الجزائـــر الجمهوريـــة، الاثنين 11/28.

التحولات والمطالبات الإصلاحية الديمقراطية المؤجلة التي تنتظر شرارة لم تنطلق بعد، على الرغم من وجود ظروف ثورية من السنة الأولى، خاصة من حيث قدرة الثورة على تحقيق ابرز أهدافها في جعل الوطن العربي أكثر ديمقراطية مما كان عليه خلال الخمسين سنه الماضية.

اما عن موقف المملكة العربية السعودية من تلك الإحداث التي داهمت معظم أقطار الوطن العربي، نجد المملكة العربية السعودية استطاعت من خلال ما تمتاز به من سياسة حكيمة، وسعة صدر كبيرة، وبعد نظر، إن تتجاوز الربيع العربي بشكل يفوق التصورات، رغم الخوف الذي كان ينتاب المملكة من إن ينتشر هذا الوباء إلى أراضيها.

وانطلاقا من هذا كان للمملكة العربية السعودية دور بارز و مهم وكذلك موقف ايجابي واستثنائي، انبثق من مكانتها الدينية، تجلى فيما يحدث في البلدان العربية من مستجدات وإحداث، فالمملكة العربية السعودية لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري وإنما عزمت بكل ما تملك من جهد سياسي واقتصادي لتحقيق الصف العربي الواحد من جهة، و عزمها بوقف سفك الدماء من جهة أخرى.

لبنان في ظل الربيع العربي:

يشكل الحراك الشبابي اللبناني احد مظاهر التغيرات العميقة التي شهدها العالم العربي خلال السنوات القليلة الماضية، والتي اصطلح على تسميتها بالربيع العربي. هذا وقد بداء الحراك الشبابي اللبناني بعد ان ظهرت بوادر بيارق الثورات الشعبية العربية في كل من تونس وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، وتنبه المواطن العربي إلى حقه المشروع في الحياة الحرة والكريمة.

وفي ضوء هذه المستجدات، شهدت لبنان حراكا شعبيا مطلبياً أواخر عام 2010 تمثل باعتصام واحتجاج، وكذلك حمله من المظاهرات والمسيرات انطلقت يوم 27 شباط عام 2011 م، متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي عام 2011م. وقاد هذه الاحتجاجات الشباب اللبنانيون للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. ولا ننسى انه كان من أهم أسباب هذه

الاحتجاجات اللبنانية هو النظام الطائفي الذي يحكم لبنان منذ أكثر من سبعة عقود. مع العلم ان الرئاسات الثلاثة في لبنان (الدولة، الحكومة، مجلس النواب) مقسمة بشكل طائفي منذ أيام الانتداب الفرنسي، واستمر حتى بعد جلائه عن لبنان عام 1946م. فجاءت هذه المظاهرات والاحتجاجات للمطالبة بنظام علماني مدني ينهي التقسيم الطائفي للبلاد الذي كان وقوداً للحرب الأهلية اللبنانية [1].

- **الإسلاميون في لبنان و الربيع العرب**:

لا شك ان تداعيات الثورات العربية بقيت، وخصوصاً أنها تمثلت في ثورتي تونس ومصر ضمن إمكانيات الاستيعاب المحلي للتوازن السياسي اللبناني، فقد احتفل بها الجميع وإن كان حزب الله من أكثر القوى التي بادرت بإقامة مظاهر احتفالية عبرت عنها في مهرجان انتصار الثورات العربية، حيث أعلن فيه السيد حسن نصر الله دعمه لما يعتبره من وجهة نظرة إرادة حقيقة من الشعوب العربية المسلمة التي تكافح من أجل العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في وجه أنظمة استبدادية فاسدة وغير شرعية تلقى الدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل[2].

فكان لسقوط مبارك ونجاح الحزب في تهريب عناصره من السجون المصرية الذين حضروا هذا الاحتفال وقعٌ خاص إلا أن ثورة مصر وتونس لم تكن وحدها في نطاق اهتمام الحزب فامتداد الثورات العربية التي بدأت تزهر في أكثر من عاصمة وخاصةً في البحرين وسوريا على أبواب لبنان تحديداً وضع الحزب أمام مواقف صعبة.

ومن هذا المنطلق، شكل الموقف من الحراك الثوري العربي في البحرين وسوريا منذ انطلاقته عاملاً إضافياً في إظهار المزيد من التمايز بين الجماعة الإسلامية وحزب الله وبين باقي الإسلاميين من جهة أخرى .

---

[1]- سليمان، جابر، 2011، الحراك الشبابي في لبنان: الدوافع والأسباب، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة.

[2]- خطاب السيد حسن نصر الله في 7 /2/2011؛ جريدة الأخبار اللبنانية، 2011/5/26.

فالجماعة الإسلامية ترى ان ما جرى في البحرين تحوّل إلى فتنة يجب تلافي شرها في العالم الإسلامي، مؤكدين على انه لا يجوز تشبيهها بثورة 25 يناير التي حدثت في مصر، لا من حيث الأعلام المرفوعة ولا من حيث الأطراف، ولا من حيث تعبيرها عن موقف وطني موّحد، ناهيك عن اصطدام القائمين عليها مع شريحة أساسية هي سنّة البحرين. وعليه كان موقف الجماعة مخالفاً لما ينظر إليه حزب الله لما يجري في البحرين، فهي لم تعتبر قوات درع الجزيرة قوات احتلال كما ذهب السيد نصر الله في مهرجان دعم الثورات العربية متسائلاً عن سبب صمت العالم العربي والمسلم عن الظلم الذي يلحق بإخوانهم الشيعة في البحرين، مستغرباً عدم إثارة المسألة المذهبية عند الحديث عن الشعب الفلسطيني أو المصري أو التونسي أو الليبي او اللبناني[1]

من هذا المنطلق كانت خطبة الجمعة للعلامة يوسف القرضاوي إذ قال بوضوح إن الحركة في البحرين تحولت طائفية و"أن أهل السنة لما رأوا هذا قالوا نحن لنا مطالب أيضاً.. ولم يكن المحتجون سلميين، بل اعتدوا على كثير من أهل السنة واستولوا على مساجد ليست لهم، واستعملوا الأسلحة كما يفعل البلطجيون في اليمن ومصر وغيرها، ضد كثير من المستضعفين من أهل السنة.. ان الخطر هو أن ينسب الشيعة أنفسهم إلى بلاد أخرى ويحملوا صورة خأمنئي وصورة نصر الله وصورة كذا وكأنهم ينتسبون إلى إيران لا إلى البحرين"[2]

هذا الموقف والردود التي جاءت عليه من الإعلام المؤيد لحزب الله، بل وحتى الرد المباشر الذي جاء من السيد حسن نصر الله دون أن يسميه، خلف توتراً، بين الإسلاميين السنة عموماً ومن ضمنهم جمهور الجماعة وبين حزب الله، ذلك لأن مهاجمة القرضاوي يعادل لدى الإسلاميين مهاجمة السيد نصر الله أو الخميني لدى حزب الله أو مؤيديه في العالم .

جاءت أحداث انتفاضة الشارع السوري لتشكل بدورها عامل تباين إضافي بين الفريقين، خاصةً وأن الملف الإسلامي في سوريا حساس وضخم، لم يتردد

---

[1]- خطاب السيد حسن نصرالله في 2011./5/18

[2]- خطبه يوسف القرضاوي، الجمعة، 2011/3/11.

القرضاوي في إدانة ما حصل في درعا وما سبقه من قمع بحق المتظاهرين المسالمين المطالبين بالإصلاح [1].

في حين أن الجماعة أعلنت بوضوح أن الصراع اليوم بين فئتين: فئة تطالب بالعزة والكرامة ومستعدة لبذل الأنفس في سبيل رفع الذل والاستعباد. وفئة لا تزال ملتبسة تتلمس رضى السلاطين وتبطش بأيديهم وتسمح لنفسها أن تكون أبواقاً مدافعة عنهم وعوناً للظلمة [2]، كان حزب الله يتخذ المزيد من المواقف التي تنسجم مع تحالفه الاستراتيجي مع النظام السوري.

ويبدو أنه راهن كثيراً في البداية على قدرة النظام على استيعاب الاحتجاجات إلا أن استمرارها وتوسعها وارتفاع الأصوات المنتقدة لموقفه والتي تتهمه بازدواجية المعايير، خاصةً بعد تأييده للثورة الليبية والتي تدخل فيها "الناتو" لأسباب تتعلق بخصوصية الطائفة الشيعية وإخفاء الأمام السيد موسى الصدر والمتهم به نظام ألقذافي، دفعه في احتفال "انتصار الثورات العربية" إلى الإعلان بوضوح إن حزبه وقف إلى جانب ثورات مصر وليبيا واليمن والبحرين وتونس، محدداً معيارين ينطلق منهما في تأييده لأي ثورة:

الأول: يتمثل بموقف هذا النظام من الصراع العربي الإسرائيلي

والثاني:غياب أي أفق أو أمل في الإصلاح على المستوى الداخلي، معتبراً وفق هذا التحليل إن هذين المعيارين لا ينطبقان على النظام السوري لذلك هو يحظى ببركة وتأييد المقاومة، ولم يتزحزح هذا الموقف منذ ذلك الحين متبنياً رواية النظام الرسمية في إعلانه.

القمع المتمادي الذي تتعرض له المعارضة السورية واتهامها بالسلفية، وتسليط الأضواء على دور الأخوان المسلمين السوريين فيها من قبل الإعلام السوري، والدور التركي وتصريحات أردوغان والحملة المعادية ضده من قبل إعلام حزب الله والإعلام القريب منه وتشبيهه بالسلطان العثماني الجديد، لا يمكن أن تمر

---

[1]- خطبة القرضاوي في 2011/3/25

[2]- خطبة القرضاوي. وجاء اعلان تلفزيون المنار التابع لحزب الله ان اطرافا أعلنوا إمارة إسلامية سلفية على الحدود الشمالية للبنان.؛ جريدة الشرق الأوسط، 15 مايو 2011.

مرور الكرام في الأوساط الإسلامية السنية، بل إن الانتقادات العنيفة التي وجهت للقرضاوي، والتي تعود خلفيتها إلى احتقان بدأ قبل أربعة أعوام تقريباً عندما فتح القرضاوي ملف التشييع المدعوم من إيران في المنطقة محذراً من مخاطره وتداعياته، كلها شكلت عناصر خلافية مضافة على ملف العلاقة بين الإسلاميين السنة وحزب الله في لبنان [1].

الجماعة الإسلامية والإسلاميون السنة اليوم في عصر الثورات العربية ليسوا كما في الأمس. فهم يقرءون في كتاب الثورة والتغيير الآتي من قلب الشارع العربي، ويشعرون إن الحياة عادت إلى منظومة التغيير العابر للحدود وأنهم عصب التحركات الشعبية وشريك أساسي فيه، لذلك لم يعد مقبولاً أن يتم التعامل معهم بفوقية ولا مع رموزهم بمنطق التخوين والاتهام. مع ذلك تتفهم الجماعة الواقع اللبناني وخصوصياته وحساسياته، لذلك تتحرك بحذر بالغ في الشارع وتتجنب القيام بحملات تعبئة سياسية أو تظاهرات تأييد ونصرة للشعب السوري كما ذهب حزب الله في تأييده لثورة البحرين متسبباً بأزمة دبلوماسية أضرت بمصالح الكثير من اللبنانيين في الخليج .

فالجماعة رغم تعاطفها الكامل مع ثورة الشعب السوري حريصة على أفضل العلاقات مع المقاومة وهي تتجنب كل ما يسيء إلى هذه العلاقات، لذلك تعرضت إلى الكثير من الانتقاد من بعض الإسلاميين المتشددين الذين اعتبروا موقفها ومواكبتها للحدث السوري مائعاً وخجولاً، ويراعي الظروف والوقائع أكثر مما يراعي الحق والمبادئ. ويتجاذبها تباينات في كيفية التعاطي مع الثورة السورية، حيث البعض متحمس للتصعيد السياسي والشعبي، مقابل البعض الآخر الذي يدعو إلى عقلنة التحرك والاكتفاء بالنشاط الإغاثي للنازحين السوريين، الأمر الذي جعل التحركات الشعبية للجماعة متقطعة وغير منتظمة، وتخضع للكثير من النقاش كما حدث في مهرجان ل"عيونك يا شام" الذي اقتصر على تنظيم فرع طرابلس.

---

[1]- جريدة الإخبار اللبنانية، خطاب السيد حسن نصر الله في الذكرى الحادية عشرة لتحرير الجنوب اللبناني 2011/5/26.

دفع هذا الأمر بالسلفيين اللبنانيين إلى تصعيد تحركاتهم والانفراد ببعض الأنشطة والتحركات الشعبية لدعم الثورة السورية، وكان أهمها "الظاهرة الجديدة" التي مثلها الشيخ أحمد الأسير، والذي بدأ بسلسلة تحركات تحت عنوان نصرة المظلوم، كان أبرزها في ساحة الشهداء في العاصمة اللبنانية، حيث اعتاد فريق 14 آذار أن يقيم احتفالاته الضخمة والتي ووجهت بتظاهرة مضادة مؤيدة للنظام السوري في ساحة رياض الصلح المحاذية لها، ثم تلاها تظاهرة في منطقة وادي خالد شمال لبنان فضلاً عن سلسلة من النشاطات والتظاهرات المتتالية.

- **تيار المستقبل وقوى 14 آذار**:

لم يتردد تيار المستقبل في الإعلان عن تأييده للحراك الثوري في سوريا والذي كان في البداية خجولاً، ومع ذلك ووجه بحملة إعلامية سورية منظمة، حيث وجهت أجهزة إعلام النظام منذ الأيام الأولى للانتفاضة في درعا أصابع الاتهام إلى قيادات ونواب في تيار المستقبل بأنهم يحوّلون ويحرضون ويقودون "غرفاً سوداء" لتنظيم هذه الاحتجاجات. اكتفى التيار في الشهور الستة الأولى بنفي تهمة التدخل في الشأن السوري، والإعلان عن التعاطف عبر وسائل الإعلامية مع الشعب السوري. إلا أن التطورات دفعته إلى تطوير هذا الموقف باعتبار "أن الربيع العربي يتيح أمام اللبنانيين فرصة ذهبية لتحديث تجربتهم الديمقراطية، وتصفيتها من مخلفات الحروب الطائفية وسياسات الاستقواء والرهانات على الخارج، كما جاء على لسان الرئيس سعد الحريري.[1]

كان لا بد في سياق تطور أحداث الثورة السورية وتفجر العنف وتدفق النازحين والموقف اللبناني الرسمي الملتبس والذي لم ينسجم مع مقررات جامعة الدول العربية أن يتخذ تيار المستقبل مواقف أكثر حدّة من النظام السوري، فأعلن على لسان سعد الحريري: "أن هناك أنظمة سياسية عمياء، رهينة حب الاستئثار الأبدي بالسلطة، اختارت أن تقود بلدانها بشعارات المزايدة والممانعة المزيفة في خدمة الحزب الواحد والرئيس القائد. وهناك شعوب قررت أن تكسر أبواب السجن

[1]- جريدة المستقبل، إعلان وثيقة تيار المستقبل، 8 اذار 2012.

الكبير وأن تصعد ببلدانها نحو المسار الديمقراطي، لترفع عن عيونها غمامة عشرات السنين من القهر والظلم والاستبداد لتنهي إلى غير رجعة، زمن الخوف الأبدي، والطاعة المطلقة للحكام وأحزابهم المحنطة. واللبنانيون أمام هذا المشهد، إما أن يختاروا طريق الالتحاق بالأنظمة العمياء.. وإما أن يأخذوا بيد الشعوب الحرة.. وفي يقيني أن شعب لبنان بأصالته الديمقراطية لن يختار سوى طريق الشعوب[1]."

انعكست مواقف الحريري في وثيقة التيار والتي تمت صياغتها بعد حوارات واسعة مع حلفائه في 14 آذار، وقد كتبت لتشكل مرجعية فكرية وإستراتيجية مستندة إلى خبرة لبنانية ديمقراطية عريقة أظهرت إن معاني وقيم الربيع العربي في الحرية هي معاني وقيم لبنانية متأصلة، معتبرة أن التغيير العربي يمثل مرحلة نضوج وتحدياً كبيراً في الوقت نفسه من حيث إنه يضع الوطن العربي على مشارف مستقبل جديد مفعم بطموحات شباب أمتنا لإقامة الأنظمة السياسية على قواعد احترام الحقوق والحريات العامة وخصوصاً الحريات الدينية، وكذلك حقوق الكرامة الإنسانية والعدالة والصلاح في إدارة الشأن العام، وهو "تحدٍ من حيث قدرة اللبنانيين على المراجعة والنقد وعلى التأصل ألقيمي والثقافي والسياسي للخروج من المرحلة السابقة التي سيطر فيها الاستبداد والتطرف وسياسة المحاور. والهدف من المراجعة والنقد هو التمكن من صون وحدة مجتمعاتنا وتنوعها وكرامة إنساننا في زمن التحولات [2].

ومن خلال ذلك تؤسس الوثيقة لقراءة معمقة لتيار المستقبل لقضايا تتعلق بالمسألة الوطنية مع دعوة مفتوحة للمصالحة بعيداً عن الاستقواء بالسلاح، وتطلق نداءً تحذيرياً من خطورة الفتنة السنية – الشيعية منادية بالحوار، وتتوقف ملياً عند العلاقات بين المسلمين والمسيحيين والعيش المشترك ومفاهيم المواطنة والفكر الديني المستنير وتتلقف وثائق الأزهر[3]، وتقدم قراءتها المتميزة للعروبة الحضارية في زمن

---

[1]- جريدة المستقبل، وثيقة تيار المستقبل، 8 اذار 2012.

[2]- الشرق الأوسط، هكذا رد الحريري على وثيقة التيار، الثلاثاء 13 أيـــار 2014 ؛ النهـــار، عناوين وثيقة الربيع العربي، 2012/1/27

[3]-العربية، الربيع العربي ولبنان، الأربعاء 18 يوليو 2012

الربيع العربي وتتوقف عن القضية الفلسطينية، ثم تفرد حيزاً مهماً للموقف من الثورة السورية.

- **المسيحيون في لبنان والربيع العربي**:

لم تستطع هذه المواقف التي تضمنتها الوثيقة اختراق حالة الاصطفاف التي يشهدها لبنان منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، لكنها دفعت بالمشهد السياسي اللبناني نحو المزيد من الجدل والحوار، خاصةً بعد ان خرجت العديد من الوثائق والمواقف المسيحية التي تحاكي الربيع العربي وفي مقدمتها الوثيقة التي قدمها الرئيس أمين الجميل وحزب الكتائب ومواقف الدكتور سمير جعجع، والوثيقة المسيحية للقاء سيدة الجبل، خاصةً أن هذه المواقف أطلقت بعد المواقف المثيرة للجدل التي أطلقها البطريرك الماروني بشارة الراعي إثر زيارته إلى فرنسا ولقائه الرئيس ساركوزي والتي اتبعها بسلسلة من التصريحات الملتبسة التي تطرح إشكالية الأقليات في الشرق ومخاوف المسيحيين من تنامي الأصولية الإسلامية ووصولها إلى السلطة مع الربيع العربي وأثر ذلك على مستقبل الوجود المسيحي [1].

بدا الانقسام المسيحي واضحاً حول الموقف من الربيع العربي وتداعياته، فالكنيسة المارونية ممثلة بالبطريرك الراعي أعادت للنقاش مسألة الأقليات بل ذهبت إلى الحديث عن شتاء العالم العربي لا ربيعه، منتقدةً ربيع العنف والدماء والقتل تعليقاً على ما يحصل في سوريا متسائلة عن مصير المسيحيين في حال سقوط هذا النظام؟ ومطالبة بالضمانات لهم. لقيت هذه المواقف ترحيباً شديداً من قبل التيار الوطني الحر ورئيسه الجنرال ميشال عون الحليف الأساسي لحزب الله وسورية في الساحة المسيحية، لكنها في المقابل أثارت سجالاً في الوسط المسيحي وتحديداً بين مسيحيي 14 آذار وخصومهم [2].

---

[1]- قواص، محمد، 2014، فلتعد السلطة للمسيحيين في لبنان، جريدة الحياة، الخميس 16 كانون الثاني.

[2]- ندوة عن الربيع العربي والتحولات في الشرق الاوسط، بيروت، المركز الكاثوليكي للإعلام،2013

وعلى وقع هذه السجلات صدرت الوثيقة التي أعلنها الرئيس أمين الجميل، ثم وثيقة سيدة الجبل[1]، إثر خلوة مسيحية عقدت في أدما جمعت أكثر من 600 شخصية، وقد استندت بحوث الخلوة ومناقشاتها إلى ماضي الكنيسة وتاريخها، وإلى المقررات التي صدرت تاريخياً عن المجمعات التي عقدت على هيئة ورشات عمل شارك فيها مطارنة وبطاركة وسياسيون، وأوصت نتائج تلك البحوث بالوقوف إلى جانب المنادين بالحريات وعدم مساندة أنظمة القمع والاستبداد، معتبرة إن المسيحيين هم أول من أطلق الربيع العربي من بيروت، وبالتالي من غير الجائز أن لا يكونوا في صلب هذا الربيع العربي الطابع لنيل الحرية والحقوق والكرامة، كما من غير الجائز أن يصبح القلق من المستقبل والوهم مما يمكن أن يحمله، غطاء لأنظمة القمع والاستبداد وسبباً لبقائها. وخلصت الخلوة إلى تأكيد دور المسيحيين في الربيع العربي كمكون أساسي، ورفض وضعهم في مواجهة خيارات الشعوب ومساندة أنظمة القمع والطغيان والاستبداد[2].

ولو أخذنا بعين الاعتبار نجد ان موقف سمير جعجع والقوات اللبنانية هو الأكثر وضوحاً في مواجهة الموقف الكنسي، ولا يختلف موقف حزب الكتائب عنه كثيراً وكذلك باقي أطياف قوى 14 آذار المسيحية إلا من حيث أسلوب التعبير وطريقة تظهير الموقف والتصريح به، فالجميع يرفض منطق الأقليات من خلال السكوت أو التحالف مع الدكتاتورية والتخويف من الأصوليات، مؤكدين على حق الشعوب بالحرية والعدالة، وهم في حركتهم تجاوزوا القول إلى الحركة بهدف البحث عن الآليات المناسبة لمواكبة هذا الربيع العربي بما يؤكد دور المسيحيين الرائد في العالم العربي، وفي هذا السياق كانت زيارة الرئيس أمين الجميل إلى مصر ولقائه مع شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب[3]، فضلاً عن لقاءات عديدة أجريت مع فعاليات وقيادات الثورة المصرية .

---

[1]- سيدة الجبل: هي وثيقة بمبادرة مسيحية من اجل سلام لبنان، عقدت في 30 تموز 2013 في فندق الكسندر في الاشرقية بعنوان سلام لبنان مسؤولية وطنية مشتركة.

[2]- نجم، وائل، اكتوبر 2011. وثيقة سيدة الجبل، 28 تشرين الأول.

[3]- جريدة اللواء، 23-1-2012

جاء هذا التحرك المسيحي اللبناني في سياق جهد لبناني مسيحي وإسلامي مشترك بدأه الرئيس فؤاد السنيورة حين التقى شيخ الأزهر بعد إصداره لوثائق الحريات والديمقراطية والتي كان لها صدى إيجابي كبير في الأوساط المسيحية كما في الأوساط الليبرالية كافة، حينها اقترح الرئيس السنيورة أن يتم إصدار وثيقة عن الأزهر وبكركي خلال زيارة البطريرك بشارة الراعي إلى العاصمة المصرية [1].

وحينها تم تكليف المفكر الإسلامي اللبناني الدكتور رضوان السيد بالأعداد لهذه الزيارة، وفيما كانت الاستعدادات جارية لإعلان هذا الحدث التاريخي الفريد من نوعه والذي حرص الرئيس الجميل على متابعته، فاجأ البطريرك الراعي خلال زيارته للأردن الجميع بمواقف ملتبسة ومشككة بموقف القيادات الإسلامية الجديدة في بلدان الربيع العربي من الوجود المسيحي فضلاً عن انتقاده للثورة السورية، ورغم محأولات تطويق هذه التصريحات وقبول التبرير بأن الكلام المنسوب له كان مجتزئا، وبعضه كان محرفاً، لكن البطريرك، سرعان ما ردد مثل هذه المواقف في تصريحات له مع الجالية اللبنانية خلال زيارته للدوحة. أثارت هذه المواقف من ثورات الربيع العربي وخيارات الشعوب موجة استياء في أوساط الأزهر الشريف الذي اعتبر أن الوثيقة ستفقد مصداقيتها قبل ولادتها لأنها لا تعبر عن انسجام في المواقف بين الطرفين، عندها طلب الأزهر تأجيل اللقاء الذي كان منتظراً[2].

في مناخ هذه التناقضات يتحرك الأداء الحكومي الذي يقوده رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي متبعاً سياسة الحياد والابتعاد عن المحاور وتجنب لبنان الانعكاسات السلبية وخاصةً تجاه الموقف من الوضع في سوريا، إلا أن هذه السياسة لا تحظى برضى جميع الأطراف، بل إنها تتعرض للانتهاك من داخل الحكومة ذاتها نظراً لطبيعة تشكيل الحكومة التي يغلب عليها فريق 8 آذار المؤيد لسوريا .

تجنبت الحكومة محطات رئيسية تطلبت موقفاً رسمياً واضحاً في مجلس الأمن وفي الجامعة العربية، فكان النأي بالنفس مخرجاً مناسباً، إلا أن هذا الموقف

---

[1]- شاكر، كلير، 2011، تحذير من مخاطر حلف الاقليات والكنيسه (الربيع العربي)، جريدة السفير، 24 تشرين أول

[2]- اللواء، 20 اذار 2012

بدا ملتبساً تجاه مسألة العقوبات على سوريا، لكنه حازماً تجاه منع تسريب أو تهريب السلاح إلى الداخل السوري من الأراضي اللبنانية. مع ذلك تؤكد الحكومة على لسان رئيسها استعدادها القيام بكامل واجباتها تجاه النازحين السوريين الذين فاق عددهم العشرين ألف في الوقت الذي لا يتردد وزراء من التيار ألعوني بالقول إن الشعب اللبناني أولى بأي قرش يصرف على هؤلاء باعتبار أغلبهم إرهابيين، الأمر الذي أثار سجالاً ساخناً داخل مجلس الوزراء .

أيضاً يثير الموقف الحكومي من الاعتداءات والانتهاكات السورية للحدود اللبنانية المزيد من التوتر والتي أدت إلى سقوط ضحايا لبنانيين كان آخرهم الصحافي علي شعبان، سجالاً آخر تسبب به وزير الدفاع اللبناني حين أعلن عن وجود لعناصر القاعدة في بلدة عرسال البقاعية في اليوم الذي سبق انفجارات دمشق، الأمر الذي فسرّ في أوساط 14 آذار بأنه إعلان سياسي مقصود لتشويه حقيقة ما يعاني منه النازحين السوريين ولتوفير الغطاء الأمني والسياسي للادعاءات السورية.

- **طرابلس و الربيع العربي** :

في خضم هذه الانقسامات التي تعيشها الساحة اللبنانية ثمة بؤر ومربعات قابلة للانفجار أكثر من غيرها، ولعل منطقة بعل محسن الملاصقة لباب التبانة في مدينة طرابلس من المناطق الأكثر شهرة في هذا المجال، إذ إن غالبية سكان بعل محسن هم من الطائفة العلوية، وبسبب روابط الدين والقرابة والسياسة بقيت علاقتهم بسوريا وبالنظام قوية، وهم منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري وجدوا أنفسهم في محيط سني و سياسي مؤيد لما عرف بثورة الأرز و14 آذار، وهو ما زاد من حدّة التباعد مع هذا المحيط الذي يحمل ارث صدامات دموية جرت مع الجيش السوري أثناء وجوده فيها أعوام 1985 و1986 [1].

بقيت الأمور محتقنة طيلة تلك السنوات التي كان فيها النظام السوري وقواته موجوداً في لبنان، لكن التجاذبات بعد خروجه والانقسام الحاد بين قواه السياسية

[1]- بري، محمد، 2012، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر تحديات مـا بعـد الربيـع العربـي – طرابلس، 22-25-12-.

أعوام (2006 – 2007) وخاصة التفلت الذي حدث في الشارع والذي رافقه تسلّح تتوّج بما سمي بغزوة بيروت في 7 أيار 2008 والتي استخدم فيها حزب الله سلاحه في الداخل لأول مرة، أدت بالجملة إلى إعادة تفجير خطوط التماس القديمة بين منطقة بعل محسن العلوية والتي قادها الحزب العربي الديمقراطي والمحيط السني الطرابلسي، والتي اشترك فيها العديد من التنظيمات الإسلامية السلفية وغير السلفية. وتحولت المنطقة إلى خطوط تماس ملتهبة، شهدت خمس جولات من المعارك سقط فيها أكثر من مئة قتيل وضعف هذا العدد من الجرحى، وحرقت العشرات من المنازل والمتاجر وتم تهجير أكثر من 700 عائلة حينها[1] .

وبغض النظر عن كل الخلفيات المذهبية التي ربما تقتضيها آليات الحشد الطائفي في مثل هذه الحالات، إلا أن الاشتباكات لم تندلع مرة لسبب مذهبي او ديني بل لأسباب وخلفيات سياسية في كل الأحوال، والسلاح الذي أغدق على الأطراف كان بهذا الهدف. وهذا ما يجعل هذه المنطقة وكأنها صندوق بريد لتوجيه الرسائل الأمنية والسياسية وجرح نازف ومفتوح في أفقر ضواحي المدن تهميشاً .

حينها تمت المصالحة بحضور الشيخ سعد الحريري وكامل فعاليات المجتمع الطرابلسي السني وممثلي الطائفة العلوية، حيث دخلت بعدها المنطقة في حالة من الهدوء، دون أن يعني ذلك أن فتيل الأزمة قد سحب نهائياً، فهذه المنطقة يعود إليها التأزم والتوتر الأمني، كلما حدث انسداد على المستوى السياسي، حتى يكاد البعض يعتبرها ساحة لتبادل الرسائل والضغوط وجرحاً نازفاً لا يراد له الشفاء .

ومنذ انطلاق الثورة السورية عاد التوتر يسود نفس خطوط التماس بين حي بعل محسن ومحيطه بين الحين والآخر على خلفية المواقف المتعارضة مع مزاج غالبية أهل مدينة طرابلس المتعاطفين بطبيعة الحال مع الثورة السورية والحاضنين للنازحين السوريين والناشطين لتأمين ما يلزم لهم. كان يكفي اي حادث عرضي ليفجر الأوضاع الأمنية وخاصة في ظل مواقف رسمية لحكومة اتهمت بعض

[1]- عماد، عبدالغني، 2013، طرابلس على خط النار.. الربيع العربي في لبنان، العربيـــة، 22 ابريل.

إطرافها بتغطية مواقف النظام السوري رغم سياسة النأي بالنفس التي أعلنها رئيسها الطرابلسي نجيب ميقاتي [1].

ما يجري في طرابلس يأتي في هذا السياق: ملفات أمنية متشابكة ومزمنة على وقع انقسامات سياسية ومذهبية وطائفية حادة تنفجر بشكل غير بريء دفعة واحدة في وجه حكومة لم تستطع الحفاظ على وحدتها على الرغم من تشكلها من فريق سياسي واحد حليف للنظام السوري يريد رئيسها أن ينأى بحكومته عن تداعيات الحدث السوري الذي قرع أبواب مدينته بقوة هذه المرة.

في الواقع يستمر السجال اللبناني على وقع الربيع العربي، وتستمر المعلومات بالتدفق حول مطالب من النظام السوري للحكومة اللبنانية بالمزيد من التشدد على الحدود بل حتى وفي الداخل تجاه الناشطين والمؤيدين للثورة السورية وهو ما يصر رئيس الحكومة على نفيه. ويدخل على خطه السفراء المعنيون من كل الدول، وليس ما جرى من سجال بين السفير السوري في لبنان والسفير السعودي حول الاتهامات بتمويل باخرة السلاح إلى سوريا والتي نفاها الرئيس اللبناني.

يبقى ألأهم أن يظل هذا السجال إعلامياً وسياسياً، وما جرى في طرابلس لا يؤشر الى اية ضمانات في هذا الامر، فما يتخوّف منه الجميع أن ينزلق هذا السجال وتتحول التناقضات السياسية الحادة على أبواب الانتخابات النيابية إلى صراعات أمنية تتجاوز إمكانيات السيطرة عليها، وتهدد بالتالي الاستقرار القائم، والذي جاءت محأولة اغتيال الدكتور سمير جعجع في سياقه وكأنها رسالة تحذير استباقية ومؤشر يتوقف عنده الجميع بعناية

التجاذب والصراع بين الأفرقاء اللبنانيين في موضعه على الطوائف والمذاهب وفي امتداداته على تحالفات محورية في الخارج يجعل الساحة اللبنانية موضوعاً قابلاً للاشتعال من جهة، وهو ما يفسر حذر الجميع في التمادي بالمواقف السياسية إلى حد القطيعة. وهو من جهة ثانية يجعل من لبنان ميداناً لاختبار موازين القوى

[1]- احمد، احمد يوسف، 2012، لبنان وتداعيات الربيع العربي، الاتحاد، الثلاثاء، 12 مايو.

بقدر ما هي تركيبة السلطة فيه انعكاساً لهذه الموازين. لذلك فرياح الربيع العربي الأكثر تأثيراً في لبنان هي التي تأتي بعد حسم ما يجري على أبواب دمشق وريفها.

- **النظام اللبناني ودورة في الربيع العربي:**

تميز النظام اللبناني منذ البداية بخصوصية كبيرة، وكان الدستور اللبناني يزاوج بين النموذج الليبرالي الغربي والنموذج التوافقي حيث لا يتم اعتماد النظام الديمقراطي القائم على الأغلبية العددية البسيطة لتبؤ المناصب النيابية ولتشكيل الأكثرية الحاكمة. فمن جهة، أقر الدستور بالحريات العامة والشخصية وبالمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، ومن جهة أخرى، نص على تمثيل مختلف العائلات الروحية اللبنانية – والمقصود هنا الطوائف الدينية – في السلطة توخياً للعدالة وبصورة مؤقتة. ولا تجد الطبيعة التوافقية للديمقراطية اللبنانية إطارها المبدئي في الدستور وحده بل إنها تستند إلى المواثيق والأعراف التي يتفق عليها اللبنانيون. لذلك صح القول أن النظام اللبناني قائم على المواثيق والدستور في آن[1]، وأن الدستور نفسه يرجع إلى المواثيق المعقودة بين اللبنانيين لترجمة العديد من مواده وأحكامه (الميثاق الوطني 1943 واتفاق الطائف 1989)[2].

ومن هذا المنطلق يتصف النظام التوافقي للبنان بأربع خصائص هي:

1- اعتماد الحكومات الائتلافية.
2- اعتماد التمثيل النسبي للجماعات التي يتألف منها المجتمع الوطني (النصاب القانوني).
3- اعتماد الاستقلال الذاتي لهذه الجماعات في بعض الميادين.
4- الإقرار بحق النقض (الفيتو) لمختلف هذه الجماعات في الشؤون التي تُعتبر حيوية بالنسبة إليها.

---

[1]- الصابغ، داود، 2000، النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته، دار النهار، بيروت،.ص125

[2]- ليبهرت، أرندت، 2001، الديمقراطية التوافقية، ترجمة افلين مسرة، المطبعة الشرقية. ص82

وبناءً على هذه الخصائص، حدد الميثاق الوطني، الذي وُضع في العام 1943 والذي شكل جسر عبور إلى الاستقلال الوطني، حصة أو نصاباً قانونياً (أي نسبة محددة) لكل طائفة في لبنان للتمثيل السياسي وكذلك في مختلف المؤسسات العامة. وجاء اتفاق الطائف في العام 1989 ليعدل هذه النسب أو الحصص وليعدل كذلك في صلاحيات المؤسسات الدستورية وفي العلاقات فيما بينها. واعتمد الائتلاف الطائفي قاعدة لتشكيل الحكومات[1]. أما الاستقلال الذاتي في بعض الميادين فقد عبرت عنه خير تعبير المادتان 9 و 10 من الدستور اللتان أقرتا بحق العائلات الروحية اللبنانية على اختلافها بممارسة شعائرها الدينية بكل حرية وكذلك بإنشاء مدارسها وبحرية التعليم [2]فيها وبتطبيق تشريعات الأحوال الشخصية الخاصة بكل منها على أبناء الطائفة[3]. والملفت في هذا الأمر هو المادة التاسعة التي تقر وتشرع تشريعات خاصة ومتعددة وتعطيها صفة الحق العام. ومعلوم أن لكل طائفة دينية تشريعات خاصة في ميادين عدة من الأحوال الشخصية فإذا بالمواطنين اللبنانيين الخاضعين للحق العام في الأمور المدنية والسياسية، يخضعون في مجال الأحوال الشخصية، لتشريعات خاصة ذات مصادر دينية وهي مختلفة عن بعضها البعض في أحكامها من طائفة إلى أخرى.

ومن هنا يمكننا وصف المشهد السياسي العام في لبنان على أنه ثنائي الاستقطاب: فهناك فريق يطالب بقانون مدني موحد ولو كان اختيارياً للأحوال الشخصية بحيث يتجاوز المادة 9 من الدستور دون أن يتعارض معها، وذلك كشرط لإلغاء المادة 95 من الدستور، أو إلغاء الطائفية السياسية، وفريق آخر لا يقبل بأي قانون مدني موحد ولو كان اختيارياً في الأحوال الشخصية ويتمسك في الوقت نفسه بإلغاء الطائفية السياسية.

وهناك حيوية لافتة في المجتمع الأهلي اللبناني ترجع إلى طبيعة النسيج الاجتماعي الطائفي من جهة، وإلى المبادئ الدستورية القائمة على الليبرالية

---

[1]- نص اتفاقية الطائف 1989، منشورات مجلس النواب، بيروت، 1992.

[2]- الصابغ، النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته، ص125-127.

[3]- سليمان، عصام، 1998، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة، بيروت، ص 86-88

والديمقراطية من جهة أخرى. ولذلك فإن المبادرات الخاصة، الفردية والجماعية، الصادرة عن أشخاص طبيعيين أو معنويين في لبنان حية دائماً، لا تحبطها الضغوط ولا تضعفها الظروف.

لا شك ان المجتمعات القائمة على قاعدة تمثيل الطوائف ومنها لبنان، تتصف بالجمود السياسي، اذ تصطدم مطالب فئة برفض فئة أخرى والعكس بالعكس، ويتطور تبادل الرفض الى مقاطعة سياسية تؤدي الى تعطيل عمل الأجهزة الحكومية وتجميد النظام.

فمنذ قيام الجمهورية اللبنانية وبزوغ فجر الاستقلال، كانت الحكومات المتعاقبة وما زالت ميداناً لتنفيس الخلافات والاحتقان السياسي، ومنبرا وبريد رسائل، وشهد لبنان استقالة حكومات وسقوط بعضها تحت وطأة الضغط الشعبي واللازمات السياسية، وبسبب استقالة رئيسها، حتى صار من المستغرب كيف ان الحكومات في لبنان وحدها دوماً تدفع ثمن الأزمات وفاتورة الصراعات السياسية المحلية والإقليمية.

وفي تاريخ لبنان السياسي الحديث، شهد لبنان أزمة حكومية كانت انعكاسات لازمات إقليمية ودولية، وكانت هذه الأزمات واحدا من الأسباب التي أدت الى عرقلة مسيرة الإنماء والاقتصاد، والى زيادة المشاكل والتعقيدات السياسية في لبنان[1].

هذا ومع وصول الرئيس سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة، بعد فوزه بالأكثرية في الانتخابات اللبنانية عام 2009 م، وتشكيل ما سمي بحكومة الوحدة الوطنية، واجهته أزمة المحكمة الدولية وما نتج عن قرارها الظني واتهامه لعناصر من حزب الله باغتيال الرئيس رفيق الحريري، وبات الجو السياسي في اعلي درجات التشنج والتأزم، فأصبح تسوده الاتهامات وارتفاع الخطاب ألتخويني والخطاب السياسي الذي خلا من اللباقة والمخاطبة السياسية الراقية التي كانت سمة كبار رجال السياسة في لبنان. بقي الوضع على ما هو علية إلى أن سقطت حكومة

[1]- معطي، علي، 1992م، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ط1، بيروت، ص118-119

الحريري وسط حالات من الترهيب والتخوين والضغط في أجواء زادتها القمصان السوداء التي ارتدتها عناصر حزبية معارضة، انتشرت كالهشيم في شوارع بيروت- سواداً وضبابية.

هذا وبعد التجاذب السياسي الحاد، أسفرت الاستشارات النيابية التي أجراها الرئيس اللبناني ميشال سليمان بعد سقوط حكومة سعد الحريري في 12-1-2011م، عن تكليف نجيب ميقاتي بتشكيل الحكومة الجديدة في 25-1-2011م[1].

- **حكومة ميقاتي وسياسة الناي بالنفس**:

عندما بدأت الاضطرابات السورية في اذار /2011 لم يكن ميقاتي قد شكل حكومته بعد. اذ انه كان غارقاً في المفاوضات السياسية مع حزب الله وحلفائه على الحقائب الوزارية. بعد ذلك تزايدت ضغوط دمشق لتشكيل حكومة حليفه في لبنان، وحث حزب الله على حلفائه، لا سيما التيار الوطني الحر المسيحي بزعامة ميشال عون، على تسهيل المحادثات مع نجيب ميقاتي. وأخيرا تمكن الرئيس ميقاتي من تشكيل حكومته في 13 حزيران تتصف بأكثرية لمجموعة وزراء حزب الله وحلفائه، وثلث زائد واحد لوزراء تابعين لرئيس الحكومة ورئيس الجمهورية والزعيم وليد جنبلاط[2].

قوبلت الحكومة الجديدة بالترحيب والقبول في دمشق وطهران، لكن ليس في منطقة الخليج العربي او أوروبا او الولايات المتحدة، ومع ذلك، كانت دول الخليج في هذه المرحلة مهتمة بالتطورات التي تحدث في دول الربيع العربي المجاورة، أكثر من اهتمامها بما يجري في لبنان.فقبلت التغيير باعتباره امرا واقعياً، وتعاملت مع حكومة ميقاتي الجديدة بوصفها الحكومة الشرعية في لبنان.

في خلال الأشهر الأولى التي تلت تشكيل الحكومة، نجح الرئيس نجيب ميقاتي في تخفيف حدة التوتر من خلال رفض لقب المؤيد للنظام السوري وإعلان سياسة رسمية تتبنى شعار النأي بالنفس عن الصراع السوري. وتمكن أيضا من

---

[1]- معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، ص120

[2]- سالم، بول، 2012، لبنان والأزمة السورية،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، ص6-7

تأمين تمويل لبناني للمحكمة الخاصة بلبنان، وهي القضية التي قسمت حكومة سلفه الحريري وساهمت في إسقاطها[1].

إلا أن حكومة ميقاتي لم تدم طويلاً، فأعلن استقالته من رئاسة الحكومة، فكان لا بد من تشكيل حكومة جديدة، وضرورة أن تخضع هذه الحكومة لمعايير دستورية في الشكل، ولمواصفات طائفية ومذهبية في المضمون[2].

فبعد استقالة الرئيس ميقاتي من رئاسة الحكومة، تم الاتفاق من قبل تحالف 14 آذار وجبهة النضال الوطني ممثلة بالنائب وليد جنبلاط على أن يكون تمام سلام رئيساً للحكومة وكان ذلك في 15-2-2014. وفي المقابل لم تعلن قوى 8 آذار[3] التي تضم تيارات سياسية كانت داعمة لحكومة ميقاتي أي اسم لمرشحها لرئاسة الحكومة.

وقد جاء تشكيل حكومة جديدة في لبنان، اصطلح على تسميتها حكومة المصلحة الوطنية في شباط 2014، ليطرح مزيدا من التحديات على حزب الله إلى الحكومة. هذا وقد أعلن حزب الله من خلال مشاركته في الحكومة انه يريد الدفاع عن مصالحة الإستراتيجية، من خلال تهدئة الوضع السياسي الداخلي بصورة مؤقتة، مما يتيح له الحفاظ على تركيزه الأساسي على النزاع السوري وتعطيل الحكومة الجديدة من الداخل في حال تسببت بتهديد مصالحة.

بعد ذلك تم الإعلان عن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة تمام سلام بعد عشرة أشهر من تكليفه، حيث توزعت الحقائب الوزارية بين قوى 8 اذار و 14 آذار، أضافه إلى وسطيين، بنصيب 8 حقائب لكل طرف[4].

وخلاصة القول انه في لبنان، تستمر السجلات وسط حياة سياسية مملة بين قوى 8 و14 آذار في مشهد يومي يكرر نفسه عبر استخدام نفس العبارات وتبادل

---

[1]- سالم، لبنان والأزمة السورية، ص7

[2]- صحيفة الراية، العدد 251، خليل حسين، حكومات الامر الواقع في لبنان، 3 تموز 2014.

[3]- تضم تلك القوى (التي يتزعمها رئيس مجلس النواب نبيه بري والتيار الوطني الحر الــذي يتزعمه النائب ميشال عون الى جانب تيارات سياسية اخرى)

[4]- كعوش، محمد، 2014، حكومة سلام والوضع تمام، جريدة الراي، الجمعة، 2/21/.

الاتهامات فيما الناس تعيش ظروفا اقتصادية صعبة وأوضاعا أمنية غير مستقرة، وقلقا على البلاد جراء التطورات الكبيرة في المنطقة، أما الملفات من وجود القاعدة الى طأولة الحوار وقانون الانتخابات والتعيينات والصلاحيات والأجور والموازنة فتودع العام 2011 دون نتيجة وتنتقل بكل خلافاتها وسجلاتها الى العام 2012 .

بقي السجال حول كلام وزير الدفاع فايز غصن عن وجود القاعدة في لبنان، فيما نفى وزير الداخلية مروان شربل وجود القاعدة، وقال: قد تكون هناك بعض الفئات المتعاطفة مع هذا التنظيم وتؤيد الفكر المتطرف، غير ان ذلك لا يعني وجود القاعدة، من دون إسقاط فرضية ان يكون لبنان ممرا لعناصر تنتمي الى القاعدة1، لكن الأكيد انه ليس مقرا لها. وقد تحدثت الى الوزير غصن في الموضوع وتبين انه لم يقصد بموقفه هذا ما تم تناقله في وسائل الإعلام التي ذهبت الى تأكيد وجود القاعدة، فوزير الدفاع قال حرفيا ان هناك بعض السوريين يدخلون إلى عرسال وعكار او العكس، ولم يشر إلى وجود عناصر للقاعدة داخل لبنان، إلا ان المؤسف اننا نذهب في تفسير الأمور وفق الانقسامات والأهواء الســياسية .

وقد رد وزير الدولة سليم كرم على كلام شربل مثنيا على كلام فايز غصن ومؤكدا على وجود تنظيم القاعدة في لبنان وتسلل عناصر هذا التنظيم من لبنان الى سوريا وإزاء هذا السجال، كان هذا الملف مدار بحث بين رئيس الجمهورية ميشال سليمان والسفير السوري علي عبد الكريم علي، وتم البحث بضرورة التنسيق لضبط الوضع لجهة الخروقات الحدودية والتعاون في التحقيق في مقتل 3 لبنانيين واتخاذ تدابير لضبط الحدود .

وعلم ان اللجنة الأمنية اللبنانية السورية المشتركة المؤلفة من ضباط من الجيش بين لبنان وسوريا كثّفت اجتماعاتها في الفترة الأخيرة وسيتم اتخاذ تدابير على الحدود .

وذكر ان الاتصالات بين المسؤولين اللبنانيين والسوريين لم تنقطع على مستوى اللجان والمجلس الأعلى اللبناني - السوري وان هذا التنسيق الأمني واللوجيستي ارتفع منذ تفجير كفر سوسة بعيدا عن السجلات السياسية الداخلية

[1]- جريدة الديار اللبنانية، الأربعاء 2011/11/28.

ومحأولة كل فريق سياسي تفسير بيان مجلس الدفاع الأعلى حسب موضعه السياسي [1].

موقف المملكة العربية السعودية من لبنان في ظل الربيع العربي:

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية - تاريخية - دينية - اقتصادية – أمنية - سياسية تم وضعها ضمن أطر رئيسية أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.

وتنشط سياسة المملكة منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن وصولا إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز عبر عدد من الدوائر الخليجية، العربية، الإسلامية، والدولية.

أولاً: الدائرة الخليجية:

فمنذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدا لعزيز بن عبدا لرحمن آل سعود والدائرة الخليجية تعتبر من أهم دوائر السياسة الخارجية السعودية وذلك لأسباب عدة أهمها: أواصر القربى والارتباط التاريخي والجوار الجغرافي المميز الذي يجمع المملكة بدول الخليج العربية إلى جانب تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة فيها. وإيماناً من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها بأشكال عدة، اتفقت إرادات قادة دول الخليج الست على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام 1981م، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على

[1]- الديار، تحولات تاريخية وأحداث دموية، 2011/12/31.

المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة (السياسية – الأمنية - الاقتصادية - الاجتماعية - العلمية - الثقافية[1].

ثانياً: الدائرة العربية:

أدركت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها أهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي، لذا فقد سعت مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع في محأولة صادقة لوضع أليه لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح هذه الدول وقضاياها، فكان إنشاء جامعة الدول العربية والتوقيع على ميثاقها في شهر آذار من العام 1945م[2].

ونظراً لما للمملكة من مكانة ومصداقية في محيطها العربي، وما تتسم به سياستها من توازن وعقلانية فقد لعبت دوراً مهماً كوسيط نزيه ومقبول لحل الخلافات العربية الداخلية والإقليمية، انطلاقاً من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضأمن العربي. وقامت بجهود توفيقية عظيمة هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي بثت في عضد ووحدة الصف العربي.

وفي هذا الإطار أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، وعنصراً رئيسياً في سياستها الخارجية، ولا غرو في ذلك والمملكة تحمل على عاتقها منذ عهد المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز آل سعود الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية ولم تتخاذل أو تتقاعس يوماً عن نصرة القضية تحت أي ذريعة بل نذرت نفسها لخدمة القضية نحو الوصول إلى حلول أو تسوية عادلة[3].

---

[1]- سلامه، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م، ص120؛ القباع، السياسة الخارجية السعودية، ص309

[2]- سلامه، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م، ص121.

[3]- غالي، بطرس بطرس؛ واخرون،1989م، المدخل الى علم السياسة، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، ط6، ص310-311.

ثالثاً: الدائرة الإسلامية:

كان الإسلام ولا يظل أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية. فالمملكة العربية السعودية ومنذ نشأتها تعمل على حشد وتكريس قدراتها ومواردها وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي وتحقيق أسباب ترابطه وتضأمنه استنادا إلى حقيقة الانتماء إلى عقيدة واحدة، وأن التكافل الإسلامي هو السبيل لاستعادة المسلمين لمكانتهم وعزتهم. وفي سبيل تحقيق التضأمن الإسلامي سعت المملكة وبادرت مع شقيقاتها الدول الإسلامية بإقامة منظومة من المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام 1962م، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1969م واحتضنت المملكة مقريهما، وينبع ذلك الجهد من التصور التكاملي لمعنى التضأمن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت من خلال المساهمة السخية في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية[1].

رابعاً: الدائرة الدولية:

تحرص المملكة العربية السعودية في المجال الدولي على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي، والتي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي، لذا تحأول المملكة أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية آخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات.

---

[1]- عنان، محمد، 1978م، السعودية وهموم العرب، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ط1، ص27 ؛ الزهراني، احمد خضير، السياسة السعودية في الدائرة العربية، مطابع الفــرزدق التجارية،ط1، الرياض، ص147.

وتعتز المملكة العربية السعودية بكونها أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة في عام 1945م، انطلاقاً من إيمان المملكة العميق بأن السلام العالمي هدف من أهداف سياستها الخارجية، فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي[1].

وإيماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية عموماً في سبيل رقي وازدهار المجتمع الدولي في كافة المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليين، فقد انضمت المملكة إلى كل هذه المنظمات وحرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها.

اما بعد ظهور الربيع العربي فتقوم المملكة العربية السعودية اليوم بقيادة تيار عربي تمثله الأنظمة الملكية، وهي الأنظمة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تحافظ على استقرارها نسبيًا، وذلك بهدف جعل تكتل كهذا عنصر أمان لكل نظام، وهو ما يعبر عن خوف حقيقي يتملك الأنظمة العربية التقليدية من السقوط كما سقطت الأنظمة الجمهورية. وترى السعودية أن التدخل الخارجي في المنطقة ووجود إسرائيل يمثلان حلقة كاملة قد يتم استغلالها من قوى دولية لتغيير وجه المنطقة سياسيًا، وهي بقيادتها لتحالف الأنظمة الملكية تحأول جاهدة أن تُفشل أي مشروع دولي قد يستهدف هذه الأنظمة؛ خاصة وأن السياسة الدولية تجاه المنطقة قد أخذت طابعا يتسم بالكثير من التردد والتخبط في بعض الأحيان[2].

---

[1]- بدوي، محمد طه، 1979م، مدخل الى علم العلاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ص222

[2]- الزهراني، السياسة السعودية في الدائرة العربية، ص48-50

تتميز السياسة السعودية تجاه الثورات العربية بأنها سياسة متغيرة وغير متماثلة في ذات الوقت،و تجد نفسها اليوم أمام خيارين، الأول يتمثل في مواصلة دورها الجديد والمحفوف بالكثير من المخاطر التي قد تضر بصورتها وسمعتها الإقليمية والدولية في محيط عربي أصبح يرفض أطروحاتها السياسية والدينية والاجتماعية، والثاني أن تسلك مسار الانكماش لتعود كما كانت دولة إقليمية خليجية ذات تأثير محدود في محيطها الخليجي فقط.

أما فيما يتعلق بالوضع السياسي الراهن في لبنان، فينظر السعوديون على انه من الممكن التعامل معه بأسلوب غير سهل، و يبدو أن صانع القرار في المملكة السعودية لم يكن لديه الكثير من الخيارات فيما يتعلق بهذا الجانب، حيث أدى تصاعد الخطر المذهبي الشيعي المدعوم من الدولة الطموحة إيران إلى إدخال صانع القرار السعودي في حالة من الإرباك. خاصة أن لبنان يسودها الجو الطائفي والصراع القائم بين هذه المجتمعات. فحاولت أن تقوم بدور الوسيط المسالم بين تلك الفئات التي يتكون منها المجتمع اللبناني.

ومن هذا المنطلق، اتسمت السياسة الخارجية السعودية بالنزوع إلى الدبلوماسية الهادئة والتدرج في اتخاذ المواقف في ظل امتلاكها لمقومات هذا التوجه سواء كانت مادية أو معنوية .غير أن ثمة تغير في السلوك الخارجي للمملكة ارتبط باتخاذ سلسة من المواقف بدت وكأنها بعيده عن تحالفاتها التقليدية التي رسمت سياستها الخارجية لعقود سابقة، وقد تجلت هذه المواقف على أكثر من مستوى سواء من خلال رفضها إلقاء كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أو اعتذارها عن قبول العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن أو حتى في سلوكها الخارجي والحاسم من ثورات الربيع العربي والذي تبنت فيه المملكة العربية سلوكاً واضحاً ومحدداً لصالح دعم توجه الانتقال من الثورة لبناء الدولة، وبما لا يخل بمبدأ سيادة الدول وحقها في إدارة شئونها الداخلية، خاصة وأن ما آل إليه التغيير في دول الربيع العربي وتعثرها في الانتقال لبناء أنظمة ديمقراطية أسهم في زيادة الشكوك حول مدى قدرة النماذج الثورية في تحقيق الاستقرار السياسي. فالجمهوريات الثورية لم تحقق الآمال المرجوة لشبابها الثائر، بما يعنى أن تعثر المسار الثوري وتحوله إلى مسار سياسي

يحتاج لمزيد من التعاون والتضحيات من شركاء الثورات الحقيقيين، فضلاً عن ضرورة توفير بيئة إقليمية ودولية حاضنة للقيم الثورية وتأطيرها في عمل مؤسسي يخدم أهداف الثورات.

ومع تنامي التحديات التي أفرزتها تداعيات ثورات الربيع العربي، فإن المملكة العربية السعودية تبنت إستراتيجية خارجية قائمة على بعدين أساسيين؛ البعد الأول: وهو ما يمكن تسميته السيطرة على الضرر. أما البعد الثاني: فيرتبط بمحأولة ملء الفراغ الاستراتيجي، الذي خلَّفه غياب دول محورية ؛ وهو ما أطلق عليه بعض المفكرين لحظة الخليج العربي، في دلالة لانتقال مراكز النفوذ من الحواضر العربية إلى منطقة الخليج العربي.

وهنا، يمكن تحليل السياسة الخارجية السعودية بين مقومات الدور وفعالية مواقفها من الربيع العربي؛ من خلال ثلاثة نقاط رئيسة:

أولاً: توجهات السياسة الخارجية السعودية

تنوعت رسالة المملكة العربية السعودية على أكثر من مستوى يعكس الرغبة في تكاملية التوجه الخارجي، وجاء ذلك من خلال توجيه الرسائل التالية:

- **رسالة إنسانية عالمية**:

انطلاقاً من اقتناعها بأن السلام العالمي هدف من أهداف سياستها الخارجية، ومع تزايد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، سعت السعودية إلى دعم هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية في سبيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة وفي مقدمتها إرساء دعائم الأمن والسلم الدوليين. وبرغم تحفظاتها الأخيرة على ازدواجية المعايير التي يتبناها مجلس الأمن إزاء قضايا المنطقة فإنها لم تنسحب من منظمة الأمم المتحدة أو تمتنع عن الدعم الاقتصادي الذي تقدمه لوكالاتها المتخصصة[1].

[1]- خالد، وفاء، 1989، الامه الاسلاميه في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ص43.

- **رسالة إسلامية**:

يمثل الإسلام أحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية، لذلك ارتكز تصور المملكة لهذه الرسالة حول الدور التكاملي لمعنى التضأمن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها: مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية من خلال المساهمة في بناء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية [1].

- **رسالة عربية**:

ترتكز السياسة الخارجية السعودية في بعدها العربي على أهمية تعزيز التضأمن العربي المشترك لمواجهة الأخطار التي تهدد المنطقة العربية، لذا فقد بادرت مع ست دول عربية وضع آليه لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك لخدمة مصالح العالم العربي وقضاياه، فكان إنشاء جامعة الدول العربية والتوقيع على ميثاقها في مارس من عام 1945م كإطار جامع للعرب

وإذا كانت الدائرة الخليجية تقع في قلب الدائرة العربية فإن رسالة السعودية الخليجية تمحورت حول عدة أسس ومبادئ من أهمها: أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة، فضلاً عن رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول والعمل على الوقوف صفاً واحداً أمام أي اعتداء على أي من هذه الدول معتبرة إياه اعتداءً على باقي الدول الخليجية. بما يعني السعي لتعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول المجلس وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية[2].

---

[1]-خالد، الامه الاسلاميه في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيـــز، ص44-46.

[2]ابن زيد، غازي؛ واخرون، 2002م، خادم الحرمين الشريفين: عشرون عامـــا مـــن العطـــاء والانجاز، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، ط1، ص96.

ثانياً: سلوك السياسة الخارجية السعودية

تبنت المملكة العربية السعودية مجموعة من المواقف التي ربما لم يكن لها سوابق تاريخية في سلوكها الخارجي وقد تجسدت هذه المواقف على مستويات عديدة تمثلت في التالي:

1- رفض المملكة العربية إلقاء كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: في الرابع والعشرين من سبتمبر2013 احتجاجاً على عدم تحرك مجلس الأمن في الشأن السوري أو القضية الفلسطينية، كما طالبت المملكة بضرورة تفعيل دور المنظمة الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ليس فقط من أجل التوصل لحل لهاتين القضيتين ولكن أيضا باتخاذ مواقف دولية إزاء مختلف القضايا الإقليمية والعالمية على السواء.

2- اعتذار السعودية عن قبول للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن: لمدة عأمين اعتباراً من بداية يناير 2014، ليمثل احتجاجاً صريحاً على آلية إدارة المؤسسات الدولية المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي مقدمتها مجلس الأمن

3- الموقف من ثورات الربيع العربي، جاءت مواقف السعودية الحاسمة من ثورات الربيع العربي لتعكس الرغبة في تحقيق الاستقرار الإقليمي والحيلولة دون إشاعة الفوضى الهدامة التي تبنتها دوائر غربية عديدة هدفت إلى تطويع تداعيات الربيع العربي بما يخدم هذه الفوضى.

4- دعوة العاهل السعودي للانتقال من التعاون إلى الاتحاد الخليجي: وهي تعكس رغبة واضحة في تعزيز الترابط ما بين دول المجلس في ظل التحديات التي تموج بها المنطقة، وتستهدف ترجمة لفكرة الاتحاد الأوربي على المستوى الخليجي. وعلى الرغم من وجود قواسم مشتركة سواء من ناحية وحدة اللغة وتشابه العادات والتقاليد والمصالح المشتركة ووحدة التاريخ والمصير والجوار الجغرافي كمقومات لتحقيق الاتحاد، إلا أن ثمة تحديات تواجه تحقيق هذه الدعوة ترتبط باختلاف أولويات دول الخليج في سياساتها الخارجية أو مصادر تهديد أمنها. وهو الأمر الذي يحتاج إلى التدرج في

مستوى التعاون وصولاً إلى الاتحاد. من هنا يبدو أن التكامل الاقتصادي وطرح عملة خليجية موحدة للدول الأعضاء ربما يمثل بداية داعمة لهذه الدعوة.

والخلاصة أنه يمكن فهم فعالية السلوك الخارجي للملكة العربية السعودية وتفسيره في إطار محددِ أساسي هو التقارب الأمريكي الإيراني. إذ يبدو أن أكثر ما أثار احتجاج الرياض هو موقف إدارة أوباما من الثورات العربية وتجاهل أبعادها ومخاطرها الأخرى في الشام والجزيرة العربية، وتأثير ذلك على المصالح السعودية. فالولايات المتحدة استخدمت الأزمة السورية كورقة تفاوضية في محاولتها التفاهم مع إيران، وإعادة صوغ علاقة واشنطن معها بمعزل عن اهتمامات العالم العربي، وتحديداً بمعزل عن العلاقة مع السعودية. وهو الأمر الذى ربما يفسر رفض المملكة ألقاء كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بل والاعتذار عن العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن وهو ما لم يحدث في سوابق أخرى.

ثالثاً: فعالية المواقف السعودية وإمكانية التأسيس لصحوة عربية

في ظل فعالية المواقف السعودية إقليمياً ودولياً، فإن نظرية التحدي والاستجابة تصبح صالحة لتفسير مدى قدرة السياسة الخارجية السعودية في التأسيس لصحوة عربية تعيد إحياء النظام الإقليمي العربي وتدعم مناعته ضد الاختراق والتفتيت للحفاظ على وحداته. فبرغم التحديات المتنوعة التي تواجه العالم العربي وسعى قوى عديدة إقليمية ودولية لتكييف تداعيات الربيع العربي بما يخدم مصالحها، فإن الاستجابة لمواجهة هذه التحديات تتطلب استغلال الفرصة السانحة لتوحيد الرؤى العربية وتجاوز الخلافات الضيقة.

إن المملكة العربية السعودية تدعم بالكامل الحكومة الشرعية اللبنانية في بسط كامل سلطتها ونفوذها على كافة التراب الوطني في الحفاظ على استقلالية قرارها بعيداً عن أي ضغوط أو تهديدات، وتدعو الأشقاء في لبنان إلى توحيد كلمتهم ومواقفهم ليتسنى للبنان أن ينعم بالأمن والنماء.

وغني عن القول أن المملكة تبذل جهوداً متواصلة لتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف اللبنانية من أجل تجاوز الخلافات والتجاذبات السياسية وبينهم

والاتفاق حول ما يخدم مصالح لبنان ويجنبه مزيداً من الأزمات والتدخلات الخارجية، ويتيح لهم التفرغ لقضية التنمية وإعادة الأعمار التي يتطلع الشعب اللبناني منذ سنوات لجني ثمارها من واقع تحسن مستوى الخدمات وتوفير فرص العمل وبالتالي ارتفاع لمستوى معيشته.

وإذا تجدد المملكة إدانتها لكافة الأعمال الإجرامية التي استهدفت عدداً من أبرز قادة لبنان وكفاءته، فإنها تؤكد دعمها لعمل لجنة التحقيق الدولة حتى ينال المجرمون للقانون ومقتضيات العدل.

ولم تغب المملكة العربية السعودية عن مناصرة ودعم الثوار في العالم العربي،منذ اندلاع الثورات والاحتجاجات في لبنان.

ومن هنا كانت المملكة ولا تزال الداعم الأساس لـــ الربيع العربي الذي أصبح متنفّس ثوار العرب ومساعي الشعوب الهادفة إلى التحرّر من رق النظم غير الديمقراطية، ونير التعمية والقمع والاستبداد، وفيما حُلتّ مجمل الأزمات، وظهرت أيدي المملكة بالدعم والمساندة وإرسال جسور الغوث للنازحين، والمستشفيات المتنقلة للجرحى والضحايا. إضافة إلى المعونات التي جرى تقديمها ولا تزال للبنان، خير دليل على الدور السعودي الذي منح المملكة ريادة أخوية عربية كبرى.

كذلك لم تقف المملكة العربية السعودية مكتوفة الأيدي حول الحكومات التي تأسست في لبنان، رغم انها في البداية وبعد سقوط حكومة الحريري وتشكيل حكومة ميقاتي، لم تلقى اهتمام من قبل المملكة، وذلك لانشغالها واهتمامها بما يجري في تونس وليبيا مصر والبحرين واليمن، فقبلت التغيير باعتباره أمرا واقعياً، وتعاملت مع حكومة ميقاتي بوصفها الحكومة الشرعية في لبنان[1].

ولا شك في ان المملكة العربية السعودية قبل ذلك، أعطت أمرها في حكومة الحريري، بأنه يجوز الاشتراك مع حزب الله في حكومة واحدة، وكان الحريري، كما هو دوما، على السمع والطاعة، وأعلن موافقته على الجلوس مع حزب الله، وجاء ذلك بعد اقل من 24 ساعة من هجوم لاذع شنه عليه متهما اياه باغتيال والدة

[1]- سالم، لبنان والأزمة السورية، ص7

رفيق الحريري.فلم يجادل الحريري بتفاصيل المتغيرات الدولية التي أجبرته السعودية على تنفيذه وساهم بانعطاف سريع في لبنان [1].

وفي هذا الصدد، قال رئيس الوزراء السابق سعد الحريري:" أن المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز تعتبر قبلة للباحثين عن الأمان والتقدم والحرية. وأكد كذلك بقولة:" التاريخ سيسجل لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، قيادته الاستثنائية في هذه المرحلة من تاريخ السعودية والعرب، ومبادراته المتواصلة في تثبيت مكانة المملكة العالمية والإقليمية، وتكريس دورها في نصرة القضايا العربية العادلة ومواجهة إشكال الظلم والاستبداد التي تعانيها الشعوب الشقيقة، في غير مكان في العالم العربي"[2].

ومن هذا المنطلق، اعتبر الحريري انه لم يكن غريباً على المملكة العربية السعودية أن تتعهد بالدفاع عن المظلومين والمقهورين من الشعوب العربية، وان تعتبر الأمن القومي العربي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السعودي، وقدم الحريري شكره للملك عبدالله بن عبد العزيز على وقوفه الدائم إلى جانب لبنان واستقراره وسلامة بنيانه.

أما فيما يتعلق بحكومة تمام السلام،فكان الدور السعودي واضح من خلال ما أبرزته غالبية الصحف، مشيرة الى ان سلام يأتي بقرار سعودي وأنها هي التي قامت بتسميته رئيس للوزراء المقبل في لبنان[3].

كذلك وجدت هذه الحكومة كل الدعم والمؤازرة من قبل المملكة العربية السعودية، وجاء ذلك من خلال ما أعربه رئيس وزراء لبنان، عن شكر وتقدير بلاده، قيادة وشعبا، لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ولحكومة السعودية، على الدعم الذي يحظى به لبنان في جميع المجالات وفي مختلف المواقف. وأكد أن عطاء المملكة للبنان كالعادة سخي ويتقدم على كل

---

[1]- الخنسا، حمزه، العهد، العدد 254، 2012

[2]- النهار، عدد 213، الجمعة 25 ابريل 2014.

[3]- الوسط البحرينية، العدد 3864، 6 ابريل 2013.

المعطاءات في هذه المرحلة الصعبة، ونحن عهدنا هذا الدعم منذ سنوات[1]. حيث قال في مؤتمر صحفي عقد في قاعة المؤتمرات بجدة:" إن أول بلد أتوجه إليه هو المملكة العربية السعودية، وهي الزيارة الأولى بعد أن جرى إنجاز ما أنجزناه في لبنان في ظل حكومة المصلحة الوطنية، لما يربط البلدين من علاقة تاريخية عريقة وعميقة، والتي تستحق أن نوليها كل رعاية وعناية إلى جانب الأمور الداخلية والاستحقاقات الداخلية والتعاطف من قبل الإخوة في المملكة، قيادة وشعبا، وهو ما دأبنا عليه في لبنان منذ سنوات طويلة". وأضاف: "إننا في لبنان وجدنا كل الدعم والتأييد والمؤازرة من المملكة، واليوم وجودنا في المملكة هو لتقديم الشكر والتقدير باسم لبنان قيادة وشعبا".

ولم يقف رئيس الوزراء عند هذا الحد بل أشار إلى أن "ما جرى إنجازه في الحكومة الجديدة هو استتباب الأمن وانتشاره في كل أنحاء لبنان بمتابعة وجهد كبيرين من قبل الحكومة، وكذلك ما جرى إنجازه على مستوى التعيينات في مراكز الفئة الأولى الإدارية التي وصلت إلى أربعين تعيينا من أجل إعادة الحياة إلى الدورة الإدارية للدولة، وهذا أخذ وقتا، وبالتالي عندما سنحت الفرصة لأول تحرك خارج لبنان كان لا بد من التوجه إلى المملكة العربية السعودية، وكما قلت إن أبرز ما نعمنا به كان ما تجلى في مؤتمر الطائف الذي أنقذ لبنان من حرب طويلة وأمن لنا دستورنا الجديد الذي بموجبه لبنان باقٍ ومستمر، وأبناء لبنان والقوى السياسية كافة والطوائف جميعها تنعم بديمقراطية وأداء وطني صحيح"[2].

وقال: "لا شك أن القيادة في المملكة، وهي في مقدمة من يغار ويهتم بلبنان، ستكون طبعا في مقدمة من يبادر لمساعدتنا في معالجة هذا الوضع والتصدي له من موقع أخوي عربي لبناني سعودي، أما فيما يتعلق بالاستحقاق الرئاسي فهو شأن لبناني لبناني، وهو استحقاق نسعى إليه ونعمل من أجله ونضع كل ما لدينا من إمكانيات ليتحقق في لبنان، وليس في خارج لبنان، ونحن نستفيد من دعم المملكة ومواكبة المملكة لنا في لبنان، وسمعنا على لسان المسئولين في المملكة كلام واضح

---

[1]- الابيض، سعيد، 2014، تمام سلام، جريدة الشرق الاوسط، 21 مايو.

[2]- الشرق الاوسط، 21 مايو 2014.

حول هذا الموضوع وصريح يقول إن هذا شأن لبناني داخلي عليكم أنتم أن تسعوا فيه، مع التمنيات بأن يجري هذا الاستحقاق والاستقرار وانتخاب رئيس للجمهورية". وأشار إلى أن استقرار لبنان لا يجري إلا في التوافق الذي حقق هذه الحكومة وإنجازات لهذه الحكومة لينسحب على رئاسة الجمهورية ويعزز الواقع في لبنان وننهض من كبوتنا ويتحسن الوضع السياسي.

وأفاد تمام سلام بأن موضوع التطرف والمتطرفين موجود في كل مكان نعاني منه ويعاني منه العالم. "ونحن في بلد الاعتدال المملكة العربية السعودية ونعرف المواقف الواضحة والصريحة في هذا الموضوع واطلعنا عليها منذ فترة وهي حاسمة لا تقبل الجدل، ومن الطبيعي في مناخنا ووسط تعايشنا لا نحتمل التطرف ولا نتحمل أي شيء حاد أو قاسٍ، نحن دفعنا أثمانا غالية من التطرف والعنف، وبالتالي نعرفه وندركه ونعرف كيف نتعامل معه، ولن نسمح للتطرف بأن يكون له مكان بيننا، وموقف (حزب الله) ودور (حزب الله) في سوريا يمكنني أن أقول إن (حزب الله) مكون سياسي في لبنان يمثل شريحة كبيرة من اللبنانيين وشريك معنا في حكومة المصلحة الوطنية في هذه الحكومة الائتلافية، ونحن في هذه الحكومة كان لنا موقف واضح فيما يتعلق بالأحداث في سوريا وقلنا إننا نعتمد في بياننا الوزاري على النأي بالنفس، و(حزب الله) شريك معنا في الحكومة واعتمد هذا البيان، صحيح أنه بين الموقف وبين الإعلان من جهة، وبين التطبيق من جهة أخرى، هناك فجوة ومساحة غير مكتملة وتتطلب علاجا وملاحقة وسعيا، ونحن نجتهد في ذلك مع (حزب الله) ومع غير (حزب الله) في أن يكون النأي بالنفس عمليا مكتملا على كل المستويات"[1].

إن المملكة تسعى إلى تأمين توافق لبناني، لإنجاز الانتخابات الرئاسية في موعدها، والخروج من الأزمة الراهنة المتمثلة في عدم التوافق على المرشح الأنسب، بهدف تجنب حالة الفراغ السياسي المتوقعة[2].

---

[1]- الابيض، تمام سلام، جريدة الشرق الاوسط، 21 مايو.

[2]- صحيفة الاخبار اللبنانية،10 ايار 2014

ومن خلال السياق يتبين لنا، ان المملكة العربية السعودية كانت على الدوم الاخ الذي يقف الى جانب أخيه فيما يتعرض له من ماسي ونكسات، وقد تجلى موقفها من خلال الحكومات اللبنانية بان كانت المؤيدة والمؤازرة لهذه الحكومات من اجل تحقيق الأمن والأمان للشعب اللبناني.

و في 29 كانون الأول 2013، صدرت أخبار من مزرعة الملك السعودي في روضة خريم حيث يقيم، عن قرار المملكة تسليح الجيش اللبناني ومنع التحالف الإيراني ــ السوري من السيطرة على لبنان.

هذا الإجراء، الذي قدّمت بموجبه المملكة العربية السعودية للبنان بطاقة اعتماد بقيمة 3 مليارات دولار، لشراء معدات عسكرية من باريس، ويعزّز وضع جيشه لكي يتمكن من مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية، هو إجراء غير مسبوق. ففي حين أن هذا البلد الخليجي كان من مانحي الجيش اللبناني تقليدياً، إلا أنه لم يسبق أن منح مثل هذا المبلغ النقدي الكبير لأي جيش أجنبي.

تشهد المنطقة الكثير من التغيرات. وقد عملت المملكة العربية السعودية على التكيف معها خلال الأشهر القليلة الماضية. فهي لم تعد تعتمد على مبادرات الحلفاء الغربيين.

وقال المحلل العسكري في جدة، رياض قهوجي: " المملكة العربية السعودية هي مركز الثقل في العالم العربي، في ظل انشغال كل من مصر، وسوريا، والعراق بمشاكلها الداخلية. ويحأول السعوديون اليوم أن يقودوا الجهود التي ستحمي مصالح العرب".

وقد رحّب الجيش اللبناني بهذه المبادرة السعودية- الفرنسية المشتركة، وتأتي المساعدة في وقت يواجه فيه الجيش عدداً متزايداً من الاعتداءات الانتحارية، والاشتباكات ذات الطابع الطائفي، وحرباً في الجارة سوريا.

ويوافق المحللون على أنّ هذه التحديات المتعدّدة تأتي، في حين أنّ الجيش اللبناني يُحمّل أكثر من طاقته ويحتاج إلى تمويل. ولهذه الأسباب، يبدو أنّ هناك إجماعاً دولياً على الحاجة إلى تسليح الجيش اللبناني وبالتالي تعزيز أمن لبنان الهش.

ويعتبر المحللون أنّ الاتفاق السعودي- الفرنسي مفيد سياسياً للبلدين. ذلك أنّ السعودية وفرنسا كلتيهما لا توافقان على أن يكون لإيران نفوذ في لبنان وسوريا وتأملان بالحد من هذا النفوذ. فطهران، على سبيل المثال، لعبت دوراً مهماً في دعم نظام بشار الأسد في سوريا، في حين أن وكيل أعمالها في لبنان، "حزب الله"، تورّط في معركة مباشرة ضد المعارضة السورية العسكرية. ومع اعتبار إيران لاتفاقها النووي مع الولايات المتحدة نصراً لها، انتقلت السعودية الى اتخاذ إجراءات تكون موازنة للكلام الإيراني وتقرّبه الجزئي من الولايات المتحدة.

تواجه الدولة اللبنانية فراغاً سياسياً. وفرنسا والسعودية قلقتان من أن يؤدي هذا الفراغ في النهاية إلى انهيار الدولة، قال عماد سلامي، بروفسور العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت. وممّا قاله إنّ فرنسا والسعودية قلقتان من أن تكون أي تسوية يتم التوصّل إليها في مؤتمر جنيف 2 وتقضي بترك الأسد في السلطة، تكون سلبية بالنسبة للبنان من خلال تقوية حلفاء الأسد داخل البلد.

ووفقاً لسلامي، لدى السعودية الكثير لتربحه من المساعدة التي وعدت الجيش اللبناني بها. فقد اتُهمت الرياض بدعم فصائل المعارضة المتطرفة في سوريا، ونشاطاتها في لبنان. وبالإضافة الى ذلك، تشعر الطائفة المسيحية في لبنان بأنها مهدّدة من الفصائل الجهادية الموجودة في سوريا وهي تتهم السعودية بتمويلها.

هذه محأولة من المملكة العربية السعودية لتقديم نفسها كدولة ذات موقف إيجابي تجاه المسيحيين، وللقول إنّ قيام تحالف سنّي - كاثوليكي ممكن، وإنّ المملكة العربية السعودية لا تدعم المتطرفين، بل إنّ السعودية تريد أن تدعم مؤسسات الدولة والجيش، وإنّ السعودية هي من داعمي الاعتدال"، كما قال.

وقال سلامي أيضاً إنّ فرنسا تشدّد على دورها في لبنان من أجل تقوية مؤسسات الدولة. "فبذلك يمكنها أن تقدّم ضمانات للمسيحيين بشكل خاص الذين يمكن أن يشعروا بأنهم محميون من خلال الجيش اللبناني."

وكالعادة، جاءت ردات الفعل على المبادرة السعودية- الفرنسية متنوعة. ففي حين رحّب الرئيس ميشال سليمان وسياسيون آخرون بهذه ألّلفتة، عبّر وزير الدفاع اللبناني فايز غصن عن بعض الشكوك. "إنّنا نقبل بأي مساعدة أو هبة طالما أنها

غير مشروطة. فالجيش اللبناني لا يقبل بأي هبة مشروطة من أي بلد كان". أما مروان حمادة، السياسي المعارض للسوريين والعضو في تحالف 14 آذار فقد فسّر التحرّك على أنه محأولة للحد من نفوذ "حزب الله" في لبنان.

حقيقة القول، ان المملكة العربية السعودية قدمت هذه الهبة التي قدرت بثلاثة مليارات دولار من اجل تجهيز الجيش اللبناني، للدفاع عن حدوده. ولم يكن للمملكة العربية السعودية أي مغزى او مطمع من ذلك كما جاءت ردود الفعل على هذه الهبة، ولكنها كانت من مبدأ تحقيق التضأمن العربي الذي كانت المملكة دوما تسعى الى تحقيقه بين الإخوة الأشقاء العرب.

كذلك قدمت المملكة العربية السعودية ومن خلال الهلال الأحمر السعودي للاجئي سوريا في لبنان دعم بـــ 800 ألف دولار، وجاءت من خلال توقيع الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي مذكرة تعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيمة إجمالية قدرها 800 ألف دولار أمريكي، لمساعدة اللاجئين السوريين في لبنان. ويهدف هذا المشروع الى تخفيف معاناة الآلاف من اللاجئين السوريين في لبنان [1].

ومنذ اتفاق الطائف بصورة خاصة حصل لبنان على صيغة توازن أثبتت فعاليتها وكانت في أساس النهوض الاقتصادي الذي حققه البلد والذي تمثّل حتى وقت قريب بمعدلات نمو عالية واستقرار نقدي وازدهار مصرفي وعقاري وسياحي ونمو مطرد في الصادرات، وانعكس ذلك بصورة خاصة بتصنيف ائتماني جيد للبلد رغم ظروفه السياسية واحتياط نقدي هو ولا شك بين الأضخم في الدول العربية غير النفطية.

لكن الازدهار اللبناني اعتمد أكثر ما اعتمد على عمل اللبنانيين في منطقة الخليج وخصوصاً في المملكة العربية السعودية، وعلى مليارات الدولارات التي يتم تحويلها سنوياً من المنطقة ومن المملكة بالذات، حيث يعمل نحو 200 إلف لبناني إما في مواقع إدارية وفنية رفيعة غالباً، وإما كأصحاب أعمال فتحت المملكة لهم

[1]- صحيفة الوسط، 25 ديسمبر 2013

أبوابها ومنحتهم فرصة المساهمة في اقتصادها المزدهر، وفي الوقت نفسه فرصة إنهاض لبنان والحفاظ على مستويات عيشه المريحة بكل مقياس.

ونشير هنا أنه، وعلى الرغم من سياسات الجفاء بل والتوتير المجاني الذي تعرّضت له علاقات لبنان بالمملكة في الفترة السابقة، فإن المملكة لم تتخذ أية تدابير تضايق اللبنانيين، كما أنها لم تقم بأية أعمال تمييزية تفرق بينهم على أساس الانتماء أو الهوى السياسي. على العكس استمر اللبنانيون في العمل الحرّ داخل المملكة والتي يشتهر عن حكومتها أنها بعيدة النظر ولا تستدرج إلى المساس بالأساسيات بفعل بعض الظروف العابرة. والمملكة تتصرف دائماً كدولة كبيرة فعلاً وهي معروفة بالحكمة في معالجة الخلافات وتقلبات السياسة. أما في لبنان فقد حلّ نزق البعض محل الثوابت والحسابات المتزنة ولغة الصداقة والمصلحة.

لكن طريق الانفعال والسلبية لا تنتج الإيجابيات، وفي لبنان لم تتمكن حكومة اللون الواحد من الصمود وخسرت منذ انطلاقها دعم نصف اللبنانيين وكذلك الدعم الحيوي لأهم محور سياسي واقتصادي إقليمي يتمثل في المملكة السعودية وحلفائها في دول مجلس التعاون الخليجي. وكان مستغرباً بل ومجافياً لأي منطق أن يعتقد بعض السياسيين في غمرة انسياقهم الغريزي أنه يمكن للبنان مجافاة السعودية ودول الخليج وهو المعتمد في الكثير من عيشه وازدهاره عليها. ونحن لا نتحدث هنا فقط عن حجم المبادلات وعلى الدعم النقدي السعودي لليرة في أحرج ظروف البلد، بل نتحدث عن حجم التمازج الإنساني عبر اللبنانيين في المملكة وعن الاستثمار وعن السياحة السعودية في لبنان التي تجلب للبلد إنفاقاً ضخماً بسبب القوة الشرائية الكبيرة للسائح السعودي.

وعليه، فقد أحسنت الأطراف السياسية اللبنانية المتنازعة فعلاً عندما توافقت جميعها على تصحيح الخطأ عبر استقالة حكومة الفريق الواحد أولاً ثم تكليف شخصية معتدلة ومقربة من المملكة السعودية هي النائب تمام صائب سلام بتشكيل حكومة يُتوقع أن تكون من شخصيات فاعلة وأن تحقق تمثيلاً وطنياً واسعاً. وهذه الحكومة المتوازنة ستكون في الوقت نفسه الطرف الأكثر أهلية لتسهيل التوافق على

قانون للانتخابات وإجراء انتخابات نيابية يمكن أن تقرّر اتجاه البلد لسنوات طويلة مقبلة.

لقد نُشرت تعليقات كثيرة حول دور المملكة الفاعل في إخراج البلد من المأزق السياسي وحالة المراوحة العقيمة، ووصف البعض هذا الدور بـــ "الرعاية" وأطلق عليه البعض الآخر«الوصاية» وهو تعبير ظالم يقوم على إجراء مقارنات في غير محلها وتتجاهل التاريخ الطويل من الدعم غير المشروط للبنان. على العكس من ذلك، أثبتت التطورات السياسية الإيجابية أن اللبنانيين جميعاً، وبغض النظر عن مواقفهم السياسية وتباياناتهم الداخلية، يحتاجون إلى الدور ألتوسيطي ولتصالحي لدولة وازنة وعاقلة مثل السعودية، وهو دور يقوم على علاقات الودّ والإيجابية مع مختلف أطراف الوضع السياسي في البلد.

لذلك، فإن أفضل تعبير يمكن أن يطلق على الدور الذي لعبته المملكة مباشرة أو عبر السفير السلس والنشط علي عواض عسيري هو أنه دور "إنقاذي" فهو أكثر من الرعاية ولا يمتّ إلى الوصاية بصلة، وهو دور يعكس تقدير المملكة لأهمية لبنان في المنطقة وأهمية الحفاظ على استقراره وسلمه الأهلي، لأن السعودية تعلم أن أية أزمات يمرّ بها البلد لا بدّ وأن تؤثر على المنطقة. هذا التكامل في المصالح والاحترام المتبادل كان دوماً وعبر السنين الأساس التاريخي المتين الذي بُنيت عليه العلاقات السعودية اللبنانية، وهو أساس لا بديل منه كما أثبتت التجربة اليتيمة للحكومة المستقيلة.

وعلى اللبنانيين بل وعلى كل العرب أن يدركوا بأنه إذا ظلت السعودية بخير فإنهم بخير، فهي العمق الاقتصادي للدول العربية غير النفطية بل والنامية عامة.

واكد سفير المملكة العربية السعودية علي عواض عسيري ان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مرحب به في كل أرض تطأها قدماه، ويتضاعف الترحيب في لبنان الذي أحب خادم الحرمين الشريفين قائدا عربيا وصديقا مخلصا للبنان وشعبه، مشيراً الى ان زيارته للبنان تعبر عن عمق العلاقات السعودية - اللبنانية ومتانتها، وعلى حرص القيادة السعودية على الوقوف الدائم إلى

جانب لبنان، دولة ومؤسسات وشعبا، ومؤازرته لمواجهة التحديات التي تواجهه، ولتمكين هذا البلد الشقيق من تحقيق الأهداف التي يصبو إليها على الصعد كافة[1].

وخلاصة القول، إن المملكة العربية السعودية كانت حريصة كل الحرص من خلال القيادة على الوقوف الدائم الى جانب لبنان دولة ومؤسسات وشعباً ومؤازرته لمواجهة التحديات.

وكانت دوما تعمل على تشجيع اللبنانيين على تغلب لغة العقل والحوار ونبذ التفرقة وتضافر الجهود للحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيز السلم الأهلي.

ومن باب التأكيد المؤكد أنه لطالما كانت للبنان وشعبه الشقيق بكل طوائفه مكانة مميزة لدى القيادة السعودية حافظ عليها كل ملوك المملكة العربية السعودية وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي يبدي اهتمامًا شخصيًا بكل ما يتعلق بلبنان، وهو أول من يسارع إلى نصرته وتقديم كل ما يحتاج إليه هذا البلد الشقيق انطلاقًا من اقتناع راسخ لدى خادم الحرمين الشريفين بأن الجسم العربي واحد وما يصيب بلدًا يتأثر به المجموع.

وكذلك العلاقات الأخوية التي بنيت بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية منذ تاريخ بعيد لم تقتصر على كونها علاقات سياسية أو دبلوماسية مميزة، بل اتسمت ببعدها الإنساني العميق الذي توطدت في ثناياه الوشائج التي ربطت الشعبين السعودي واللبناني بروابط أخوية يشعر معها المواطن اللبناني الذي يعمل أو يعيش في المملكة بأنه في وطنه الثاني، ويشعر معها المواطن السعودي الذي يأتي للسياحة أو الاستثمار في لبنان بأنه بين أهله.

وها هي الأيام بدأت تؤشر بأن لبنان لن تستقيم أوضاعه إلا بمساندة دولتين عربيتين رئيسيتين له هما مصر والمملكة العربية السعودية، ومصر اليوم مشغولة بتسوية أوضاع بيتها الداخلي. وتبقى الرياض وما تمثله من ثقل عربي ودولي وإسلامي، القادرة على ضخ جرعات الدعم السياسي إلى لبنان المريض، والقادرة أيضاً على تقريب وجهات النظر واستيلاد المقاربات الموصلة إلى التوافق على اسم

[1]- الحياة، 29 تموز 2010

جدي لمرشح لرئاسة الجمهورية كما فعلت في الطائف وغير الطائف، علّ لبنان يستعيد عافيته واستقراره ولو متأخراً.

المراجع

ابراهيم، سعد الدين. (2005). **الملل والنحل والأعراف**، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

ابو حبيب، عبدالله. (1991م). **الضوء الاصفر**، ط3، بيروت.

ابو طالب، حسن. (1991). المملكة العربية السعودية وظلال القدس، سينا للنشر، 1991م، ص71

ابو طالب، حسن. (د.ت). **السعودية والصراع العربي – الإسرائيلي** 1973-1977م، ص140-145.

ابو طالب، حسن، **المملكة العربية السعودية وظلال القدس**، سينا للنشر، 1991م.

الابيض، سعيد. (2014). **تمام سلام**، جريدة الشرق الاوسط، 21 مايو.

احمد، احمد يوسف. (1992م). **ازمة الخليج والنظام العربي**، مطبعة اتحاد المحأمين العرب، القاهرة.

احمد، احمد يوسف. (2012). **لبنان وتداعيات الربيع العربي**، الاتحاد، الثلاثاء، 12 مايو.

احمد، رفعت سيد. (2006م). **الوعد الصادق**، دار الكتاب العربي، القاهرة،.

ازمة الصواريخ السورية: الحرب التي قد تقع. الفكر الاستراتيجي العربي، 1981م، ص421-422.

الازمه العراقية الكويتية، نشرة عسكرية استراتيجية (شؤون عربية)، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1990م، ص23

اسكندر، مروان. (2007). **رفيق الحريري وقدر لبنان**، ط1، دار الساقي، بيروت.

اشقر، جلبرت. (2007م). **حرب ال 33 يوم**، جريدة البان الاماراتية، 3/15/، ص4

الاعتداءات الصهيونية على القدس والمسجد الأقصى، صحيفة القدس، 1990م.

إعلان وثيقة تيار المستقبل، 8 اذار 2012، جريدة المستقبل.

اقراء، 28- يناير -1977م

آل سعود: فيصل بن عبدالله بن محمد، (المسيرة)، **مجلة الحرس الـوطني**، العـدد 199، السنة 20، الموافق فبراير 1999م.

آل سعود، فيصل بن عبدالله بن محمد، (1999). (المسيرة)، **مجلة الحرس الوطني**، العدد 199، السنة 20، الموافق فبراير ص 12

ام القرى، العدد 2791 تاريخ 1979/10/5، الاهرام، تاريخ 1979/9/30.

ام القرى، سنة 55، عدد 2724، 1978/5/12

ام القرى،السنة 55، العدد 2717، 1978/3/24م.

أمنون كابيلوك، **صبرا واشتيلا**، باريس، 1982م، ص11.

الانصاري، عبد القدوس. (1978م). اختيار جلالة الملك خالـد مـن الشخـصيات العالمية، **مجلة المنهل**، 1 سبتمبر.

الأهرام، 1 اكتوبر 2006.

باهيري، سبا عبدالله. (2008). **لبنـان** 2006، ط1، شـركة المطـابع الاهليـة، الرياض.

بدوي، محمد طه. (1979م). مدخل الى علم العلاقات الدوليـة، المكتـب العربـي الحديث، الاسكندرية.

بري، محمد . (2012). ورقة عمل مقدمة في مؤتمر تحديات ما بعد الربيع العربي – طرابلس، 22-25-12-.

بقرادوني، كريم . (2009م).**صدمة وصمود**، شركة المطبوعات، بيروت.

بقرادوني، كريم. (1983م). **السلام المفقـود: عهـد اليـاس سـركيس** 1976-1982م، بيروت.

بقرادوني، كريم. (2009). حكومـة وحـدة وطنيـة، **مجلـة الحـوادث**، العـدد 2738،نيسان، ص26.

بقرادوني، كريم، السلام المفقود : عهد الياس شركيس 1976-1982م، بيـروت، 1983م.

بلقيز، عبدالاله. (2000م). **المقاومة وتحرير الجنوب**، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت.

ابن زيد، غازي؛ واخرون. (2002م). **خادم الحرمين الشريفين: عشرون عاما من العطاء والانجاز**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، ط1.

ابن عبدالله، منصور . (2001). **كيف تأهلت السعودية لإنهاء الحرب اللبنانية**، مقال جريدة الشرق الأوسط، العدد 8392، 22نوفمبر، ص4

ابن كمي، زيد. (2005). **اغتيال الحريري يلقي بظلاله على اجتماع المقأولين السعوديين في الرياض**، الشرق الاوسط، 16 فبراير، العدد 9577.

بهنام، راغدة. (2009). **محكمة الحريري الحلقة الأولى ، الزلزال السياسي القادم**، جريدة الشرق الاوسط العدد 11047 تاريخ 20شباط.

البيان الذي نقلته وكالة الانباء السعودية عن مصدر رسمي سعودي في 2006/7/13.

تضم تلك القوى (التي يتزعمها رئيس مجلس النواب نبيه بري والتيار الوطني الحر الذي يتزعمه النائب ميشال عون الى جانب تيارات سياسية اخرى)

تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي الصادر في كانون الأول 2007م، ترجمة عدنان ابو عامر ،مركز الزيتونة والاستشارات ، بيروت ، ط1، 2008،م،1429هـ ،ص18

تقي الدين، رندة. (2014). **عون يقترح انتخابات الرئاسة على مرحلتين**،الحياة، 3 اب.

تقي الدين، رندة، عون يقترح انتخابات الرئاسة على مرحلتين،الحياة، 3 اب 2014.

جريدة الأخبار اللبنانية، 2011/5/26.

جريدة الانباء، الخميس 26 فبراير 2009 (محليات)

جريدة الديار اللبنانية، الأربعاء 2011/11/28.

جريدة الرياض، السنة 11، العدد 3008، 1975/4/17م

جريدة الرياض، السنة 12، العدد 3500، 1976/12/8م.

جريدة الرياض، العدد 12157، السنة 38، 2001/6/6م.

جريدة السفير، 15 شباط – 1978م.

جريدة الشرق الأوسط، 15 مايو.

جريدة الشرق الاوسط، السبت 15 يوليو 2006.
جريدة الشرق الاوسط، العدد 8395، 22 نوفمبر 2001 م.
جريدة الشرق الاوسط، العدد 8395، 22 نوفمبر 2001م.
جريدة القبس، 16 اكتوبر، 1978م.
جريدة القبس، تعاطف سعودي مع سركيس، تاريخ 16 اكتوبر 1978م.
جريدة اللواء، 23-1-2012
جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 3785، 2010م، ص7
جريدة النهار، 25 يناير 1981م.
جريدة النهار، تاريخ 16 يونيو 1981م.
جريدة النهار، تاريخ 17 كانون الأول 1979م.
جريدة النهار، تاريخ 24 اغسطس 1981م.
جريدة النهار، تاريخ 26 نيسان 1981م.
جريدة النهار، لبنان، 25- يناير – 1981م.
جريدة عكاظ (السعودية)، 16 يونيو 1986م.
جورج، مجدي. (2006). الموقف السعودي والموقف العربي من ازمة لبنان، **الحوار المتمدن**، عدد 1617، 7/20.
حاوي، جورج . (2005). **ردة الفعل لاغتيال الرئيس رفيق الحريري**، الحياة، 15 فبراير.
الحسن، كمال سعيد. (2006). **مواقف الاخوة**، جريدة الرياض، العدد 13907، 22 يوليو، ص12
حسيب، خير الدين. (2006م).الحرب الإسرائيلية على لبنان، ص20-26 ؛ **مجلة المستقبل العربي**، السنة29، العدد 331، أيلول، ص6-10.
حسيب،خير الدين. (2006). **العدوان على لبنان: الأهداف والنتائج**، القاهرة.
الحصن، سليم. (2008). لبنان على عتبة المجهول،**مجلة المستقبل العربي**،السنه 30، العدد 347،كانون الثاني،ص6.

الحضرمي، . (2002م). **البعد الاقتصادي**، دار الفتح للنشر والتوزيع ، ط1، /،عمان، ص159

حمزه الخنسا، العهد، العدد 254، 2012

الحمودي، الدبلوماسية والمراسم السعودية،1006-1007.

الحياة، 29 تموز 2010

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز: قائد مسيرة ورجل السلام العالمي، دار الصحراء السعودية، الرياض، 1418ه، ص49.

خالد، وفاء . (1989). **الامه الاسلاميه في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز**.

خطاب السيد حسن نصر الله في 7 /2011/2؛

خطاب السيد حسن نصر الله في الذكرى الحادية عشرة لتحرير الجنوب اللبناني 2011/5/26، جريدة الإخبار اللبنانية.

خطاب السيد حسن نصرالله في 2011./5/18

خطبة القرضاوي.. (2011). **وجاء اعلان تلفزيون المنار التابع لحزب الله ان اطرافا أعلنوا إمارة إسلامية سلفية على الحدود الشمالية للبنان**. في 2011/3/25

خطبه يوسف القرضاوي، الجمعة، 2011/3/11.

خليفة، نبيل. (1993م). **الاستراتيجيات السورية والإسرائيلية والاوروبية حيال لبنان**، جبيل.

خليفة، نبيل. (2013). **لبنان في استراتيجية كيسنجر**، جبيل، 1991م، ص189-196.

خليفه، مارلين. (2011). **العلاقات السعودية – اللبنانية**، الرياض، 27 سبتمبر، العدد 15800.

خويري، انطوان. (1976م). **حوادث لبنان 1975م**، ج1.

خويري، انطوان. (1982م). **حوادث زحلة 1975-1981م**، يونيو.

دار اللواء للصحافة والنشر، (1419)، **مائة عام في خدمة العرب والعروبة**.

الداود، محمود علي. (2007). الحرب الإسرائيلية السادسة على لبنـــان، **مجلـــة العرب والمستقبل**، العدد20 ، أيلول، ص1

الدخيل، خالد. (2013م). **السياسة الخارجية السعودية تحتاج الى مراجعة في هذه المرحلة** ، دار الحياة ،مقالة ، مركز الخليج للابحاث ،تاريخ 3شباط

دلول، محسن . (1997م). **لبنان الى أين** ، دار رياض الريس للنشر ، بيروت.

الديار، تحولات تاريخية وأحداث دموية، 2011/12/31.

الدين حسيب،خير. (2006). حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 29، العدد 331 .9 -أيلول.

ذياب، يوسف. (2011). **المستقبل وحلفاؤه يحيون اليوم ذكـــرى اغتيـــال رفيـــق الحريري عشية اعلان القرار الاتهامي**، صحيفة الشرق الاوســـط، العـــدد 14،11766/2/.

الرأي، اللاثنين 4 اغسطس 2014، العدد.12817

الرأي، اللاثنين 4 اغسطس 2014، العدد.12817

الرشيد، مضاوي. (2006). **حزب الله : المعادلة الصعبة في حسابات النظام السعودي**، صحيفة القدس العربية،8/1.

رمضان، احمد، المسجد الأقصى، المستقبل، العدد 5009، 2000/4/17م

الرياض سنة 11 العدد 3087 1975/7/8

الرياض، 18 اغسطس 2006، ص3.

الرياض، 27 ديسمبر 2006،ص3.

الرياض، 30 يوليو 2006، ص3.

الرياض، 4 اغسطس 2006، العدد 13920.

الرياض، 7 سبتمبر 2006، ص3.

الرياض، القضية الفلسطينية في قلب القيادة السعودية، العدد 13557، 6 أغسطس، 2005م

الرياض، امتنان فلسطيني لخادم الحرمين لمبادرته الكريمة تجاه لاجئي مخيم نهـــر البارد، 18 يونيو 2007، العدد 14238.

الرياض، سنة 11، العدد 3076 27 /1975/5
الزغيبي، احمد بن عبدالله، العنصرية اليهودية واثرها على المجتمع الاسلامي،ج3،مكتبة العيبكان، ط1،الرياض 1998.
الزهراني، احمد خضير. (د. ت). **السياسة السعودية في الدائرة العربية**، مطابع الفرزدق التجارية،ط1، الرياض.
سابا، اليأس. (1996م). الأزمة اللبنانية إلى أين ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 135، ص5
الساحلي، يوسف علي. (2009م). **مجلة المسلح**، 4 ديسمبر.
سالم، بول. (2012). **لبنان والأزمة السورية،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، بيروت.
سالم،ايلي . (1993م).**الخيارات الصعبة 1982-1988م: دبلوماسية البحث عن مخرج**، ترجمة مخايل خوري، ط2، بيروت.
سري الدين، رجا. (1985م). **وثائق الحرب اللبنانية 1982-1984م**، المركز العربي للبحاث والوثائق، بيروت.
سعيد، علي. (2011م). مفهوم الربيع العربي: حقيقة ام وهم، صحيفة الجزائر الجمهورية، الاثنين 11/28.
السفير، 1990/10/15. النهار 1990/12/4.
سلامه، غسان . (1980). **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م**، معهد الانماء العربي، بيروت.
السلوم، يوسف ابراهيم. (1999م). الدور السعودي في الدفاع عن القضايا العربية والمحافظة على الأمن والسلام في البلاد العربية،**مجلة اهلا وسهلا** العدد 2 سنه 23 فبراير، ص25.
سليمان، جابر. (2011). **الحراك الشبابي في لبنان: الدوافع والأسباب**، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة.
سليمان، عصام. (1998). **الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة**، بيروت.

شاكر، كلير. (2011).**تحذير من مخاطر حلف الاقليات والكنيسه (الربيع العربي)**، جريدة السفير، 24 تشرين أول

الشرق الاوسط، 21 مايو 2014.

الشرق الاوسط، 5 جونيوري، 1981م، ص2.

الشرق الأوسط، الدعم لحماية المقدسات والآثار الإسلامية، العدد 8279، 2001/9/19م

الشرق الاوسط، العدد 8395، 22 نوفمبر 2001م.

الشرق الاوسط، عدد 12612، 9 يونيو 2013.

الشرق الأوسط، هكذا رد الحريري على وثيقة التيار، الثلاثاء 13 أيار 2014 ؛ النهار، عناوين وثيقة الربيع العربي، 2012/1/27

الشرق الاوسط، ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة، 26 يوليو 2006.

الشرق الاوسط،7 مايو 2014، العدد 12944.

الشرق الاوسط،7 مايو 2014، العدد 12944.

شقير، شفيق. (2014). **المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: اغتيال رفيق الحريري**، منشورات الحلبي، بيروت.

شي، صلاح الدين الجور. (2013م). الثورات العربية مشروع ناقص من داخله، **مجلة شؤون عربية**، العدد 156، شتاء، ص28-29.

شيف، زائيف؛ واخرون. (1985م). **هكذا غزت اسرائيل لبنان**، ترجمة يوسف ابو التل، مطابع دار الشعب.

الصابغ، داود . (2000).**النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، دار النهار، بيروت.

صادق، سمير. (1975). **العلاقات الاقتصادية بين لبنان والسعودية**، بيروت.

صادق، سمير؛ وغانم، بهيج. (1975م). العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية، **مجلة الاقتصاد اللبناني**، فبراير، ص8-23.

صاغيه، حازم. (2007). **سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية**، ابو ظبي،،ص4-5.

صحيفة (اخبار الجامعة) عدد خاص بمناسبة مرور 20 عاماً على تولي الملك فهد مقاليد الحكم، العدد الأول، جامعة الملك عبد العزيز، 2000، ص15.

صحيفة (اخبار الجامعة) **عدد خاص بمناسبة مرور 20 عاماً على تولي الملك فهد مقاليد الحكم**، العدد الأول، جامعة الملك عبد العزيز، 2000، ص15.

صحيفة الاخبار اللبنانية،10 ايار 2014

صحيفة الراية، العدد 251، خليل حسين، حكومات الامر الواقع في لبنان، 3 تموز 2014.

صحيفة الوسط، 25 ديسمبر 2013

صحيفة اليوم، الجمعة 28 يوليو 2006، العدد 12096.

صحيفة اليوم، السبت 29 يوليو 2006، العدد12097، الرياض.

ظاهر، ذو الفقار. (2005). **بكل بساطه لهذه الأسباب اغتيل الرفيق الحريري**، المنار، الاثنين 18 شباط .

الظاهري: مسيرة القوات المسلحة ص43

عبد الحي، هناء صوفي. (2006). الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (لبنان)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،بيروت، العدد 12، ص134.

عبد الفتاح، بشير. (2006). **الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006**، الأهرام، 1 أكتوبر.

عبود، سامح سعيد. (2009). **غروب شمس الانظمة من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين**، مركز المحروسه للنشر، القاهرة، ص349-350.

عبيد، نايف علي . (1996م). **مجلس التعاون لدول الخليج: من التعاون الى التكامل**، بيروت.

العرابي، فهد؛ واخرون. (2008م). **العلاقات السعودية اللبنانية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز** ، مجموعة بحوث ألقيت في دارة الملك عبد العزيز بالرياض ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض.

عرب واجانب يتولون مراقبة الانتخابات، مجلة الحوادث، العدد 2740، ايار 2009، ص12.

العربية، الربيع العربي ولبنان، الأربعاء 18 يوليو 2012

عطاالله، طوني جورج. (2007م). **نزعات الداخل وحروب الخارج، المؤسسه اللبنانية للسلم الاهلي**، بيروت، ط1.

علي،ايفان. (2014). الحرب الاهلية اللبنانية 1975م، **مجلة المعارج**، العدد 923، 14 اذار.

عماد، عبدالغني. (2013). **طرابلس على خط النار.. الربيع العربي في لبنان**، العربية، 22 ابريل.

عنان، محمد . (1978م). **السعودية وهموم العرب**، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ط1.

عوض، محسن؛ وعلام، وابراهيم. (2009). **حقوق الانسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت،، ص174-175.

الغادري، **السياسة الخارجية السعودية** ،ص94-95 .

غالي، بطرس بطرس؛ واخرون. (1989م). **المدخل الى علم السياسة**، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، ط6.

فاضل، ناديه. (2005). **تداعيات الأزمة اللبنانية، الملف السياسي**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 12، ص53.

فقيه سعودي ومستشار بوزارة العدل السعودية.

فهمي، احمد علي. (1993). **قيادات ومواقف : شهادة للتاريخ**، المكتب المصري الحديث، القاهرة.

قاسم، هناء. (1983م). **الفكر الاستراتيجي العربي**.

القباع، عبدالله. (1987م). **السياسة الخارجية السعودية**، ط1، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.

القدس العربي، 2014/1/12

القدس في قرارات الامم المتحدة، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القــدس، عمــان 1995.

قزاز،حسن عبدالحي. (1411ه). **الأمن الذي نعيشه**، ج2، ط2، دار العلم للطباعة، جدة.

قصير، سمير . (2007). **حرب لبنان: في الشقاق الوطني الى النــزاع الاقليمــي 1975م**، دار النهار، بيروت.

قواص، محمد. (2014). **فلتعد السلطة للمسيحيين فــي لبنــان**، جريــدة الحيــاة، الخميس 16 كانون الثاني.

كالدرون، جون. (1981م). **الشرق الاوسط**، 27 نوفمبر، ص9.

الكركيت، طارق. (1996). **النازيون الجدد : يوميات العدوان الإسرائيلي على لبنان**، مركز يافا للدراسات والابحاث، القاهرة.

كعوش، محمد . (2014). **حكومة سلام والوضع تمام**، جريدة الــراي، الجمعــة، 2/21/.

كموني، احمد. (2009). مقال في جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 3349، ص1.

لانداو، اميلي . (2006م).**ردود فعل في العالم العربي: حرب لبنان الثانية**، مركــز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

لبنان بعد العدوان جدل سياسي وتماسك وطني،التقرير الاستراتيجي العربي،2005-2006،القاهرة،2006، ص47.

لبنان بعد ثلاثة اشهر من الفراغ الحكومي والنائب عون يواصل التصعيد، صــحيفة الشرق الاوسط،العدد 11230، 27 اب 2009.

اللجنة الإعلامية- مؤسسة الأقصى، المسجد الأقصى المبارك : اعتداءات ومخاطر 1967-2005، مؤسسة الأقصى لأعمار المقدسات الإسلامية، 2005م.

لش، ان . (1996م). **ادارة ريغان وسياستها نحو فلسطين. فلــسطين والــسياسة الامريكية**، بيروت.

اللواء، 20 اذار 2012

لورنس، هنري. (1993م). **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والاطماع الدولية**، ترجمة عبدالحكيم الاربد، بنغازي.

ليبهرت، أرندت. (2001). **الديمقراطية التوافقية**، ترجمة افلين مسرة، المطبعة الشرقية.

مائة عام في خدمة الاسلام والمسلمين، المركز الاسلامي للاعلام، لبنان،1419ه.

مائة عام في خدمة العرب والعروبة، دار اللواء للصحافة والنشر، 1419.

مبارك، وليد. (2004). **مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه، ابو ظبي.

مجلة اقرا، 10 يونيو،1982م

مجلة اقرأ، 16 يناير 1976م.

مجلة اقرأ، 9 ابريل 1976م.

مجلة الدعوة، 20 يناير 1976م.

مجلة الدعوة، 22 مارس 1977 م.

مجلة الدعوة، 26 ابريل 1982م.

مجلة المستقبل العربي، عدد 391، ايلول -2011م، ص15-18.

مجلة المنهل، سنه 47، المجلد 42 مايو 1981 ص449.

مجلة الهدف، العدد1120، 1992/10/11، ص 9. السفير في 15/ 10/ 1990؛النهار في 4/ 12/ 1990.

مجلة اليمامة، 17 ابريل 1975م.

مجلة اليمامة، 7 مايو 1976م.

مجلة اليمامة، العدد 216، 23 يوليو 1976م.

مجلة اليمامه، 2 ابريل 1976م

مجلة اليمامه، 24 مارس 1978م.

المجللة الاقتصادية، العدد 6563، 30 سبتمبر 2011.

مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، (1999).موقف الاسلاميين من حزب الله.

مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث،موقف الاسلاميين من حزب الله، 1999م.

المستقبل اللبنانية ــ العدد 3529، شؤون لبنانية، 2010،ص3

المستقبل، العدد3601، ص4

مسعود، جمال عبدالهادي. (1998م). **قراءة في فكر علماء الاستراتيجية**، دار الوفاء للطباعة، القاهرة.

مصطفى، ماجد محمد. (2009). قتل رفيق الحريري جريمة كاملة، **الحوار المتمدن**، العدد 2659، 5/27/.

معطي، علي. (1992م). **تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي**، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ط1،، بيروت.

المغلوسي، عبدالله احمد. (1998م). **مائة عام في خدمة العرب والعروبة** ، دار اللواء للصحافة ، لبنان.

الملك فهد بن عبد العزيز: خطب وكلمات، من خطاب وجهه الملك فهد الى حجاج بيت الله الحرام، 1982/9/27م.

المملكة العربية السعودية، وزارة الاعلام، اصداء الموقف السعودي خلال احداث الخليج العربي، وكالة الانباء السعودية، 1991م.

المملكة ترحب بانتخاب بري وتكليف الحريري تشكيل حكومة اللبنانية الجديدة، الرياض، 30 يونيو 2009، العدد 14981.

المنصور، السياسة الخارجية السعودية ، ص87

منصور، البير. (2009). **لبنان بين ردة وريادة**، ط1، شركة المطبوعات، بيروت.

نافع، ابراهيم. (1992م). **الفتنه الكبرى وعاصفة الخليج**، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

النجار، إبراهيم؛ وصدقي، احمد؛ وآخرون. (1991). **لبنان وآفاق المستقبل**، مركز دراسات لوحده العربية، بيروت.

نجم، وائل. (2011). **وثيقة سيدة الجبل**، 28 تشرين الأول / اكتوبر.

ندوة عن الربيع العربي والتحولات في الشرق الاوسط، بيروت، المركز الكاثوليكي للإعلام،
نص اتفاقية الطائف 1989، منشورات مجلس النواب، بيروت، 1992.
النهار، عدد 213، الجمعة 25 ابريل 2014.
هانف، تيودور. (1993م). **لبنان تعيش في زمن الحرب**، ترجمة موريس صـــليبيا، باريس.
وثائق الحرب اللبنانية عام 1985م، ص206.
وثيقة تيار المستقبل، 8 اذار 2012، جريدة المستقبل.
وزارة الإعلام، 60 عاما من الانجازات، ص36.
وزارة الاعلام، رحلة الخير، ص37-38.
الوسط البحرينية، العدد 3864، 6 ابريل 2013.
الوطن العربي، السنه 129، العدد 43170، 15 فبراير 2005؛ ايلاف، 15 فبراير 2005.
ياسين، نهلة. (1991م). **العلاقات الامريكية – الإسرائيلية 1983-1988م**، الفكر العربي، بيروت.
اليمامة، 19 مايو 1979م.
اليمامة، العدد 219، 21 اغسطس 1981 م.
اليمامه، 5 ديسمبر، 1975م.
اليوم، 2 نوفمبر 2006، الرياض، ص3.
يونس، . (1985م). **ملامح الازمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور الاقليمي**، ج1، بيروت.
يونس، عماد. (د. ت). **سلسلة الوثائق الاساسية للازمة اللبنانية 1973م** / ج2.

المعلومات الشخصية

الاسم: سعود العود النور الرشيدي

التخصص: دكتوراه تاريخ

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة: 2015